

# نصوص من كتب النحو

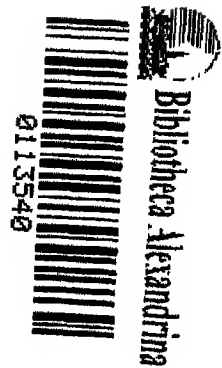
دكتور  
أحمد سليمان ياقوت  
أستاذ العلوم اللغوية  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأريطة - ب ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطئ ت ٥٩٧٣١٤٦









# نصوص من كتب النصوص

جمع  
الدكتور أحمد سليمان ياقوق  
ابتداءً من العام الثماني مائة الألف - جامعة الإسكندرية

١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية  
٤٨٢٠١٦٣  
٥٩٧٧٦٦٦



أولاً  
نصوص من الكتاب  
لسيبويه

المتوفى سنة ١٨٠ هـ على الأرجح





## هذا باب اللفظ للمعاني

أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وسرى ذلك إن شاء الله تعالى.

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق<sup>(١)</sup>، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجد<sup>(٢)</sup>، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشبه هذا كثير.

## هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض

أعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويحذفون، ويستغنون بالشئ عن الشئ الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً، وسرى ذلك إن شاء الله.

فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك، لم يك ولا أدر<sup>(٣)</sup>، وأشبه ذلك. وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع، استغنوا عنها بترك<sup>(٤)</sup>. وأشبه ذلك كثير.

(١) الذهاب والاطلاق بمعنى واحد فيه شئ من التجاوز، ولكن سببه قصد تقارب المعنيين فيهما من حيث إن كلا منهما يدل على الانصراف والادبار.

(٢) وجد عليه في الغضب (موجد) بكسر الجيم، ووجدانا أيضاً بكسر الواو (وجد) في المحزن (وجدنا) بالفتح.

(٣) لم يك تطبيقاً للقاعدة النحوية التي تقول إن لون (كان) تحذف إذا كانت في صيغة المضارع المتعجز وبعده متحرك، كما في الآية الكريمة (ولم أك بقياً) أما (لا أدر) فإن حذف الياء على غير قياس، إذ أن (لا) تافية لا تعمل شيئاً، ولكنهم حذفوا الياء تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

(٤) أصل الفعل الماضي (ودع) والمضارع يدع مثل (ولد يلد) و (وزن يزن) و (وجد يجد)، إلا أن الماضي لم يمد مستعملاً (ودع) بل يستعملون (ترك) كذلك لا يستعملون تسم الفاعل منه (وادع) بل يستعملون (تارك).

والعوض قولهم : زنادقة وزناديق، وفرزانه وفرازين<sup>(١)</sup>، حذفوا الياء وعوضوا الهاء، وقولهم أسطاع يستطيع<sup>(٢)</sup>، وإنما هي أطاع يطاع زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من الفعل، وقولهم، اللهم حذفوا (يا) والحقوا الميم عوضاً.

### هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسأتيك غداً.

وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً، وسأتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك : حمات الجبل، وشريت ماء البحر ونحوه<sup>(٣)</sup> وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك : قد زائداً رأيت، وكى زيد يأتيك وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس.

### هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع

#### بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله

وذلك الحرف (ما)<sup>(٤)</sup>، تقول : ما عبد الله أنحاك، وما زيد منطلقاً.

(١) فرزانه وفرازين ومفردها فرزان وهو يبدق الشطرنج.

(٢) أطاع على وزن أفعل والأصل أطوع، فلما حذفوا حركة العين (وهي الفتحة على الواو) عوضوا عنها بالسين فأصبحت أسطاع.

(٣) يبدو في هذه الفكرة تأثر سيبويه بأرسطو، فالجملة صحيحة من حيث توافق الأزمنة وعدم تضارب الأمكنة، أي هي صحيحة من حيث الشكل أو الصورة، ولكنها غير صحيحة من حيث المعنى.

(٤) الحرف (ما) في لغة أهل الحجاز من الحروف المشبهات بليس وهي (ما، لا، لات، إن) فهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أى لا يعملونها فى شئ وهو القياس<sup>(١)</sup> لأنه ليس بفعل وليس ما كليس<sup>(٢)</sup> ، ولا يكون فيها إضمار<sup>(٣)</sup> .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها<sup>(٤)</sup> ، كمعناها كما شبهوا بها لات فى بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لات إلا مع الحين تضر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به<sup>(٥)</sup> ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمرة فيها لأنها ليست كليس فى المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول لست (ولست) وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهباً ، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه ، ولا يكون هذا فى لات ، لا تقول : عبد الله لات منطلقاً ، ولا قومك لاتوا منطلقين .

ونظير لات فى أنه لا يكون إلا مضمرأ فيه ، ليس ولا يكون فى الاستثناء إذا قلت أتونى ليس زيدا ولا يكون بشراً<sup>(٦)</sup> .

وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مناص<sup>(٧)</sup>) ، وهى قليلة ، كما قال بعضهم فى قول سعد بن مالك القيسى :

(١) أى وهو الواجب أن يتبع ، لأن الحرف (ما) ليس كالفعل (ليس) .

(٢) ليس ما كليس ، أى ليس الحرف (ما) مثل الفعل (ليس) .

(٣) أى أنك تستطيع أن تضمر اسم (ليس) فتقول : (ليس موجوداً) جواباً لمن سأل «هل محمد موجود» ولكنك لا تستطيع أن تضمر اسم (ما) فاختلاف بين (ما) و (ليس) من ناحيتين : أن (ليس) فعل ويمكن إضمار اسمها و (ما) ليس كذلك .

(٤) فالإنان يشتركان فى النفى .

(٥) يقصد (شبهه بالمفعول به) إذ إنه منصوب مثله وفى (لات) لا بد من إضمار أحد جزأيه .

(٦) أى (ليس المأثى به زيدا) ، (لا يكون المأثى به بشراً) .

(٧) «ولات حين مناص» هذه هى الآية الثالثة من سورة (صر) وهى سببويه والخليل أن (لات) أصلها (لا) النافية والتاء زائدة ولكن الأصل فيها من اللغة السريانية ففيها الفعل (لايت) يدل على الكون المطلق وأضيفت إليه لا النافية فأصبحت (لايت) بمعنى لا يوجد أو لا يكون . وهذه الكلمة الأخيرة هى الأصل فى (لات) العربية .

من فر عن نيرانها  
فأنا ابن قيس لا براح<sup>(١)</sup>

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الوضع في الرفع.

ولا يجاوز بها الحين<sup>(١)</sup>، رفعت أو نصبت<sup>(٢)</sup> ولا تمكن في الكلام  
كتمكن ليس<sup>(٣)</sup> وإنما هي مع الحين كما أن لدن إنما ينصب بها مع  
غدوة<sup>(٤)</sup> وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله، إذا قلت  
تالله لأفعلن.

ومثل ذلك<sup>(٥)</sup>، قوله عز وجل : « ما هذا بشراً<sup>(٦)</sup> » في لغة أهل الحجاز  
وينو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف<sup>(٧)</sup>، فإذا قلت ما  
منطلق عبد الله، أو ما مسي من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً  
مثله مؤخراً<sup>(٨)</sup> كما أنه لا يجوز أن نقول : إن أخوك عبد الله على حد قولك  
: إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بمفعول، وإنما جعلت بمنزلة فكما لم

(١) هذا البيت من مجزوء الرجز والشاهد فيه قوله (لا براح) برفع براح على إنه اسم (لا) وخبرها  
محذوف تقديره (لى).

(٢) أى لا تستعمل لات إلا بعدها كلمة البين.

(٣) أى رفعت ما بعدها أو نصبت.

(٤) أى أن (لات) ليست متمكنة في الفعلية مثل (ليس) فلا يضم فيها اسمها ولا تستعمل في غير  
(حين).

(٥) لدن غدوة : لدن ظرف زمان مبنى على السكون وغدوة مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن  
الكسرة لمنع من الصرف للعدل وشبه العلمية، فهو معدول عن الغدوة ومعرفاً ومثله في ذلك  
كلمة (سحر) إذا أريد به سحر يوم معين، ولم تكن معرفة أو مضافة.

(٦) أى مثل الحروف التي تعدل عمل ليس.

(٧) الآية ٣١ من سورة «يوسف» ومحل الشاهد أن (ما) في لغة أهل الحجاز ترفع فت نصب.

(٨) وفي هذا دليل على أن العرب جميعهم - نيمييين وحجازيين - متخذون القواعد القرآنية مقياً  
ومثالاً لأقوالهم، فالتميميون لا يملكون (ما) ولكن الذين، يعرفون كيف جاءت في المصحف  
يعملونها.

(٩) أى بشرط تضمن (ما) عمل (ليس) عدم تقدم خبرها.

تتصرف إنَّ كالفعل كذلك لم يجر فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته فكذلك ما<sup>(١)</sup>.

وتقول : ما زيد «إلا منطلق»، تستوى فيه اللفتان<sup>(٢)</sup>، ومثله قوله عز وجل : (ما أنتم إلا بشرأ مثلنا) لم تقوما حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر، فبمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب، وكل واحد منهما، يعنى كان وليس، إذا جردته فهذا معناه. فإن قلت ما كان، أدخلت عليها ما ينفي به. فإن قلت ليس زيد إلا ذاهباً أدخلت ما يوجب. كما أدخلت ما ينفي. فلم تقوما في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق :

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر<sup>(٣)</sup>

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن (لات حين مناص) كذلك. ررب شيء هكذا وهو كقول بعضهم : هذه ملحفة جديدة في القلة<sup>(٤)</sup>.

ويقول : ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما<sup>(٥)</sup> ولكن بتبدله، كما تقول : ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيد ذاهب إذا لم تجعله على كان<sup>(٦)</sup> وجعلته غير ذاهب الآن، وكذلك (١) يقصد أن (ان) مشبهة بالفعل من حيث نصبه ورفع الفاعل، ولكنها أى أن ليست لها قوة الفعل أو تمكنه بحيث تقدم خبرها وتؤخر اسمها.

(٢) وهذا شرط آخر لأعمال (ما) عمل (ليس) وهو ألا يكون خبرها منفياً.  
(٣) هذا البيت من البسيط ومحل الشاهد أن (مثل) خبر (ما) منصوب وهو مقدم وهذا - كما يقول سيبويه - لا يكاد يعرف. هذا بالإضافة إلى أن الفرزدق تسمى أى أنه يرفع الخبر مؤخراً فكيف ينصبه مقدماً.

(٤) في القلة، أى في الاستعمال القليل، فجديدة هنا بمعنى مجدودة أى مقطوعة وفعل بمعنى مفعلول لا تلحقها هاء التأنيث، فتقول رجل قتل وامرأة فتيل وجندى جريح وامرأة جريح.  
(٥) أى أن (ما) لا تعمل فيما بعد (الواو) وهو (معن) ويعرب مبتدأ و (ذاهب) يعرب خبراً.  
(٦) أى أن (كان) لم تعمل في (زيد).

=/=

ليس. وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب<sup>(١)</sup> كما تقول  
في كان : ما كان زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً. وذلك قولك : ليس زيد  
ذاهباً ولا أخوك منطلقاً وكذلك ما زيد ذاهباً ولا معن خارجاً.

وليس قولهم (لا يكون في ما إلا الرفع) بشيء، لأنهم يحتاجون بأنك لا  
تستطيع أن تقول ولا ليس ولا ما، فأنت تقول ليس زيد ولا أخوه ذاهبين وما  
عمرو ولا خالد منطلقين، فتشركه مع الأول في ليس وفي ما. فما يجوز  
فيها الوجهان كما يجوز في كان إلا أنك إن حملته على الأول المرفوع أو  
إبتدأت فالمعنى أنك تنفى شيئاً غير كان في حال حديثك، وكان الابتداء في  
كان أوضح، لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى هو الآن. وليس يمتنع  
أن يراد به الأول كما أردت في كان.

ومثل ذلك قولك أن زيدا ظريف وعمرو وعمرا، فالمعنى في الحديث  
واحد وما يراد من الأعمال مهتلف في كان وليس وما.

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل  
الذي يفعل به وما كان نحو ذلك<sup>(٢)</sup> وهو قولك : ضربت وضربني زيد<sup>(٣)</sup>

(١) أي أن الولا في هذه الحالة للمعطف وتشترك (لا) معها في المعطف أيضاً مع تركيد النفي.

(٢) ويسمونه باب التنازع ففي مثل «ضربت وضربني زيد» نجد تفسيراً للعدوان الذي كتبه سيبويه  
فـ(زيد) فاعل، ومفعول به أيضاً، وكذلك الحال في ثاء الفاعل من (ضربت) إن أن الضرب وقع  
منى وعلى، وقد سموه باب التنازع لأن هناك عاملين يتنازعان مفعولاً واحداً. وعكس هذا الباب  
هو باب (الاشتغال) فيكون هناك معمولان وعامل واحد كالأية الكريمة «والأنعام خلقها لكم»  
فالعامل (خلق) اشتغل بنصب الضمير (ها) عن العمل في مرجعه وهو (الأنعام).

(٣) «ضربت وضربني زيد» هنا أعمل سيبويه الفعل الثاني لمجاورته للمعمول وهذا مذهب  
البصريين ل الثاني، أما المفعول به للفعل (ضربت) فهو مفهوم من الكلام<sup>(١)</sup> (زيد) فاعل للفع  
ويحلف لأنه من الممكن الاستغناء عنه، فلا يقال (ضربته وضربني زيد) أما مذهب الكوفيين  
فيعلمون الأول لتقدمه.

وضربني وضربت زيدا<sup>(١)</sup>، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين. وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع<sup>(٢)</sup>.

وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزید، كما كان (خشنت<sup>(٣)</sup> بصدرة وصدري) وجه الكلام حيث كان الجر في الأول وكانت الباء أقرب إلى اسم من الفعل ولا تنقض معنى، سوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب<sup>(٤)</sup>.

ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾<sup>(٥)</sup> فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك (ونخلع ونترك من يفجرك).

وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض الرأي مختلف<sup>(٦)</sup>

(١) «ضربني وضربت زيدا» هنا أصح سببوه الفعل الثاني أيضاً، وأما فاعل (ضربني) فهو ضمير تقديره (هو) ويظهر إذا كان مثنى أو جمعاً فتقول: «قاما وقعدا أخوك» وقاموا وقعد إخوتك.

(٢) أى إنك عندما تقول (ضربت وضربني زى) فزيد من جهة المعنى ضارب ومضروب، ولكنك أصحلت، فعلاً واحداً ليس غير لأن الاسم لا يكون منصوباً ومرفوعاً فى آن واحد.

(٣) خشنت بصدرة أى أوعزت صدره. ويقصد أن الباء أقرب إلى الاسم (صدر) من الفعل (خشنت) لذا كان الجر أولى من النصب، وأعمال (الباء) أولى من أعمال الفعل.

(٤) فتقول في حالة النصب خشنت صدره وصدري زيد.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب والشاهد فيها حلف ضمير المفعول به من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم، والتقدير والحافظات والذاكرات.

(٦) هذا البيت من المنسرح والشاهد فيه حلف الخبر «نحن بما عندنا راضون» إكتفاء بخبر (أنت) وفي هذا تقوية لحذف المفعول به في باب التنازع.

وقال ضائب البرجمي :

فمن بك أمس بالمدينة رحله فإني وقيارا بهما لغريب<sup>(١)</sup>

وقال ابن أحمر :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريئاً من أجل الطوى رمانى<sup>(٢)</sup>

فوضع فى موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين فى هذه الصفة. والأول أجود لأنه لم يضع واحداً فى موضع جمع، ولا جمعاً فى موضع واحد<sup>(٣)</sup>.

ومثله قول الفرزدق :

إني ضمننت لمن أثنى ماجن وأبى فكان وكنت غير عدول<sup>(٤)</sup>

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل فى ذلك. ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضريت

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه كالشاهد فى الذى قبله، فقد حذف خبر (فانى) والتقدير (فانى لغريب)، وقار هنا اسم فرس الشاعر. والنجاة يستشهدون بهذا البيت أيضاً على جواز المعطف بالنصب على اسم (إن) قبل إسنكمال الخبر.

(٢) البيت من الطويل والشاهد فيه كالشاهد فى الذى قبله، فقد حذف خبر (كان) لدلالة ما بعده عليه و (الطوى) اسم يتر كان بين الشاعر وبين خصومه عداوة من أجله، وكل ماضى من شواهد لتقوية حذف المفعول به فى باب التنازع إذا دل عليه دليل فإن الخبر فى تلك الشواهد وهو من العمدة قد حذفه فكيف لا يحذف المفعول به وهو من المكملات أو الفضلات.

(٣) يقصد «بالأول أجوده» أى المفعول به حذفه أجود لأن الشواهد الشعرية كان حق خبرها أن يكون جمعاً ولكنه استعمل المفرد مكان الجمع.

(٤) البيت من الكامل والشاهد فيه حذف خبر (كان) لدلالة ما بعدها عليه كباقي الشواهد.



وضربني قومك<sup>(١)</sup>، وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومك<sup>(٢)</sup>، وإذا قلت  
ضربني، لم يكن سبيل للأول، لأنك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمر  
جمعاً<sup>(٣)</sup>، ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومر بي يزيد. وإنما قبح هذا<sup>(٤)</sup>  
أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى. قال الشاعر وهو الفرزدق :  
ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم<sup>(٥)</sup>  
وقال طفيل الغنوي :

وكمتا مدامة كأن منونها جرى فوقها ما واستشعرت لون مذهب<sup>(٦)</sup>  
وقال رجل من باهلة :

ولقد أرى تغني به سفيانة تصبي الحليم ومثلها أصبأ<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) في هذا المثال «ضربت وضربني قومك» أعمل الفعل الأول ومن ثم نصب (قومك) على المفعولية.
- (٢) يتضح من قول سيبويه «وإنما كان كلامهم» أي الواجب إعمال الثاني لقرنه من المفعول وذلك ملهـب البصريين كما تقدم.
- (٣) فكان الواجب في هذه الحالة أن تقول (ضربوني) وتنصب ما بعدها على أنها مفعول به للأول.
- (٤) أي قبح أفعال الفعل الأول.
- (٥) هذا البيت من الطويل (ونصفاً) معناه (عدلاً) أي أن الفرزدق يتساوى مع عبد شمس فمن الإنصاف أن يتبادل الشتائم معهم، وليس مع غيرهم من هم أدنى مرتبة من هم ومحل الشاهد في البيت أنه أعمل الفعل الثاني (سبني).
- (٦) هذا البيت من الطويل (كمتا) جمع كمت وهي الخيل المشوبة بالحمرة والشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله وهو أفعال الفعل الثاني (استشعرت).
- (٧) السفيانة : المحشوقة القد، وتغني به أي تقيم به أي أنه يرى سفيانة تقيم بهذا المنزل سفيانة ثم حذف المفعول من الفعل الأول فلم يعمل وأعمل الثاني فأخذ فاعلاً بعده. والبيت من الكامل وليس من الطويل كما جاء في الكتاب طبعة المثني بغداد.

فالفعل الأول في كل هذا محمل في المعنى وغير محمل في اللفظ،  
والآخر محمل في اللفظ والمعنى.

فإن قلت : ضربت وضربوني قومك نصبت، إلا في قول من قال :  
أكلوني البراغيث، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر، كأنك  
قلت : ضربت وضربني ناس بنو فلان<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الحد تقول : ضربت وضربني عبد الله، تضمر في ضربني<sup>(٢)</sup>  
كما أضمرت في ضربوني.

فإن قلت ضربني وضربتهم قومك رفعت لأنك شغلت الآخر فأضمرت  
فيه، كأنك قلت ضربني قومة وضربتهم على التقديم والتأخير، إلا أن تجعل  
ههنا البدل كما جعلته في الرفع<sup>(٣)</sup> فإن فعلت ذلك لم يكن بدلاً من  
ضربوني لأنك تضمر فيه الجمع. قال عمر بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعود أراكة

تنخل، فاستاكت به، عود اسحل<sup>(٤)</sup>

(١) إذا قلت «ضربت وضربوني قومك» كان لا بد من النصب، لأنك أعملت الفعل الأول، ووفيت  
الثاني فاعله ومفعوله، فلم يبق للأول إلا (قومك) مفعولاً به. أما إذا قلت (ضربوني) على لغة  
أكلوني البراغيث، فيمكن إستبدال (ضربني) بهاء ومن ثم كان من الممكن رفع (قومك) ومن  
الممكن أيضاً رفع (قومك) على أساس أنها بدل من الضمير الجمع في (ضربوني).

(٢) أي تضمر الفاعل في ضربني.

(٣) إذا قلت «ضربني وضربتهم قومك» ضربني وضربتهم فأنت قد أعملت الأول، لأن الثاني قد أخذ  
فاعله ومفعوله، وتكون (قومك) فاعلاً للفعل الأول، ولكن من الممكن أن تنصب (قومك) على  
أنها بدل من ضمير المفعول في (ضربتهم) وفي هذه الحالة لا بد أن توفي الفعل الأول فاعله  
فلا بد من أن تضمره فيه فتقول (ضربوني).

(٤) هذا البيت من الطويل، والإدراك والأسحل من أفضل شجر السواك وتنخل بمعنى اختير، والشاهد  
أن هناك فعلين لدخل، واستاكت، فأعمل الأول وأضمر في الثاني.

لأنه أضمر في آخر الكلام، وقال المزارع الأسدي :

فرد على الفؤاد هوى عميدا      وسوئل لو يمين لنا سؤالا  
وقد تغنى بها وترى عصوراً      بها يفتدنا الخرد الخدالا<sup>(١)</sup>  
حدثنا به أبو الخطاب عن شاعره .

وإذا قلت ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلاً من هم، لأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعل هنا جماعة وضمير الجماعة الواو.

وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك، إذا عملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل وإنما قلت : ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل<sup>(٢)</sup>.

وقال أمرو القيس :

فلو أن أسعى لأدنى معيشة      كفاني ولم أطلب قليل من المال<sup>(٣)</sup>

(١) البيتين من الواقع ومعناهما : رد المنزل أي أرجع، هوى عميدا أي وجدا شديداً، وبين فعل مضارع والماضي أبان رباعي، فيضم أول مضارعه (وسؤالا) مفعول به، أي نقيم في هذه الديار وعصوراً منصوب على الظرفية. ويفتدنا أي يملن بنا والخرد جمع خريدة وهي الحساء الحبية والخدال جمع خدله وهي الغليظة الساق الناعمة. والشاهد في البيتين قوله «نرى يفتدنا الخرد الخدالا» حيث أعمل الفعل الأول (نرى) فتنصب الخرد على المفعولية، أما الفعل الثاني فقد استوفى فاعله وهو (نون) الآتات ومفعوله وهو ضمير المتكلمين.

(٢) وذلك لأن الفاعل من ركني الجملة الفعلية (عمدة) بعكس المفعول به فهو فضله أو من مكملات الجملة الفعلية.

(٣) البيت من الطويل والشاهد فيه كفاني - ولم أطلب - قليل من المال أعمل الفعل الأول، وقليل فاعله وضمير المتكلم مفعوله. أما الفعل الثاني فاضمر فيه فاعله. والأعمال هنا لسبب بلاغي كما يراه سيبويه - فإن أمراً القيس جعل للملك هو المطلوب وليس القليل من المال.

فإنما رفع أنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى.

وقد يجوز ضربت وضربني زيدا، لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلقاً<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك في الجواز ضربني وضربت قومك، والوجه أن تقول : ضربوني وضربت قومك، فتحمله على الآخر، فإن قلت : ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح<sup>(٢)</sup>، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن الفتیان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله<sup>(٣)</sup>.

---

(١) هذه لفظة بديهة من لفتات سيبويه - رحمة الله عليه - ففي مثل «ضربت وضربني زيدا» أعمل الأول، كما تعمل الأول أيضاً في قولك «متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً» فقد أعمل الفعل (رأى) بنصب مفعولين ولكن الأصح أن تعمل الثاني (قلت) وفعل القول يحمل في الجملة كلها فهي في محل نصب مقول القول، إلا أن جزأى الجملة (زيد) و (منطلق) يظلان كما هما.

(٢) قبيح لأنك تضرع الفاعل في قولك : «ضربني وضربت قومك» إذ كان الوجه أن يقال ضربوني وضربت قومك.

(٣) فكان الواجب القول : هو أحسن الفتیان وأجملهم وأكرم بنيهم وأنبلهم.

## هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية

وهي تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجرم، والفتح والضم والكسر والوقف<sup>(١)</sup>.

هذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجرم والوقف.

ولأنما ذكرت (لك) ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شئ منها إلا هو يزول عنه - وبين ما ينشأ عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب<sup>(٢)</sup>.

فالرفع والجر والنصب والجرم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة<sup>(٣)</sup>، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك (قولك) : أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن.

والنصب في الأسماء : ريت زيدا، والجر : مررت بزيدا، والرفع : هذا زيد وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة.

(١) الأربعة الأولى للإعراب، والأربعة الأخرى للبناء، ويسمى الوقف أحيانا سكوتا.

(٢) وهو الحرف الأخير من الكلمة.

(٣) ينقسم الاسم إلى متمكن وغير متمكن، والمتمكن ينقسم بدوره إلى متمكن أمكن وهو المتأصل في الاسم وتظهر عليه علامات الإعراب نحو (محمد) ومتمكن غير أمكن وهو ما ليس معربا إعرابا كاملاً كالمنوع من الصرف، وقد إشتراك في صفة من صفات الفعل نحو (أحمد). أما الاسم غير المتمكن فهو الذي فقد صفة من صفاته الاسمية في صفة من صفاته الحرفية، وهو ما يطلق عليه (المبني) كأسماء الإشارة والاستفهام والضمائر.

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يفعل، والرفع : سيفعل، والجزم لم يفعل. وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتثنية، وليس ذلك في هذه الأفعال<sup>(١)</sup>، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك : لفاعل، حتى كأنك قلت : أن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام<sup>(٢)</sup> وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق اللام الأسماء للمعرفة.

ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجر ذلك<sup>(٣)</sup>. ألا ترى إنك لو قلت أن يضرب يأتينا<sup>(٤)</sup> وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟ إلا أنها ضارعت الفاعل<sup>(٥)</sup> لاجتماعها في المعنى. وسنرى ذلك أيضاً في موضعه.

ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه : ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ أى الحاكم. ولما لحقها السين وسوف كما لحقت الاسم والألف واللام للمعرفة<sup>(٦)</sup> وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلا لأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف

(١) الأفعال لا يضاف إليها، لأنها ليست بدوات. وإذا كان الاسم منوئاً ثم أضيف إليه آخر حذف التثنية من الأول، لذلك قيل إن التثنية والألف واللام لا يتفقان مع المضاف.

(٢) يقصد أن الفعل الماضي لا تلحقه اللام.

(٣) يدلل هنا أن الأفعال المضارعة تشابه الأسماء ولكنها ليست بأسماء.

(٤) أى بعد استبدال اسم يضرب والأصل «أن محمداً سيأتينا» مثلاً.

(٥) يقصد اسم الفاعل.

(٦) يقارن هنا بين دخول السين وسوف على الفعل ودخول الألف واللام على الاسم.

وقد<sup>(١)</sup> وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة<sup>(٢)</sup>، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا للمعنى.

فالفتح في الأسماء قولهم : حيث وأين وكيف، والكسر فيها نحو : أولاء وحذار وبداد<sup>(٣)</sup>، والضم نحو : حيث وقبل وبعد، والوقف نحو : من وكم وقط وإذ<sup>(٤)</sup>.

والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضرب<sup>(٥)</sup> وكذلك كل بناء من الأفعال كان معناه فعل. ولم يسكنوا آخر فعل. لأن فيها بعض ما في المضارعة<sup>(٦)</sup>، تقول : هذا رجل ضاربنا، فتصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب. وتقول : إن فعل فعلت، فيكون في معنى أن يفعل أفعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها في أن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف<sup>(٧)</sup> كما تقع المضارعة (في الوصف)، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن

(١) يقصد الأسماء المبيته وما جاء به من أمثلة فهي من الحروف وليست من الأسماء.

(٢) وهي الفعل الماضي وفعل الأمر.

(٣) حذار وبداد من الفعل حذر والفعل بدد أى فرق وهما أسماء للفعل على وزن فعال فيبنيان وأمثالهما على الكسر.

(٤) قط بمعنى حسب وتعرب إعرابها نحو قطك رضا الله عنك فهي هنا مبتدأ ثم مضاف إليه ورضا خبرها ولفظ الجلالة مضاف إليه وإذ تكون ظرفاً لما مضى من الزمان أو تضاف إلى الظروف كما في الآية : «..... بعد إذ هديتنا».

(٥) قولهم خبر المبتدأ (الفتح) ويقصد بالأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة الأفعال الماضية.

(٦) آخر (فعل) أى آخر الفعل الماضي، ولأن فيها بعض ما في المضارعة، أى أن فيه سمات تشبه سمات الفعل المضارع.

(٧) أى اسم الفاعل.

فالمضارع<sup>(١)</sup> : من عل، جرؤه لأنهم قد يقولون من على فيجرونه، وأما المتمكن الذى جعل بمنزلة غير المتمكن فى موضع فقولك أبدأ بهذا أول، ويا حكم.

والوقف قولهم : اضرب فى المر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها<sup>(٢)</sup> ولا تقع موقع المضارعة<sup>(٣)</sup>، فبعدت من المضارعة بعد كم وإذ من المتمكنة. وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفعّل.

والفتح فى الحروف التى ليست إلا معنى وليست بأسماء ولا أفعال قولهم : سوف، وثم<sup>(٤)</sup>.

والكسر فيها قولهم فى باء الإضافة ولا مها : يزيد، ولزيد والضم فيها : منذ فيمن جرّبها، لأنها بمنزلة من فى الأيام<sup>(٥)</sup> والوقف فيها قولهم : من وهلا، بل وقد، ولا ضم فى الفعل<sup>(٦)</sup>، لأنه لم يجرى ثالث سوى المضارع<sup>(٧)</sup>، وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع<sup>(٨)</sup>.

وأعلم إنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون فى الرفع ألفاء، ولم

(١) أى المضارع المتمكن أى الذى يشبه الاسم المتمكن.

(٢) فلا يقال هذا الرجل اضرب.

(٣) فلا يقال أن اضرب تفز.

(٤) كان يجب أن يكون موضع هذه الجملة فى أول كلامه عن المبتنيات.

(٥) منذ إذا جاء بعدها جملة تكون ظرفاً : فرحت منذ رأيتك، أما إذا جاء بعدها اسم فتكون حرفاً يجر ما وراءه مثل : فرحت منذ يومين أى فرحت من يومين، وهذا هو معنى قوله «لأنها بمنزلة من فى الأيام».

(٦) يلاحظ أن الماضى المتصل يواو الجماعة يبنى على الضم نحو قاموا ولعبوا.

(٧) أى ليس هناك إلا الماضى والأمر لم المضارع.

(٨) معنى المضى ومعنى الأمر.



يكن واو ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية<sup>(١)</sup>، ويكون فى الجرياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية وارا<sup>(٢)</sup> ويكون فى النصب كذلك<sup>(٣)</sup>، ولم يجعلوا الفاء ليكون مثله فى الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى، لأن الجر للإسم لا يجاوزة.

والرفع قد ينتقل إلى الفعل<sup>(٤)</sup> فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهى النون وحركتها الكسر<sup>(٥)</sup>، وذلك كقولك : هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المد والسين، والثانية نون. وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وإنها حرف الإعراب حال الأولى فى التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة<sup>(٦)</sup> فرقوا بينهما وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيها. وذلك قولك : المسلمون، ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين ومن ثم جعلوا تاء

(١) أى جمع المذكر السالم.

(٢) المحدثين والمحدثين، ما قبل الياء فى المثني فتح وفى الجمع مكسور.

(٣) أى ينصب بالياء.

(٤) يملأ لعدم جعل نصب المثني بالألف، بل بالياء حتى يكون مشابها لنصب الجمع، وحتى يكون النصب مشابها للجر الذى هو بالياء، إذ النصب فى الأسماء أولى به ما يشبه الجر وهو الياء، لأن الجر يجوز للإسم ولا يجوز للفعل فى حين أن الرفع يجوز للفعل أيضاً.

(٥) النون فى رأيت الرجلين عوض عن التنوين فى (رأيت رجلا).

(٦) النون فى الجمع مفتوحة وفى المثني مكسورة.

الجمع فى الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزله النون لأنها فى التأنيث نظيره الواو والياء فى التذكير فأجروها مجراها<sup>(١)</sup>.

وأعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تـ يقول يفعل هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر<sup>(٢)</sup>، ولكنك إنما لحقته هذا علامه للفاعلين، ولم تكن متونه، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين<sup>(٣)</sup>. فكما كانت حالها فى الواحد غير حال الاسم وفى التثنية لم تكن بمنزله<sup>(٤)</sup>، فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون لتكون له فى التثنية علامة للرفع كما كان فى الواحد إذ منع حرف الإعراب.

وجعلوا النون مكسورة كحالها فى الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب

---

(١) فى الأمثلة : رأيت مسلمات. جاءت مسلمات. مرون بمسلمات. ليست التاء هى حرف الإعراب تظهر الياء والواو فى الجمع كما يقول سيبويه بل الإعراب هو الحركة التى على التاء، إذ إنى لو قلت (مسلمات) فلا يظهر من التاء رفع أو نصب أو جر، ويبدو أن سيبويه يقصد بالتاء الحرف الذى يظهر عليه علامة الإعراب.

(٢) أى إنك عندما تقول : (المحمدان يلعبان) فليس المقصود تثنية الفعل (يلعب) حتى تكون الألف فيه حرف إعراب، بل الألف هى الفاعل وحرف الإعراب هى النون التى تثبت فى الرفع وتختلف فى حالتى النصب والجرم : يلعبان، لم يلعبا. لن يلعبا.

(٣) الأولى وهى الألف والثانية وهى النون ويقصد سيبويه أن يتفى هذا الكلام فليس الألف حرف إعراب والنون عوضاً عن التنوين فى قولك : يلعبان بل الألف ضمير فاعل والنون هى حرف الإعراب، وإنما يتحقق ذلك فى مثنى الواحد نحو محمدان، فالألف هنا حرف إعراب والنون عوض عن التنوين.

(٤) أى حال (يفعل) غير حال الاسم المفرد، وكذلك حال (يفعلان) غير حال المثنى.

إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من<sup>(١)</sup> قال : أكلوني البراغيث، وبمنزله التاء في قلت وقالت، فأثبرتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد<sup>(٢)</sup> ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب والجزم في الأسماء<sup>(٣)</sup> لأن الجزم في الأفعال نظير الجزم في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجزم نصيب. وذلك قولك، هما يفعلان، ولم يفعلا ولن يفعلا.

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائد ثان، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لثلاثي يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك التثنية، لأنهما<sup>(٤)</sup> وقعنا في التثنية والجمع كما أنها في الأسماء كذلك وهو قولك، هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا.

وكذلك إذا لحقت التأنيث في المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع<sup>(٥)</sup> وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب<sup>(٦)</sup>، وذلك قولك : أنت تفعلين، ولم تفعلين، ولن تفعلين.

(١) يعلل لحذف النون في الجزم نحو (لم يلعبا) وعدم حذف الألف.

(٢) حذفوا الحركة في الواحد عند جزمه نحو : لم يفعل.

(٣) ينصب ويجزم يفعلان بحذف النون، كما يجر المثنى وينصب بالياء.

(٤) أي لأن التوئين.

(٥) فكلاهما قاعل أفصد ياء المخاطبة في (تفعلين) و (واو الجماعة) في يفعلون.

(٦) أي أن الياء علامة إعراب في المثنى (محمدين) و الجمع (محمدين).

وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث<sup>(١)</sup>.

وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب<sup>(٢)</sup>، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت فعلت وفعلن، فأسكن هذا هنا وبنى على هذه العلامة، كما أسكن فعل، لأنه فعل كما أنه فعل<sup>(٣)</sup> وهو متحرك كما أنه متحرك ليس هذا بأبعد فيها - إذ كانت هي وفعل شيئاً واحداً - من يفعل - إذا جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولك : من يفعلن ولن يفعلن ولم يفعلن. وتفتحها لأنها نون جمع ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث، فالتون هنا في يفعلن بمنزلتها في فعلن. وفعل بلام يفعل ما فعل بلام فعل لما ذكرت لك<sup>(٤)</sup>، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك هل تفعلن<sup>(٥)</sup>، وألزموا لام فعل السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب<sup>(٦)</sup> لما ذكرت لك.

وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن

(١) أي إذا قلت «البنات يقمن» كانت نون النسوة فاعلاً أما إذا قلت «يقمن البنات» على لغة (أكلوني البراغيث) كانت النون علامة لجمع الإناث.

(٢) يفعل : حرف الإعراب وهو اللام عند إسناده إلى ضمير الإناث يبنى على السكون : يفعلن.

(٣) أي أن كلاً من (فعل) و (يفعل) فعل.

(٤) أي أن ما جرى من تغير على حرف اللام في (فعل) هو نفسه التغير الذي جرى على حرف اللام في (يفعل)، وذلك لأن كليهما فعل.

(٥) الفعل المضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوة فيبنى على السكون ونون التوكيد فيبنى على الفتح.

(٦) أي لأن (فعل) ليست معرفة، بل الحركة على آخرها، وهي الفتحة على اللام علامة بناء.

الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها<sup>(١)</sup> تنوين ولحقها العجزم والسكون وإنما هي من الأسماء<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا يكن كلاماً، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله الهنا، وعبد الله اخونا<sup>(٣)</sup>.

وأعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر فهذا بناء أذهب وأعلم فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أى لم يلحق الأفعال.

(٢) أى مشتقة من الأسماء فضرب مثلاً مشتق من الضرب.

(٣) أى أن المسند ربما يكون اسماً أو فعلاً ولكن المسند إليه لابد أن يكون اسماً نحو (محمد مجتهد) أو (جاء محمد).

(٤) هذه الأسماء لم تكتسب خاصية باقى الأسماء وهي الجر بالكسرة بل تجر بالفتحة لأنها شابهت الفعل في الوزن، وهو ما نطلق عليه المتنوع من الصرف للوزن والصفة وهناك ما يمنع أيضاً للوزن والصفة نحو أحمد ويشكر وي زيد.

## هذا باب المسند والمسند إليه

وهما مالا يفنى واحد منهما على الآخر، ولا يحد المتكلم منهما بدأ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه<sup>(١)</sup> وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.

وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً إن زيدا منطلق لأن هذا يحتاج إلى مابعد كاحتياج المبتدأ إلى مابعد<sup>(٢)</sup>.

وأعلم أن الأسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ<sup>(٣)</sup>، إلا ترى إن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك إنك إذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عبد الله منطلقاً أو شئت قلت كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة<sup>(٤)</sup>.

(١) أي ما بنى عليه المبتدأ وهو ما اصطلاحنا على تسميته بالخبر.

(٢) أي أن اسم كان واسم (أن)، كلاهما محتاج إلى الخبر كاحتياج المبتدأ إليه.

(٣) بعد قليل يرى سببوه أن الناصب والرافع والجار جميعها تدخل على المبتدأ.

(٤) النكرة قبل المعرفة، لأن النكرة تدل على مجهول، والأصل في الشيء أن يكون مجهولاً ثم يعرف.

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم

### المفعول

واسم الفاعل والمفعول، فيه لشيء واحد<sup>(١)</sup>

فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول<sup>(٢)</sup> ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز فى ظننت الاقتصار على المفعول الأول<sup>(٣)</sup>، لأن حالك فى الاحتياج إلى الآخر فيها كحالك فى الاحتياج إليه ثمة، وسنبين لك إن شاء الله.

وذلك قولك : كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان، ونحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر<sup>(٤)</sup>، تقول : كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول فى ظننت وأن شئت قلت : كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب<sup>(٥)</sup> لأنه فعل مثله وسال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد.

(١) إسم الفاعل يقصد به ما كان مبتدأ والمفعول ما كان خبراً وذلك قبل دخول (كان) عليهما، والاثنتان لشيء واحد لأن المبتدأ هو عين الخبر.

(٢) مع الأول يقصد به الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى مفعولين نحو «ظن محمد أخاه ذاهباً».

(٣) أى لا تستطيع أن تقول «كان محمد... وتسكت، كما لا تستطيع أن تقول «ظن محمد أخاه... وتسكت، إلا أن تكون (ظن) بمعنى (الهم).

(٤) كان وأخواتها هى كان وظل وبات وأضحى وأمسى وليس وما برح وما فتى وما إنفك. والذى ذكره سيبويه بعض منها.

(٥) نحو ضرب المسع المعلم فالتقديم والتأخير هنا كالتقديم والتأخير فى «كان أخاك عبد الله» إلا أن المبتدأ أو الخبر فى المثال الثانى لشيء واحد.

وتقول : كناهم تقول ضربناهم : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما  
تقول إذا لم نضربهم . فمن يضربهم قال أبو الأسود الدؤلى :  
فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أنخوا غنثه أمه بلبانها<sup>(١)</sup>  
فهو كائن ومكون ، كما تقول ضارب ومضروب .

وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه<sup>(٢)</sup> تقول : قد كان  
عبد الله أى قد خلق عبد الله وكان الأمر . أى وقع الأمر . وقد دام فلان ،  
أى ثبت . كما تقول رأيت زيدا تريد رؤية العين<sup>(٣)</sup> ، وكما تقول : أنا وجدته  
تريد وجدان الضالة ، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة قولك استيقظوا  
وناموا<sup>(٤)</sup> .

فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم  
لم تصرف تصرف الفعل الآخر<sup>(٥)</sup> .  
فما جاء على وقع قوله<sup>(٦)</sup> ، وهو مقاس العائذى :  
فدى لبنى ذهل بن ثيبان ناقتى

- 
- (١) هذا البيت من الطويل وأتى به سيبويه ليدل على أن (كان) منصرفة فقد اتصل بها ضمير خبرها ،  
كما اتصل بالفعل (ضرب) ضمير مفعوله ومعناها إن لم يكن النبيذ هو الخمر ، فهو أخوها ، لأن  
الاثنتين من العنب ، يحض على شره وترك الخمر على مذهب المراقبين .  
(٢) وهو ما نطق عليه الثامة نحو كان الظلم وكان الطغيان أى حدث ووقع .  
(٣) أى أبصرت زيدا ، وإذا جاء منصوب بعد ذلك فيرفع ويعرب (حالا) نحو رأيت زيدا قادماً . وأما إذا  
كانت (رأى) الحلمية فيأتى بعدها مفعولان نحو (أرأيتى أعصر خمرأ) .  
(٤) نحو «سبحان الله حيس تسمون وحين تصبحون» .  
(٥) أى أن (ليس) لا تكون ناقصة ولا تأتى تامة .  
(٦) أى : فما جاء من كان على معنى (وقع) ، أى تامة .



إذا كان يوم ذو كواكب أشهب<sup>(١)</sup>.

(أى إذا وقع)، وقال الآخر، عمرو بن شأس :

بنى أسد هل تعلمون بلائاً

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً<sup>(٢)</sup>.

أضمر لعلم المخاطب بما يعنى، وهو اليوم. وسمعت بعض العرب تقول  
أشنعاً ويرفع ما قبله، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً<sup>(٣)</sup>.

وأعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب نكرة ومعرفة فالذى تشتغل به كان  
المعرفة لأنه حدد الكلام، لأنهما شئ واحد، وليس بمنزلة قولك : ضرب  
رجل زيداً لأنهما شيان مختلفان<sup>(٤)</sup>، وهما فى كان بمنزلةتهما فى الابتداء  
إذا قلت عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك :  
كان زيدٌ حليماً وكان حليماً زيد، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على  
ما وصفت لك فى قولك : ضرب زيداً عبد الله. فإذا قلت : كان زيد فقد  
ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت :  
حليماً فقد أعلمته بمثل ما علمت. فإذا قلت كان حليماً فإنما ينتظر أن  
تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به فى الفعل وإن كان مؤخرأ فى اللفظ،

---

(١) هذا البيت من الطويل، ومحل الشاهد (كان يوم) فكان هنا تامة تأخذ فاعلاً ليس غير، أى يقع  
يوم، يفيد يوم الحروب، جعله - من أوله - يبدو كالليل يظهر فيه الكواكب. ووصفه بالشهب  
لكثرة السلاح فيه.

(٢) هذا البيت من الطويل أيضاً وقد أصر فيه إسم كان لعلم المخاطب به والتقدير (إذا كان اليوم ما ..).

(٣) والتعليل الآخر هنا أن تكون (كان) تامة وما بعدها فاعلاً، وأشنعاً تحرب حالاً من (يوم).

(٤) إذا أدخلت كان على معرفة ونكرة، جعلت المعرفة اسمها والنكرة خبرها وليس العكس، ولا يهم  
التقديم والتأخير هنا، فقول (كان زيد حليماً) و (كان حليماً زيد) ولكن لا يصح القول (كان  
زيداً حليماً) إذ لا يصح الإخبار عن الصفة (حليم) باسم المين (زيد).

فإن قلت : كان حليماً أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر  
الخطاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به الخطاطب نزلتك في  
المعرفة<sup>(١)</sup>، فكرهوا أن يقرروا باب لبس.

وقد تقول : كان زيد الطويل منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين، وتقول  
: أسفيتها كان زيداً أم حليماً، وأرجلاً كان زيداً أم صبيهاً، تجعلها لزيد، لأنه  
إنما ينبغى لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر  
من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدؤ به.

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت : كان  
إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنت تلبس، لأنه لا يستكر أن يكون  
في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأ بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً  
لما يكون فيه هذا اللبس.

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنه  
فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحب  
الصفة على ضعف من الكلام وذلك قول خدش بن زهير :

فأنك لا تبالى بعد حول      أظنى كان أم حمار<sup>(٢)</sup>

(١) أى لا يجوز أن يكون المتكلم عارفاً بالخبر عنه في قوله (كان حليماً) ولكن السامع لا يعرف  
فلهذا منعوا الإخبار بالمعرفة عن النكرة خشية اللبس.

(٢) هذا البيت من الوافر والشاهد فيه وقوع (ظنى) النكرة إسماً لـ (كان) وجاز ذلك لأنها فعل مثل  
(ضرب) وهذه الأخيرة يجوز أن يأتي فاعلها نكرة ومنعونها معرفة. ووضح أن الشاعر اضطر إلى  
ذلك لرفع حرف الروى (حمار) المعطوف على (ظنى).

وقال حسان بن ثابت :

كأن سبيحة من بيت رأس  
يقون مزاجها عسل وماء<sup>(١)</sup>  
وقال أبو قيس بن الأصيلت الأنصاري :  
إلا من مبلغ حسان عنى  
أسحر كأن طبعك أم جنون<sup>(٢)</sup>  
وقال الفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا  
تميماً بجوف الشام أم متساكر<sup>(٣)</sup>  
فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع  
وابتداء<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان معرفة<sup>(٥)</sup> فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلا<sup>(٦)</sup>.

رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك : كان  
أخوك زيدا، وكان زيدا صاحبك، وكان هذا زيدا، وكان المتكلم أخاك.

وتقول : من كان أخاك، ومن كان أخوك<sup>(٧)</sup>، كما تقول : من ضرب

(١) البيت من الوافر أيضاً يصف خمراً من الشام ويصحبها بالعسل والماء، والشاهد فيه كالشاهد في  
البيت الذي قبله وهو الإتيان بالكره اسماً لكان والمعرفة خبراً لها إلا أن هذا البيت فيه ما يقر به  
وهو أن الضمير في مزاجها يعود على نكره وهي (سبيحة) هذا وخبر (كأن) في البيت الذي بعده،  
ويجوز أن يكون جملة (يكون مزاجها .....).

(٢) هذا البيت من الوافر والشاهد فيه كالشاهد في البيت الأسبق.

(٣) هذا البيت من الطويل يهجو فيه الفرزدق جريراً وكان يلقبه بابن المراغة وهي الأمان التي تمنع من  
الفحول والشاهد فيه كالشاهد في البيت الذي قبله.

(٤) أى ينصب السكران على أنه خبر كان، ثم يرفع (ابن) اسماً لكان، وفي هذه الحالة لا يجوز  
عطف (متساكر) على سكران، لأنه لا يعطف مرفوع على منصوب، بل ترفع (متساكر) على  
أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

(٥) أى المبتدأ أو الخبر.

(٦) يقصد اسم (كان).

(٧) في انشال الأول تكون من اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع اسم كان وفي الثاني في  
محل نصب خبر كان.

أباك إذا جعلت من الفاعل، ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل.  
وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك.

ونقول : ما كان أخاك إلا زيد ما ضرب أخاك إلا زيد. ومثل ذلك قوله  
عز وجل : (ما كان حجتهم إلا أن قالوا<sup>(١)</sup>) : (وما كان جواب قومه إلا أن  
قالوا<sup>(٢)</sup>) وقال الشاعر :

وقد علم الأقوام ما كان داءها      بنهلان إلا الخزي ممن يقودها<sup>(٣)</sup>

وإن شئت رفعت الأول كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيداً. وقد قرأ  
بعض القراء ما ذكرنا بالرفع.

ومثل قولهم : من كان أخاك، قول العرب ما جاءت حاجتك، كأنه  
قال ما صارت حاجتك<sup>(٤)</sup> ولكنه أدخل التأنيث على ما، حيث كانت  
الحاجة كما قال بعض العرب : من كانت أمك، حيث أوقع من على  
مؤنث. وإنما صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل،  
كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم : (عسى الغويرا يؤسا)، ولا يقال :

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية : وحجتهم خير كان ثم مضاف إليه، أما اسمها فهو المصدر المنسبك  
من أن والفعل قالوا أى قولهم. وإلا ألغيت مع ما والتقدير (كان قولهم حجتهم).

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأعراف وإعرابها كإعراب ما قبلها.

(٣) البيت من الطويل والمعنى عرف الناس أن داء هذه الكتيبة عند جبل نهلان ولم يكن إلا جبن  
قائدها والشاهد في البيت استواء اسم كان وحبرها (داءها) و (النزى) في التعريف، فيستويان  
أيضاً في رفع أحدهما ونصب الآخر.

(٤) وما جاءت حاجتك، جاء بمعنى صار، فالتقدير ما صارت حاجتك (حاجة) خير صار أما اسمها  
فهو (ما) الاستفهامية.

عسيت<sup>(١)</sup> أخاننا. وكما جعلوا لدن مع غدوة منونة في قولهم لدن غدوة<sup>(٢)</sup>،  
ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام،  
وسترى مثل ذلك إن شاء الله.

ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتك، كثير، كما يقول من  
كانت أمك ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا من كان أمك، لأنه  
بمنزله المثل فألزموه التاء كما اتفقوا على لعمر الله في اليمين<sup>(٣)</sup>.

وزعم يونس أنه سمع رؤيه يقول : ما جاءت حاجتك، فيرفع<sup>(٤)</sup>.

ومثل قولهم ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث، قراءة بعض

(١) المعروف أن عسى وحري وأخلو لق أفعال للرجاء، وكاد وكرب وأوشك أفعال للمقاربة، وجعل  
وطلق وأخذ وعلق وأنشأ أفعال للشروع وهي ترفع اسمها وتنصب خبرها مثل (كان) ولكن خبرها  
لا بد أن يكون جملة فعلية نحو «عسى ربكم أن يرحمكم» و «يكاد زيتها يضيء» ولكن شد ذلك  
في (عسى الغدير أبوسا) لكونه مثلاً يضرب للرجل الذي يتوقع الشر من جانبه، فجاء (أبوسا) خبر  
لعسى مفرداً. والغدير ماء لكلب في ناحية السماوة. والأبوس جمع بؤس. فكما شد استعمال  
(عسى) في هذا المثل كذلك جاء الفعل (جاء) بمنزله (كان) في هذا المثل وحده أى في هذا  
الكلام وحده وهو (ما جاءت حاجتك).

(٢) لدن غدوة : لدن ظرف زمان مبنى على السكون وغدوة مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن  
الكسرة لمنعه من الصرف للعدل وشبه العلمية، فهو معدول عن الغدوة (الصباح : الجوهري) مثل  
سحر. ولكن (غدوة) جاءت بعده و (لدن) منونة وهو استعمال خاص أشار إليه سيبويه كاستعمال  
خبر عسى مفرداً وفي الإعراب (غدوة) نقول إنها خبر لكان المحذوفه مع اسمها والتقدير لدن كان  
الوقت غدوة ومن الممكن رفع (غدوة) على اعتبارها فاعلاً لكان الثامة المحذوفة. وهناك شطر من  
الرجز يحسن بنا أن نعرفه هنا : من لدن شولا فيلى إتلأهها فهنا حلف (كان) مع اسمها  
والتقدير من لدن كانت الناقة شولا .... والمعنى ربيت هذه الناقة من لدن كانت شولا أى  
(ارتفعت ألبانها للحمل) إلى أن صارت متلية يتلوها أولادها بعد الوضع.

(٣) العمر والعمر ينتج العين وضمها بمعنى البقاء ولكنهم التزموا الفتح في القسم لعمر الله، واللام  
للتوكيد ثم مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وتقديره يمينى أو قسمى.

(٤) وإذا ما تكون ما الاستفهامية خبر (كان).

القراء (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) و (تلتقطه بعض السيارة)<sup>(١)</sup>، وربما قالوا في بعض الكلام : ذهب بعض أصابعه، وإنما أنت البعض لأنه أضافة إلى مؤنث هو منه ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك . لم يحسن<sup>(٢)</sup>.

وما جاء مثله في الشعر قول الشاعر الأعشى :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته      كما شرقت صدر القناة من الدم<sup>(٣)</sup>  
لأن صدر القناة من مؤنث.

ومثله قول جرير :

إذا بعض السنين تعرقتنا      كفى الأيتام فقد أبى اليتيم<sup>(٤)</sup>  
لأن (بعض) ههنا سنون. ومثله قول جرير أيضاً :  
لما أتى خبر الزبير تواضعت      سور المدينة والجبال والخشم<sup>(٥)</sup>  
وقوله مثل ذى الرمة :

- 
- (١) ماكان الأيتام ٢٣/الأيتام، ١٠/يوسف، محل الشاهد فيهما تأنيث الفعل على أن ما بعدها مؤنث.  
(٢) أى أن المبد ليس جزء من المضاف إليه وهو (أمك) بعكس الحال فى (بعض أصابعه).  
(٣) هذا البيت من الطويل ومحل الشاهد فيه تأنيث الفعل (وتشرق) لأن الفاعل صدر أضيف إلى جزء من القناة مؤنث والمعنى أن ما أذعته حتى من باطل القول تشرق به أى يعود عليك.  
(٤) البيت من الوافر وشاهد كشاهد سابقة فى تأنيث (تعرقنا) (والأيتام فقد). مفعولان والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على هشام بن عبد الملك الذى يخاطبه الشاعر، وتعرقنا أى ذهبت بأمرنا.  
(٥) البيت من الكامل والشاهد فيه (تواضعت سور المدينة) حيث أنت. النحل إستعداداً لتأنيث ما أضيف إليه وهى المدينة.

مشين كما اهتزت رماح تسفهمت أعالىها مر الريح النواسم<sup>(١)</sup>

وقال الصجاج :

« طول الليالى أسرع فى نقضى »<sup>(٢)</sup>

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول فى كلامه : اجتمعت اليمامة، يعنى أهل اليمامة، فأنت الفعل فى اللفظ إذ جعله فى اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون غايه فى سعة الكلام.

ومثله فى ذلك يا طلحه أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحه بالترخيم فترك الحاء على حالها<sup>(٣)</sup>، وما تيم تيم عدى أقبل. وقال الشاعر جرير :

يأتيم تيم عدى لا أبأ لكم لا يلقىنكم فى سوءة عمر<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه (تسفمت مر الريح النواسم) أعالىها والنواسم الضعيفة الهبوب

يصف النساء فى مشين كأنهن رماح تهتز أعالىها من الريح.

(٢) هذا شطر من الرجز والآخر :

(أكلن بعض وتركن بعض)

والشاهد فيه تأنيث الفعل أسرع لأن ما أضيف إلى فاعله مؤنث.

(٣) الترخيم حذف الحرف الأخير من الكلمة فيقال يا طلح ترخيما له (يا طلحة) وللمنادى خمس

أحوال، يعرب منصوباً فى ثلاث وهى المضاف والشبه بالمضاف والنكرة غير المقصودة، وهى على ما يرفع به فى الباقيتين وهى النكرة المقصودة والمفرد العلم. والظاهر أنه سيبويه أعطى التاء فى طلحة حركة الحاء فى نفس حالة الترخيم.

(٤) البيت من البسيط والمنادى هو تيم بن عبد مناه، وعى هذا هو عدى بن عبد مناه نسبة إلى أخيه

ومحل الشاهد إقحام تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه، فعامل الثانى فى منع التنوين للإضافة معاملة الأول، وعمر هو عمر بن لجأ كان ممن يهاجه جرير.





ثانياً  
نصوص من الإنصاف في  
مسائل الخلاف  
بين  
البصريين والكوفيين

لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري

المتوفى سنة ٥٧٧ هـ



## الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى

هذا كتاب ألفه صاحبه (٥١٣ - ٥٧٧ هـ) فى تفصيل الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة فى بعض مسائل النحو، وأقول (بعض) تجاوزاً، لأنه ما من مسألة النحو إلا واختلفوا فيها حتى إن القارئ ليظن أن الخلاف هو الأصل وأنه لمن الشذوذ أن يتفقوا على شيء. لقد كانت كل مدرسة تريد أن تظهر بشخصية منفردة، وصفات متميزة عن المدرسة الأخرى، وكان هم كل مدرسة أيضاً هو مقارعة. الحجة بالحجة وضرب الدليل بالدليل حتى لو كان ذلك على حساب النحو واللغة فتعددت الاتجاهات وتضاربت الأقوال وتفرعت الآراء ومالوا إلى الفلسفة والمنطق والجدل العقيم، مسألة واحدة فى النحو تستطيع أن تجد لها أكثر من وجه، وكل وجه له أكثر من تخريج، وكل تخريج له سببه وتبريره، وفى هذا بعد عن الواقع اللغوى الذى يقضى بأخذ اللغة كما هى دون ما حاجة إلى تأويل أو فلسفة طالما أن الأمر لا يستدعى ذلك.

ولتعدد هذه الاتجاهات ألف ابن الأنبارى كتابه هذا فى عرض الخلاف بين المدرستين، ومنهجه فى هذا المؤلف أنه يعرض للمسألة ثم يبين رأى البصريين ورأى الكوفيين فيها، مبيناً حجج أولاء وهؤلاء، ثم يتنصر لأحد الفريقين مدحاً حجج الفريق الآخر بالدليل المنطقي تارة والنقل عن القرآن الكريم أو الشعر القديم تارة أخرى.

ومن عجب أنهم - البصريين والكوفيين - يتفقون فى الأمور الكلية أو فى الشكل الإعرابى، فالمبتدأ والخبر عند كليهما مرفوعان، والمضارع معرب، والمنادى المفرد العلم آخره ضم، وكذلك فعل الأمر للمخاطب آخره سكون، وخبر كان والمفعول، الثانى لظن منصوبان، اتفقوا على المبادئ أو على

الأسس الوصفية للغة، ولكنهم اختلفوا في تحديد ماهية هذا الوصف أو في التعليل له، وكلها مسائل وتعليلات تجر إلى نقاش فلسفى وجدل نظرى لا طاول من ورائه، فهى لا تفيد النحو فى شىء، ولا تمس أوضاع اللغة، فما كان أغناهم عن النقاش والجدل ولكنها الخلافات المدرسية التى جعلت كل فريق يتميز برأى خاص مهما كانت النتائج.

وننقل هنا نصاً من الإنصاف وهو (المسألة الخامسة فى الاختلاف فى رافع المبتدأ ورافع الخبر)، ولكن قبل أن نورد هذا النص نحب أن نلقى نظرة على عنوان الكتاب. الإنصاف .... علام تدل هذه الكلمة؟ ألا تدل على مبلغ الخصومة الشديدة بين الفريقين حتى انهما لاحتاجان إلى قاض كى ينصف بينهما، إنتقل الأمر إذن من الواقع الغوى وأصبحنا فى ساحة القضاء وكل من الخصمين ينبرى للدفاع عن نفسه بالحجج القوية والأدلة المقنعة حتى ينصفه القاضى، لا هم له إلا قهر خصمه وتسفيه رأيه، ثم الإنتصار لنفسه وإعزاز وجهة نظره، حتى لو كان ذلك على حساب اللغة والنحو.

وخلاصة المسألة الخامسة أن البصريين والكوفيين يرون الرفع فى كل من المبتدأ والخبر ولكنهم اختلفوا فى العامل، فالكوفيون يرون أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، أى أنهما مترافعان، والبصريون على أن المبتدأ مرفوع بالأبتدأ وأما الخبر فذهب قوم منهم إلى أنه مرفوع بالابتدا وحده، وآخرون على أنه مرفوع بالمبتدأ وفئة ثالثة على أنه مرتفع بالاثنيين، الابتدأ والمبتدأ.

واستدل الكوفيون على أن المبتدأ والخبر مترافعان بأن كلاهما مرتبط بالآخر لا ينفك عنه، ولا يتم الكلام إلا بهما، فكذلك كانا فى العمل أيضاً، وهدموا رأى البصريين بقولهم، ولا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع

بالإبتدأ لأن نقول الإبتداء لا يخلو إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء. فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له وذلك محال وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال : زيد قائماً، كما يقال حضر زيد قائماً، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، وأما إن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع غير معدوم ومتى كان غيره هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف إلى آخر هذا اللجاج الفلسفي البعيد عن الواقع اللغوي، والذي يتميز بإظهار الملكة العقلية القوية في المناقشة وتنفيذ آراء الخصم دون فائدة نحويه.

#### ٥- مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو «زيد أخوك، وعمرو غلامك». وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد أخوك» لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً معمولاً، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى : «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى» فنصب أياما بتدعوا، وجزم تدعوا بأياما، فكان كل واحد

منهما عاملاً ومعمولاً، وقال تعالى : «أينما تكونوا يدرككم الموت» فأينما منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بأينما، وقال تعالى : «فأينما تولوا فثم وجه الله» إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك ها هنا.

قالوا : ولا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، لأننا نقول : الإبتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئاً فلا يخلو : من أن يكون اسماً، أو فعلاً، أو أداة من حروف المعاني، فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال زيد قائماً «حضر زيد قائماً» وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف.

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالإبتداء التعري من العوامل اللفظية، لأننا نقول : إذا كان معنى الإبتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً. والذي يدل على أن الإبتداء لا يوجب الرفع أننا نجد أنهم يتدثرون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دل على أن الإبتداء لا يكون موجباً للرفع.

وأما البصريون فيأحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارات والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء.

ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصببت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا. وإذا ثبت أنه عامل المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو «كان» وأخوتها و «إن» وأخوتها و «ظننت» وأخوتها، فإنها لما علمت في المبتدأ علمت في خبره، فكذلك ها هنا.

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكون هما العاملين فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ إسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له تأثير لا تأثير له.

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والمحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك بالنار وحدها ها هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنه إسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل.

وأما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، قالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون

الإبتداء لأن الإبتداء عامل معنوى، والعامل المعنوى ضعيف، فلا يعمل فى شيعين كالعامل اللفظى.

وهذا أيضاً ضعيف، لأنه متى وجب كونه عاملاً فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره، لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى كقوله «زيد قائم، وعمرو ذاهب» أو منزل منزلته كقوله «زيد الشمس حسناً، وعمرو الأسد شدة» أى يتنزل منزلته، وكقولهم «أبو يوسف أبو حنيفة» أى يتنزل منزلته فى الفقه، قال الله تعالى : (وأزواجه أمهاتهم) أى تتنزل منزلهن فى الحرمه والتحريم، فلما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو منزلاً منزلته تنزله الوصف، لأن الوصف فى المعنى هو الوصف، ألا ترى أنك إذا قلت «قام زيد العاقل»، «وذهب عمرو الظريف» أن العاقل فى المعنى هو زيد والظريف فى المعنى هو عمرو، ولهذا لما تنزل الخبر منزله الوصف كان تابعاً للمبتدأ فى الرفع، كما تتبع الصفة، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إن المبتدأ يعمل فى الخبر» فسنذكر فسادَه فى الجواب عن كلمات الكوفيين.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنهما يترافعان، لأن كل واحد منهما لا بد له من الآخر ولا يتفك عنه» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤتموه إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدى إلى المحال محال.



والوجه الثاني : أن العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال «كان زيد أخاك» وإن زيدا أخوك، وظننت زيدا أخاك، بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم (فيه) من ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل أيما وأيما مجزوم بأيما وأيما، وإنما هو مجزوم بإن، وأيما وأيما وأيما نابا عن إن لفظاً، وإن لم يعمل شيئاً.  
والوجه الثاني : أنا نسلم أنها ثابت عن لفظاً وعملاً، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في الاختلاف عملهما، ولم يعمل من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل، فاستحق أن يعمل، وأما ما هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو «زيد أخوك» إسمان باقيان على أصلهما في الإسمية، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم «إن الإبتداء لا يخلو من أن يكون إسماً أو فعلاً أو أداة - إلى آخر ما قرروا» قلنا : قد بينا أن الإبتداء عبارة (عن التعرّي) عن العوامل اللفظية قولهم «فإذا كان معنى الإبتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً» قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يقتضي عن الإعادة ما هنا، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع، فإنكم تقولون «يرفع بتعري من العوامل الناصبة والجازمة» وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّي عاملاً في الفعل المضارع جاز أيضاً أن تجعل التعرّي عاملاً في الإسم المبتدأ.

وحكى أنه إجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم «زيد منطلق» لم رفعوا زيد؟ فقال له الجرمي : بالإبتداء، قال له الفراء : ما معنى الإبتداء؟ قال : نصريته من العوامل، قال له الفراء : فأظهره، قال له الجرمي : هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء : فمثله إذا، فقال الجرمي : لا يتمثل، فقال الفراء : ما رأيته كالיום عاملاً لا يظهر ولا يتمثل! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم «زيد ضريته» لم رفعتم زيدا؟ فقال بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي : الهاء إسم فكيف يرفع الإسم؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا، وإنما نجعل كل واحد من الإسمين إذا قلت «زيد منطلق» رافعاً لصاحبه، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في «زيد منطلق» لأن كل إسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في «ضريته» ففي محل النصب، فكيف ترفع الإسم؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي : ما معنى العائد! قال الفراء : معنى لا يظهر، فقال الجرمي : أظهره، قال الفراء : لا يمكن إظهاره، قال الجرمي : فمثله، قال : لا يتمثل، قال الجرمي : لقد وقعت فيما قررت منه. فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك، فقيل له كيف وجدت الجرمي! فقال : وجدته آية، وسئل الجرمي فقيل له : كيف وجدت الفراء فقال : وجدته شيطاناً.

وأما قولهم «إننا نجدهم يبتدون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة» قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة، لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير، لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديرًا، فلا تصح له رتبة الإبتداء، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير

لك يصح أن تكون مبتدأة، لأنه لا إعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير، وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت مقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات، لأنها في تقدير التأخير، وإن وقعت مقدمة في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها : فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو «من، وكم» وما أشبه ذلك من الأسماء المبينة على السكون فإننا نحكم على موضعها بالرفع بالإبتداء، وإنما لم يظهر في اللفظ لعله عارضة منعت من ظهوره، وهي شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف.

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها نحو الأفعال والحروف المبينة على السكون فإننا لا نحكم على موضعها بالرفع بالإبتداء، لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع، فلم يكن الإبتداء موجباً لها بالرفع : لأنه نوع منه.

وهذا هو الجواب عن قولهم «إنهم يبتدئون بالحروف، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة» وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل، ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر! وعدم قطعة في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع، لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه في المحل لا لأن السيف غير قاطع، فكذلك ها هنا : عدم عمل الإبتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم إستحقاق المعمول ذلك العمل، لا لأن الإبتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل، والله أعلم.

## ٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفه، وذلك نحو قولك «أمامك زيد، وفي الدار عمرو» وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالإبتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك «أمامك زيد، وفي الدار عمرو» حل أمامك زيد، وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل. والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبر المبتدأ، أو صفة الموصوف، أو حالاً لذى حال، أو ثلة لموصول، أو معتمداً على همزة الإستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده «أن» التي في تقدير المصدر، فالخبر كقوله تعالى «فأولئك لهم جزاء الضعفاء» فجزاء مرفوع بالظرف. والصفة كقولك «مررت برجل صالح في الدار أبوه» والحال كقولك «مررت بزيد في الدار أبوه» وعلى ذلك قوله تعالى «وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور» «فهدى ونور» مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ويدل على قوله تعالى : (ومصدقاً لما بين يديه) فعطف (مصدقاً) على حال قبله، وما ذاك إلا الظرف. والصلة كقوله تعالى «ومن عنده علم الكتاب» والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : «أفنى الله شك» وحرف النفي كقولك «ما في الدار أحد» وأن كقوله تعالى : «ومن آياته أنك ترى الأرض» فأن وما عملت فيه موضع رفع بالظرف، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالإبتداء لأنه تعرى من العوامل اللفظية، وهو معنى الإبتداء، فلو قدرها هنا لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلحها هنا أن يكون عاملاً لوجهين :

#### ١٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «نعم، وبئس» إسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب على بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما إسمان دخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول «ما زيد بنعم الرجل» قال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنَعَمَ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ      أَخَا قَلَةٍ أَوْ مُعَدِّمِ الْمَالِ مُصْرِفًا

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : «نعم السير على بئس العير» وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن إعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك! فقال : «والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها سرقة» فأدخلوا عليها حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما إسمان، لأنه من خصائص السماء.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما إسمان أن العرب تقول : «يا نعم المولى ويا نعم النصير» فندائهم نعم يدل على الإسمية، لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء. قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به - والتقدير فيه يا الله نعم

المولى ونعم النصير أنت - فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه، لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه، كقراءة الكسائي وبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحميد الأعرج : «أَلَا يَا إِسْجَدَ اللَّهَ» أراد يا هؤلاء اجدوا، وكما قال الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِي هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَدْرِ      وَإِنْ كَانَ حَيَانًا عِدَّتِي آخِرِ الدَّهْرِ  
وقال الآخر، وهو ذو الرمة :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلَى      وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْفَطْرِ  
وقال الآخر، وهو المرقش :

أَلَا يَا أَسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا      وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا  
وقال الآخر، وهو الكميت :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبِ  
أَلَا يَا أَسْلَمِي حَيَّتْ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي

وقال الآخر، وهو العجاج :

يَا دَارَ مِلْمِي يَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي      بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينٍ سَمْسَمٍ  
وقال الآخر :

أَسْلَمَ يَا أَسْمَعَ يَا بَنَ كُلِّ خَلْفَةٍ      وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا حَبْلَ الْأَرْضِ  
أراد «يا هذا اسمع». وقال الآخر :

وَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْبَحُ نَعْمُكَ بِخَطَّةٍ قَدْ نَدَّ سَمِيحاً نَادِيّاً وَأَصْبَحِي

أراد «وقالت يا هذا أسمع» فحذف المنادى، لدلالة حرف النداء عليه.

وإنما اختصر، هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب، والمأمور مخاطب، فحذفه الأول من المخاطبين إكتفاءً بالثاني عنه، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرف النداء فعل أمر فلا خلاف أن «نعم المولى» خبر، فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفاً، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : «يا أيها الناس ضرب مثل» شفعه الأمر في قوله : «فاستمعوا له» فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى، وليس كذلك «يا نعم المولى ونعم النصير» لأن نعم خبر، فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفاً.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن إقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول «نعم الرجل أمس» ولا «نعم الرجل غداً» وكذلك أيضاً لا تقول «بئس الرجل أمس» ولا «بئس الرجل غداً» فلما لم يحسن إقتران الزمان بهما على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد

جاء عن العرب «نَعِيم الرجل زيد» في أمثلة الأفعال فَعِيل ألْبَتَه، فدل على أنهما إسمان وليس بفعليين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان إتصال الضمير المرفوع بهما على حد إتصاله بالفعل المتصرف، فإنه جاء عن العرب أنهم قالوا : «نَعَمًا رجلين، ونَعَمُوا رجالًا» وحكى ذلك الكسائي، وقر رفاع مع ذلك المظهر في نحو «نعم الرجل، ويُس الغلام» والمضمر في نحو «نعم رجلاً زيد، ويُس غلاماً عمرو» فدل على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان إتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبله أحد من العرب في الوقف هاء كما قبلوه في نحو رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم «نعمت المرأة، ويُسست الجارية» لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تعداه، فلا يجوز الحكم إسمية ما إتصلت به.

إعترضوا على هذا بأن قالو : قولكم إن هذه التاء يختص بها الفعل ليس بصحيح، لأنه قد إتصلت بالحرف في قولهم «رَبَّتْ، وثَمَّتْ، ولات» في قوله تعالى : «فنادوا ولات حين مناص» قال الشاعر :

مَاوَى بَلْ رَبَّتْ مَا غَارَةٌ      شَعَوَاءَ كَاللذَعَةِ بِالْمِسْمِ<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

ثُمَّتَ قَمْنَا إِلَى جَرْدٍ مُسَوِّمَةٍ      أَعْرَافَهُنَّ لِأَيْدِينَا مَنَادِيلٌ<sup>(٢)</sup>

فلحقها بالحرف يطل ما إدعيتموه من إختصاص الفعل بها، وإذا بطل

(١) يروى «ماوى ياربما غارة».

(٢) نظيره قول الآخر : وقد مررت على اللقيم يبنى فمضيت لمت قلت لا يفنينى.



الإختصاص جاز أن تكون نعم وبئس إسمين لِحِفْتَهُمَا هذه التاء كما لحقت ربت وثمت. هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال، ألا ترى أن قولك : «قام المرأة، وقعد الجارية» لا يجوز في سعة الكلام، بخلاف قولك : «نعم المرأة، وبئس الجارية» فإنه حسن في سعة الكلام ؟ فبان الفرق بينهما.

وهذا الإعتراض الذى ذكره ساقط، وأما التاء التى إتصلت بربت وثمت وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التى فى نعمت وبئست، والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما : أن التاء فى «نعمت المرأة، وبئست الجارية» لحقت الفعل لتأنيث الإسم الذى أسند إليه الفعل كما لحقت فى قولهم : «قامت المرأة» لتأنيث السم الذى أسند ليه الفعل، والتاء فى «ربت، وثمت» لحقت لتأنيث الحرف، لا لتأنيث شئ آخر، ألا ترى أنك تقول «ربت رجل أهنت» كما تقول : «ربت امرأة أكرمت» ولو كانت التاء فى نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر فى قولك «نعمت الرجل، وبئست الغلام» فلما جاز أن تثبت التاء فى ربت مع المذكر دل على الفرق بينهما، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكن، وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة فبان الفرق بينهما، وأما «لات» فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها، بل هى كلمة على حياها، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها الجواب من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما فى ربت وثمت، ووجهان نذكرهما الآن : أحدهما : أن الكسائي كان يقف باللهاء، فاحتج بأنه سأل أبا فقيس الأسدى عنها فقتال «ولاه» فإذا لا تكون بمنزلة التاء فى ربت وثمت، ولا منزلة التاء فى نعمت وبئست، والوجه الثانى : أن تكون التاء فى (لات حين) متصلة بحين لا بلا، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان

والآن فيقولون : «لو فعلت هذا تخين كذا، وتأوان كذا، وتالان» أى : حين كذا، وأوان كذا، والآن. وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَة :

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مِنْ عَاطِفٍ      وَالْمُطِعمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطِعمِ

وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صِلْحَنَا وَلَا تَأَوَّانِ      فَأَجَبْنَا لَيْسَ جِيبَ بَقَاهِ

وقال الآخر :

نَوَلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جُمَانًا      وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانًا<sup>(١)</sup>

واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقب عثمان فقال له «إذهب تالان إلى أصحابك» واحتج بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذى يقال الإمام (تخين) فدل على ما قلناه...

وقولهم «إن التاء لا تلزم نعم ونعم إذا وقع المؤنث بعدهما» فليس بصحيح، لأن التاء تلزمهم فى لغة شطر العرب، كما تلزم فى قام، ولا فرق عندهم بين «نعمت المرأة، وقامت المرأة» وإنما جاز عند اللذين قاولا : «نعم المرأة» ولم يجز عندهم «قام المرأة» لأن المرأة فى قولهم «نعم المرأة هند» واقعة على الجنس كقولهم «الرجل أفضل من المرأة» أى جنس الرجال أفضل من جنس النس، وكقولهم «أهلك الناس الينار والدرهم أى الدراهم والدنانير» كوقوف الإنسان على الناس قال الله تعالى : «لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم» أراد الناس، وإذا كان المراد بالمرأة إستغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعال تأنيثها، فلهذا المنى تاء التأنيث

(١) جمانا : منادى بحرف تاء محذوف، وهو اسم امرأة، وقد قام الشاعر فى النداء بحذف التاء وأصله «جمانة».

من حذفها من «نعم المرأة» إذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم «

حضر القاضي اليوم امرأة فلا يعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس. وقد قالوا : «ما قعد إلا المرأة، وما قام إلا الجارية» فحذفوا تاء التأنيث ألته، ولم تأت مشبته إلا في ضرورة، فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيهاً على المعنى، لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة، وما قام أحد إلا الجارية، قلنا : هذا مسلم، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير يدل من أحد، وإن كان المعنى يدل على أنهما يدل، كما أن اللفظ يدل على أن «شحماء» في قولك «تفقاً الكبش شحماء» غير فاعل وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم «ما قعد إلا المرأة» تنبيهاً على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم «نعم المرأة» على أن الاسم يراد به الجنس.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلا ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كان إسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة ها هنا توجب بناءهما. وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «الدليل على أنهما إسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله :

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس المير، وقول لآخر : والله ما هي بنعم المولودة، فنقول : دخول حرف الجار عليهما ليس لهم فيه حجة، لأن المنكأية فيها مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا

شبهه في فعليته، قال الراجز :

وَاللَّهِ مَا لَيْلَى بِنَامِ صَاحِبِهِ      وَلَا مُخَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبِهِ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالإسمية، لدخول الباء عليه، وإذا لم يجر أن يحكم له بالإسمية لتقدير الحكاية فكذلك ما هنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبمس بالإسمية لدخول حرف الجر عليه. ما لتقدير الحكاية، والتقدير في قولك :

أَلَسْتُ بِنَعَمَ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْنَهُ

ألسنت بحار مقول فيه نعم الجار، وكذلك التقدير في قول بعض العرب «نعم السير على بفس المير» نعم السير على غير مقول، فيع بمس العير، وكذلك التقدير في قول الآخر «والله ما هي بنعم المولودة» والله ما هي بمولودة مقول فيها المولودة، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه والله ما ليلى مقول فيه نام صاحبه، إلا أنهم حذفوا منه الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، كقوله تعالى : «أن أعمل سابغات» أى درءاً سابغات، وكقوله تعالى : «وذلك دين القيحة» أى الملة القيحة، فصار التقدير فيها : ألسنت بمقول فيه نعم الجار، ونعم السير على مقول فيه بمس العير، وما هي بمقول فيها نعم المولودة، وما ليلى بمقول فيه نام صاحبه، ثم حذفوا الصفة التى هي «مقول» وأقاموا المحكى بها مقامها، لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً، قال الله تعالى : «والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نبيدهم إلا ليقرّبونا إلى الله زلفى» أى : يقولون ما نبيدهم، وقال تعالى : «الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستفرون الذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً» أى : يقولون ربنا، وقال تعالى : «والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم» أى : يقولون سلام

عليكم، وقال تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ أى يقولان ربنا، وقال تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ إِسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ أى : يقال لهم أكفرتم، وقال تعالى : ﴿فَظَلَلْتُمْ تَفْكِهُونُ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ أى : تقولون إنا لمغرمون.

وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التى هى مقول، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديرًا، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديرًا فى قوله :

مَالٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ  
وَعَبْدٌ كَسْبَاءَ شَدِيدَةِ الْوَرَمِ  
جَادَتْ بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أى : بكفى رجل كان منأرمى البشر، فحذف الموصوف الذى هو «رجل» وأقام الجملة مقامه، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديرًا، فكذلك ها هنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديرًا، ونحو هذا الإتساع مجع الجملة الإستفهامية وصفاً من نحو قوله :

جَاءَ بَضِيحٌ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ<sup>(١)</sup>

فقوله : «هل رأيت الذب قط» جملة إستفهامية فى موضع وصف لضريح، وإن كان لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضريح يقول من رآه هل رأيت الذب قط، فإنه يشبهه، ونحو ذلك أيضاً من الإتساع مجع الجملة الأمرية حالاً فى قوله :

(١) فى أكثر كتب النجاة «جاءوا بضريح هل رأيت الذب قط».

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرٍ أَمْرٍ      إِمَّا عَلَى قَمَرٍ وَرِمًا أَفْعَنَسِ  
أراد بِئْسَ مقام الشيخ نقولاً فيه أَمْرٍ أَمْرٍ، ذم متناً له ذلك فيه و  
«أَمْرٍ» أَعَدَّ الحبل إلى موضعه من البكرة. وإنما جاءت هذه الأشياء في  
غير أماكنها لسمة اللفظة، وحسن ذلك ما ذكرناه من أخصار القول، فدل  
على أن تمسكوا به من دخول حروف النجر عليهما ليس بحجة يستند إليها،  
ولا يعتمد عليها.

وأما قولهم «إن الشرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير» فنقول :  
المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه : يا أله نعم المولى ونعم  
النصير أنت.

وأما قولهم «إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر»  
فليس صحيحاً، لأنه لا فرق بين الفصل الأمرى والخبرى في إمتناع مجيء  
كل واحد منهما بعد حرف النداء، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه،  
والذى يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء  
بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير  
حذف المنادى، قال الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامَ كُلَّهُمْ      وَالصُّلَحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ  
أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، وقال الآخر :  
يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرِّقْمِ      أَهْلِ الْحَمْسِيِّ وَالْوَقِيرِ وَالْخُسْزَمِ  
وقال الآخر :

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ بَنَى السَّعَلَاتِ      عَمَرُو بَنَ مَيِّمُونَ شَرَارَ النَّاتِ<sup>(١)</sup>

(١) في كثير من كتب النحاة :

يا قبيح الله بنى السعلات      عمرو بن يربوع شرار النات.

أراد بالئات الناس فحول السين تاء، وقال الآخر :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيحَانَا تَجِيءُ بِهِمْ  
أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

وهي جملة خبرية، تدل على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم «يا نعم المولى ويا نعم النصير» والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى، وأجمعنا على أن «نعم الرجل» جملة، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي إسم أو فعل، وإذا امتنع للإجماع قولنا : «يا زيد منطلق» فكذاك يجب أن يمتنع «يا نعم الرجل» إلا على تقدير حذف المنادى على ما بيننا.

وأما قولهم : «إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وأما ما جرى مجراه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى» قلنا لك لا نسلم، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي، أما الخبر فقد قال الله تعالى : «يا أبت رأيت أحد عشر كوكباً» وقال تعالى في موضع آخر : «يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل» وقال تعالى في موضع آخر : «يا أيها الناس إنما بغيتكم على أنفسكم» وقال تعالى في موضع آخر : «يا أيها الناس أنتم الفسقراء إلى الله» إلى غير ذلك من المواضع، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : «يا أيها النبي تحرم ما أحل الله لك» وقال تعالى في موضع آخر : «يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون» وقال تعالى في موضع آخر : «يا أبت لم تبعد ما لا يسمع ولا يسمي» وقال تعالى في موضع آخر : «يا أيها قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار» إلى غير ذلك من المواضع، فإذا كثر مجيء الخبر

والإستفهام كثرة الأمر والنهى تكافأ فى الكثرة، فلا مزية لأحدهما عن الآخر.

وأما قولهم «إنه لا يحسن إقتران الزمان بهما، فلا يقال نعم الرجل أمس ولا بش الغلام غداً، ولا يجوز تصرفهما» فنقول : إنما إمتنعنا من إقترانهما بالزمان الماضى وما جاء التصرف لأن «نعم» موضوع لغاية المدح و «بش» موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود فى المدح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع.

وزما قولهم «إنه قد جاء عن العرب نعيم الرجل» فهذا مما ينفرد بروايته أبو على قرب، وهى رواية شاذة، ولكن صحت فليس فيها حجة، لأن نعيم أصله نعم على وزن فعل - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ      نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنفَادُ الصِّيَارِفِ

أراد الدراهم والصيارف، والذى يدل على أن أصل نعم نَعِمَ أنه يجوز فيها أربع لغات : نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - على الأصل، ونَعِمَ - بفتح النون وسكون العين - ونَعِمَ - بكسر النون والعين - ونَعِمَ - بكسر النون وسكون العين - فمن قال نعم - بفتح النون وكسر العين - أنى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمره والكسائى والأعمش وخلف (فَنَعِمًا) بفتح النون وكسر العين، وكما قال طرفة :

مَا أَقَلْتُ قَدَمَ نَاعِلِهَا      نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ



ومن قال نعم - بفتح النون وسكون العين - حذف كسرة العين،  
كقراءة يحيى بن ثابت (فَنَعَمَ عَقْبَى الدار) بفتح النون وسكون العيم، وكما  
قال الشاعر :

فَإِنْ أَهَجَهُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ      مِنْ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ  
أراد «ضَجَرَ، ودَبَّرَتْ» فحذف، وقال الآخر :

إِذَا هَدَّرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشِبَتْ      لَهُ الْأُظْفَارُ تَرَكَ لَهُ الْمُدَّارُ  
أراد «نَشِبَتْ، وترَكَ»، وقال الآخرون وهو أهر النجم :

هَيَّجَهَا نَضَحٌ مِنَ الطَّلِّ سَحَرٌ  
وَهَزَّتِ الرِّيحُ التَّدَى حِينَ قَطَرَ      لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ أَنْعَصَرَ  
أراد «عَصَرَ» وقال الآخر :

رُجِمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

وَنَفَخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

أراد «وَنَفَخُوا» ومن قال نعم - بكسر النون والعين - كسر النون وإتباعاً  
لكسرة العين، كقراءة زيد بن على والحسن البصرى ورؤية (الحمد لله)  
بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لله)  
بضم اللام إتباعاً لضمة الدال، كقولهم فى (مِنتَن) بكسر الميم رتباعاً لكسرة  
الناء، وكقولهم أيضاً «مِنتَن» بضم الناء إتباعاً لضمة الميم، ومن قال نعن -

بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نعم - بفتح النون وكسر  
 العين - إلى النون، وعليها أكثر القراء، فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات  
 دل على أن أصلها نَعِم على وزن فَعِل، لأن كل ما كان على وزن فعل من  
 الإسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات،  
 فالإسم نحو فَخَذَ وَفِيخَذَ وَفَخَذَ وَفَخَذَ، والفعل نحو شَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ،  
 على ما بيننا في نعم، وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ نَعِمَ كانت الياء في «نَعِمَ  
 الرجل» إشباعاً، فلا يكون فيه دليل على الإسمية، فدل على أنهما فعلان لا  
 رسمان، والله أعلم.

ثالثا

نصوص من الألفية

أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المتوفى سنة ٦٧٢ من الهجرة



## الابتداء

مبتدأ زيد وعاذر خبر إن قلت «زيد عاذر» «من اعتذر»  
وأول مبتدأ والثاني فاعل «أغنى في» «أسار ذان»  
وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو «فائز أولو الرشد

تتكون الجملة الفعلية من فعل وفاعل

وتتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر.

والفعل والفاعل، وكذلك المبتدأ والخبر من العمدة بمعنى أن الجملة الفعلية لابد لها من فعل وفاعل والجملة الاسمية لابد لها من مبتدأ وخبر، وهذه كلها من المرفوعات. أما المنصوبات كالمفاعيل والحال والتمييز وكذلك المجرورات؛ المجرور بالحرف أو بالإضافة، فهذه كلها من الفضلات بمعنى أن الجملة اسمية كانت أم فعلية تستغني عنها وتتكون دونها.

والناظم في هذه الأبيات يبين لنا أحكام المبتدأ فيبدأ بوضع مثال للمبتدأ أو الخبر في قوله «زيد عاذر» فزيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكذلك عاذر خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

فهذا هو المبتدأ الذي له خبر، وهناك مبتدأ له فاعل (أو نائب فاعل) سد مسد الخبر، أو حسب تعبيره، أغنى عن الخبر وأعطى له مثالا أسار ذان - (ذان اسم إشارة مثنى مفردة (ذا) وحذفت هاء التنبيه من أوله. فالفهمزة حرف استفهام لا محل له من الإعراب، سار مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف والذي جيء بالتنوين عوضا عنه، ذان فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى سد مسد الخبر.

ووضع النحاة شرطين للمبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر: الأول أن

يكون هذا المبدأ الوصفياً كقاسم الفاضل، واسم المفعول، والثاني، أن يحدث هذا الوصف على نفى أو استفهام لأنه في هذه الحالة يكون في منزلة الفعل، والفعل يدخل عليه النفي والاستفهام.

ففي قولنا أقائم الزيدان.

أ: الهمزة حرف للاستفهام لا محل له من الإعراب وكل أدوات الاستفهام أسماء عدا حرفين الهمزة وهل.

قائم: مبتدأ مرفوع علامة رفعه الضمة الظاهرة.

الزيدان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو سد مسد الخبر وفي قولنا ماضروب المحمدان.

ما: حرف نفى لا محل له من الإعراب.

مضروب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

المحمدان: نائب فاعل سد مسد الخبر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

ويقصد ابن مالك بقوله وقد يجوز فائق أولو الرشد أن بعض النحاة يجيز مجيء الوصف مبتدأ - وله فاعل مسد الخبر - دون أن يعتمد أى الوصف على نفى أو استفهام نحو فائز أولو الرشد.

فائز: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أولو: فاعل سد مسد الخبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف.

والرشد: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

## والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر

إن في سوى الافراد طبقا استقر

في قولنا « أقائم الزيدان » وأقائمون الزيد نجد أن الجزأين تطابقا في التثنية والجمع أى في غير المفرد ، وفي تلك الحالة لابد من إعراب الجزء الثاني مبتدأ مؤخرًا والثاني خبراً مقدما.

ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والثاني فاعلاً سد مسد الخبر. ولذلك علة وهي أن هذا الاعراب يشبه الجزء الأول بالفعل ، ويكون الفعل في تلك الحالة مثنى أو جمعا ، والفاعل مثله فكأناء قلت يقومون الزيد أو يقومان الزيدان وهذا لا يجوز إطلاقاً إلا في لغته ضعيفة وه لغة أكلوني البراغيث التي تثني الفعل وتجمعه عندما يكون فاعله مثنى أو وهي جمعا. بل الواجب أن يفرد الفعل سواء أكان فاعله مفرداً أم مثنى أم جمعا.

أما إذا قلنا أقائم زيد فلنا فيها إعرابان (١) مبتدأ ثم فاعل سد مسد الخبر (٢) أو خبر مقدم ثم مبتدأ مؤخر.

وإذا قلنا أقائم الزيدان أو أقائم الزيد فليس لنا إلا الإعراب الأول فقط وهو قائم مبتدأ، الزيدان فاعل سد مسد الخبر، ولا يجوز الإعراب الثاني وهو قائم خبر مقدم والزيدان مبتدأ مؤخر، لأن المبتدأ لابد أن يتطابق عدداً مع الخبر.

والخلاصة هنا أن هناك إعرابين ١ - مبتدأ ثم فاعل سد مسد الخبر ٢ - خبر مقدم ثم مبتدأ مؤخر. والحالات هي:

أ - أقائم زيد يجوز الوجهان.

ب - أقائم الزيدان يجوز الوجه الثاني فقط

أو ذات موزن الزيد

بـهـ أقاتم الزيدان يبتوز الوجه

أقاتم الزيد الأول فقط

د- أقاتمون زيد

علا التركيب غير صحيح لفرها

أقاتمان زيد

ورفعوا مبتداً بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتداً

هنا تتعرض لمسألة العامل، فالمبتداً إنما رفع أى وضعت عليه الضمة. الظاهرة بتأثير الابتداء، والابتداء هنا عامل معنوى، أى لا يمكن أن نتجسمه أو نراه، أما الخبر فارتفع بالمبتداً نفسه.

وفى مسألة عامل الرفع فى المبتداً أو الخبر اختلاف بين النحاة، وأشهر الآراء هو رأى الذى أوردناه وصاحبه سيبريه وجمهور البصريين.

ورأى بعد النحاة أن العامل فى المبتداً والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوى.

وذهب قوم إلى أن المبتداً مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتداً وقيل: ترافعا أى أن كلا منهما رفع الآخر.

والخبر الجزء المتمم الفائدة كالله برّ والأيدى شاهدة

عرف ابن مالك الخبر بأنه ما يتم به معنى الجملة، ولا يدخل الفاعل فى هذا التعريف لأن ابن مالك قد أعطى مثالين على المبتداً والخبر فى الجملة الأسمية نحو الله برّ، ونحو الأيدى شاهدة.



وأبرزته مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلاً

إذا قلنا «زيد كاتب» كان الخبر اسم الفاعل (كاتب) وهو فيه معنى الفعل (كتب) والذي قام بالفعل «كتب» ضمير تقديره هو يعود على المبتدأ زيد، فحينئذ يجوز لنا أن نبرز الضمير لا نبرزه فنقول زيد كاتب هو وزيد كاتب.

أما إذا جرى اسم الفاعل (الخبر) على غير من هو له فيجب إبراز الضمير ففي قولنا زيد «هند» ضاربها هو «نجد أن اسم الفاعل ضارب، لم يقم بفعل الضرب فيه هند بل زيد لذلك أبرزنا الضمير (هو)، وفي قولنا «زيد عمرو ضارب» هو «نجد أن اسم الفاعل (ضارب) لم يقم بفعل الضرب فيه عمرو بل زيد لذلك أبرزنا الضمير هو.

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناويين معنى كائن أو استقر

يشير هنا إلى نوع من أنواع الخبر وهو شبه الجملة. والخبر ينحصر في الأنواع التالية:

- ١- خبر مفرد الفتاة مؤدبة.
- ٢- خبر جملة اسمية الفتاة خلقها طيب. خبر جملة فعلية الفتاة تكتب الدرس.

٣- شبه جملة : المدرس أمام السبورة.

جارو ومجرور المدرس في الفصل.

والذى أشار إليه ابن مالك هو النوع الأخير، فالخبر عندما يكون شبيه  
جمله لابد أن يتعلق بالكون العام (كائن، مستقر، يوجد، يكون) وهذه  
الألفاظ كلها تحذف وجوبا ويبقى الجار والمجرور، أو الظرف المتعلق بها، فعند  
إعرابنا للجمله المدرس أمام السبورة.

المدرس : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.  
أمام : ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو  
متعلق بمحذوف خبر، وأمام مضاف  
السبورة : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وكذلك الإعراب فى المدرس فى الفصل.

المدرس : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة  
فى الفصل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

وشبه الجملة تتعلق:

١- بالخبر المحذوف كما بينا ومثله خبر كان وخبر إن

٢- بالفعل مثل انتظرتك ساعة

يلعب الولد فى الحديقة

٣- بمحذوف حال مررت بالرجل فى المسجد

٤- بمحذوف صفة مررت بـرجل فى المسجد

٥- بمحذوف صلة الموصول جاء الذى عندك

جاء الذى فى الدار

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبراً

يكون ظرف المكان متعلقاً بمحذوف خبر، والمبتدأ في هذه الحالة ذات (وهو المقصود بالجثة) مثل المدرس أمام السبورة، أو معنى مثل الفضيلة فوق كل شيء.

أما ظرف الزمان فتعلق بمحذوف خبر عن المعنى منصوباً أو مجروراً بهي نحو (القتال يوم الجمعة) أو (القتال في يوم الجمعة) ولا يتعلق ظرف الزمان بمحذوف خبر عن الجثة (أى الذات) مثل (زيد اليوم) وأشار بقوله وإن يفد فأخبراً إلى أن ذلك يجوز إذا كان هناك معنى مفيد جاء من التقدير فتقول الهلال الليلة) فالهلال جثة، وسوغ هذا أننا نؤول، فنقول (طلع الهلال الليلة)، ونقول (الربط شهرى ربيع)، أى نضج الربط شهرى ربيع) فهذه الإفادة هي التي جوزت الإخبار بظرف الزمان عن الذات.

ومفرداً يأتي، ويأتي جملة  
وإن تكن إياه معنى اكتفى  
حافية معنى الذى سبقت له  
بها كنطقى الله حسى وكفى

يتعرض هنا لأنواع الخبر فيذكر أن الخبر:

١ - يأتي جملة نحو الرسول أخلاقه طيبة جملة اسمية

الرسول يدعو إلى الحق جملة فعلية

ولابد في الجملة المخبر بها أن يكون بها ضمير يعود على المبتدأ. وهذا معنى قوله حافية معنى الذى سبقت له، «ففى الجملة الأولى نجد الضمير المتصل المضاف إليه في (أخلاقه) يعود على المبتدأ الرسول، وفي الثانية نجد الضمير المستتر الذى يعرب فاعلاً للفعل يدعو.

وقد يكون الضمير:

- ١- مقدرا نحو السمن منوان بدرهم أى منه.
- ٢- أو إشارة إلى المبتدأ نحو قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير).
- ٣- أو تكراراً للمبتدأ بلفظة حتى يفيد التفخيم والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة.
- ٤- أو عموماً يدخل تحته المبتدأ نحو زيد نعم الرجل.

وهناك حالة لا يشترط وجود الضمير الذى يربط الجملة الخبرية بالمبتدأ وذلك عندما تكون الجملة الخبرية هى المعنى نفسه للمبتدأ نحو «نطقى: الله حسبى» فنطقى هو نفسه جملة الله حسبى لافرق. فنلقى مبتدأ أول مرفوع بضممة مقدرة (منع من شظورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء ضمير فى محل جر مضاف إليه، الله: لفظ الجلالة مبتدأ ثان، حسبى خير مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه.. والجملة من المبتدأ أو الخبر فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ولم تحتاج الجملة الخبرية إلى رابط لأنها معنى المبتدأ نفسه فالله حسبى هو ما نطقت به.

ولا يجوز الابتداء بالنكرة	مالم تفد كعند زيد تمره
وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا	ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل	بريزين وليقس مالم يقل

ذكر ابن مالك فى هذه الأبيات الأحوال التى يجوز فيها أن يكون المبتدأ نكرة، ومجمل هذه الأحوال أن يكون المبتدأ فيه معنى الخصوصية أو العمومية، وذكر ابن مالك بعض الحالات وطلب منا أن نقيس الحالات

الأول : أن يكون الخبر ظرفي المبالاة التي ذكرها :

الزائد : أن يكون الخبر مفعولاً وهو شبه جملة نحو (في الدار رجل) ، (عند زيد نمره) فإذا لم يكن شبه جملة لم يكن خبر المبتدأ فلا نقول :  
مبتدأ رجل .

الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل رجل يفسد نفسه ؟ وهل نفي فيكم ؟

الثالث : أن يتقدم على النكرة نفي نحو (ما حل لنا) .

الرابع : أن تكون النكرة موصوفة نحو رجل من الكرام عندنا

ونحو طالب من جامعة الاسكندرية تفوق في العلم .

الخامس : أن تكون النكرة عاملة ، أي مؤثرة فيما بعدها في

الإعراب نحو رغبة في الخبر خير . فالجار المحرور في

الخبر متعلق بالنكرة (رغبة) .

السادس : أن تكون النكرة مضافة نحو عمل برّزين

أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه .

السابع : أن تكون جواباً نحو أن تسأل من جاء فتقول : رجل

جاء .

الثامن : أن تكون النكرة عامة نحو ناس يموتون وناس يولدون

أن يقصد بها التنويع نحو الأصدقاء كثيرون صديق

احاذر وصديق أصاحب .

التاسع : أن تكون دعاء . نحو (سلام على آل ياسين) .

العاشر : أن يكون فيها معنى التعجب نحو «ما أحسن زيدا» .

الحادي عشر :

الثاني عشر :

- الثالث عشر : أن تكون خلفا من موصوف نحو «صادق خبير من كاذب» .
- الرابع عشر : أن تكون مصغرة، لأن التصغير إنما هو وصف بالتحقير نحو رجيل جاءنا .
- الخامس عشر : أن يقع قبلها واو الحال «سرينا ونجم قد أضاء» ونحو جلسنا وظلّ قد أفاء علينا .
- السادس عشر : أن تكون معطوفة على معرفة نحو محمد وآخر قائمان .
- السابع عشر : أن تكون النكرة معطوفة على وصف نحو تميمي رجل في الدار .
- الثامن عشر : أن يمطف على النكرة موصوف نحو رجل وامرأة طويلة في الدار .

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، ولما كان الخبر هو وصف المبتدأ كان من الواجب أن يأتي المبتدأ ثم الخبر. فنقول، زيد مجتهد ولا يجوز لك أن تقول «مجتهد زيد» ومع ذلك فيجوز أن تقدم الخبر «إذ لا ضرر» أي إذا لم يحدث غموض أو لبس، فنقول زيد قائم أبوه، وقائم أبوه زيد .

فامنه حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان

فامنه أي امنع الخبر من التقديم، بل لابد أن يكون مؤخرا وذلك في الأحوال التالية:

١ - أن يكون ككل من المبتدأ والخبر معرفة نحو زيد أنتوك، فلو قدمت الخبر  
وقالت أنتوك زيد، لصار مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبراً. وكذلك إذا كان  
ككل من المبتدأ والخبر نكرة نحو أفضل من زيد أفضل من عمرو فإن  
وجد دليل يدل على أن المتقدم هو الخبر جاز ذلك التقديم. كقولك أبو  
يوسف، أبي حنيفة)

فأبو يوسف هو الخبر عنه بأنه مثل أبي حنيفة في عدله، فإذا قدمت الخبر  
وقالت أبو حنيفة أبو يوسف امتنع اللبس لوجود قرينة وهي تشبيه أبي  
يوسف بأبي حنيفة وليس العكس.

كذا إذا ما الفعل كان الخبر أو قصد استعماله منحصر

٢ - أن يكون الخبر جملة فعلية نحو (محمد يكتب) ففي هذه الحالة يجب  
تأخير الخبر لأن لو قدمته وقلت (يكتب محمد) لكانت الجملة فعلية.

٣ - أن يكون استعمال الخبر على سبيل الحصر ويكون ذلك وإنما وإلا  
فقول إنما زيد قائم، وما زيد إلا قائم.

أو كان مسنداً لذى لام ابتداً أو لازم الصدر كمن لي منجداً

٤ - وكذلك يجب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مقترناً بلام الابتداء (وهي  
للتأكيد ولا تأثير لها إعراباً) نحو لمحمد مجتهد، وذلك لأن اللام هذه لها  
صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم عليها شيء.

أما قول الشاعر:

خالي لأنك ومن جرير خاله ينل العلا ويكرم الأخوالا

فقد قدم الخبر للضرورة الشعرية

٥ - أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كالمثال الذي أتى به الناظم من لي  
منجداً. من اسم استفهام لها الصدر وهي مبتدأ ثم بعدها (لي) جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر، ومنجداً حال منصوب «بافتحة ولا يجوز أن تقدم الخبر فتقول «لى من منجداً».

ونحو عندي درهم ولى وطير	ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمراً	مما به عنه مبيناً يخبر
كذا إذا استوجب التصديراً	كأين من علمته نصيراً
وخبر المحصور قدّم أبداً	كما لنا إلا إباحة أحماً

بعد أن فرغ ابن مالك من بيان الأحوال التي يجب أن يتأخر فيها الخبر، ذكر هنا الأحوال التي يجب أن يتقدم فيها وهي:

١- أن يكون المبتدأ نكرة وليس لها مسوغ للابتداء بها إلا أن يكون الجار والمجرور أو الظرف (شبه الجملة) هو الخبر، ففي هذه الحالة لا بد من تقدم الخبر أما إذا كان هناك مسوغ آخر للابتداء بالنكرة فيجوز تقدمها نحو رجل ظريف عندي.

٢- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو «فى الدار صاحبها» فضمير الغائب فى المبتدأ يعود على الدار من هنا وجب تقدم الخبر، لأننا لو قلنا (صاحبها فى الدار) لعاد الضمير على المتأخر وهو الخبر لفظاً ورتبة، لأن الخبر رتبته التأخر، وهو ملفوظ به فى هذا المثال بعد المبتدأ.

٣- أن يكون الخبر له صدارة الكلام، كأسماء الاستفهام مثلاً فتقول: أين زيد خبر مقدم ثم مبتدأ مؤخر، ولا يجوز أن تؤخر اسم الاستفهام، وكذلك المثال الذى أتى به الناظم: أين من علمته نصيراً.

٤- أن يكون المبتدأ واقعا عليه الحصر نحو إنما فى الدار زيد، ومافى الدار إلا



زيد كالمثال الذي أتى به الناظم: مالنا إلا إتياعُ أحمدنا.

وحذف ما يعلم جائز كما      تقول (زيد) بعد من عندكما  
وفي جواب (كيف زيد) قل (دنف)      فزيد استغنى عنه إذ عرف

يبين ابن مالك هنا مسألة يجوز فيها حذف المبتدأ أو حذف الخبر وذلك إذا دل على المحذوف دليل. فإذا سألك أحد «من عندكما» فتقول زيد عندنا، ويجوز حذف الخبر فتقول (زيد) اعتماداً على أن السؤال يدل على الخبر (عندنا). وكذلك إذا سألت «كيف زيد» فتجيب زيد دنف أو تحذف المبتدأ قائلاً دنف، لأنه من المعلوم أن الكلام عن المبتدأ وهو زيد.

وقد يحذف المبتدأ والخبر كليهما إذا دل عليهما دليل كقوله سبحانه وتعالى:

«واللّٰمِي يَمْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مَنْ نَسَأْتُمْ أَنْ تُرْبِتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ  
وَاللّٰمِي لَمْ يَحْضَنْ». أي فعدتهم ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر، لأن ما قبله يدل عليه.

ويعد لولا غالباً حذف الخبر	حتم نص يمين إذا استقر
ويعد وأوعيت مفهوم مع	كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبراً	عن الذي خبره قد أضمر
كضربى العبد مسيئاً وأثم	تبيينى الحق منوطاً بالحكم

يبين ابن مالك في هذه الأبيات الحالات التي يجب حذف الخبر فيها وجوباً

وشي:

١- بعد لولا ويشترط لذلك أن يكون الخبر وجوداً عاماً نحو: «لولا زيد لهلكت» أما إذا كان خاصاً فيجب ذكره، أي ذكر الخبر: تقول لولا زيد شجاع لهلكت، فالشجاعة هنا ليست وجوداً عاماً بل ذكر صفة خاصة ومنه قول أبي العلاء:

يذيبُ الرعب منه كلَّ غصيبٍ      فلولا الغمد يمسكه لَسَالاً

٢- أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين نحو يمين الله لأفعلن، فيمين «مبتدأ والخبر محذوف تقديره (قسمى) ويجوز أن يكون المذكور هو الخبر والمبتدأ هو المحذوف، أي «قسمى يمين الله» وفي قولنا (لعمرك لأفعلن) المحذوف الخبر، ولا يكون المحذوف هو المبتدأ لاقتران (لعمرك) بلام الابتداء. فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين جاز حذف الخبر وجاز إثباته، تقول عهد الله على لأفعلن «بذكر الخبر (على) وتقول عهد الله لأفعلن بحذفه.

٣- أن يقع بعد المبتدأ واو بمعنى مع نحو كل رجل وضييعته، وكل واحد ونصيبه الخبر محذوف وتقديره مقترنان.

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية وجب ذكر الخبر نحو محمد وزيد منجتهان.

٤- أن يكون المبتدأ مصدراً مضافاً إلى فاعله ثم يأتي مفعوله وبعده حال وهذه الحال لاتصلح أن تكون خبراً نحو شربى اللبن ساخناً، فلا يجوز أن يكون (ساخناً) خبراً عن شربى. فيعرب حالا والخبر محذوف والتقدير

شربى اللبن إذا كان (فى الاستقبال) أو إذ كان (فى الماضى) ساخنا. فالظرف إذ هنا نائب عن الخبر ومثله أكلى اللحم طازجا. فاذا كانت الحال تصلح أن تكون خبرا، فلا يجوز النصب بل الرفع على الخبرية نحو زيد قائم، ولانقول (زيد قائما) والمضاف إلى هذا المصدر حكمه حكم المصدر كالمثال الذى أتى به ابن مالك، أتم تبينى الحق منوطاً بالحكم.

وهنا مواضع يجب حذف المبتدأ فيها لم يذكرها ابن مالك. وهى:

١- النعت المقطوع إلى الرفع: فعندما نقول أثبت على محمد الشجاع برفع الشجاع لكونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو وكذلك فى قولنا مررت بزيد البخيل برفع النجيل أو المسكين برفع المسكن فكل هذه الأمثلة محذوف فيها المبتدأ المقصود بها المدح أو الذم أو الترحم.

٢- فى أسلوب المدح بنعم أو الذم بيمس ففى قولنا نعم الرجل زيد، فعل وفاعل والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر على هذا الإعراب لا يكون هناك حذف، أما حذف المبتدأ ففى إعرابنا (زيد) خبرا، ويكون المبتدأ محذوفاً تقديره هو.

٣- الحالة الثالثة لها صلة بالحالة الثانية فى حذف الخبر وهى ما كان الخبر فيها صريحا فى القسم نحو فى «ذمتى لأفعلن» فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف وتقديره (يمين).

٤- أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل، أى صبرى صبر جميل.

وأخبروا باثنين أو بأكثرنا عن واحد كهم سراة شعرا  
يجوز أن يكون للمبتدأ خبر واحد أو اثنان أو أكثر نحو محمد مجتهد،

محمد مجتهد ذكي، محمد مجتهد ذكي مؤدب، ومنه قوله الله سبحانه  
وتعالى «وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد».

## كان وأخواتها

هذا باب كان وأخواتها وهي ظل ويات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس وزال وبرح وفتىء وانفك وسميت (كان) أم الباب.

١ - لسعة أقسامها.

٢ - ولأن (كان) التامة دالة على الكون، وكل شيء داخل تحت الكون.

٣ - وأن (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي، (ويكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها، فإنها تدل على زمن مخصوص كالصباح والمساء.

٤ - وأنها أكثر في كلامهم، ولهذا حذفوا منها النون في قولهم: لم يك.

٥ - وأن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخبارا لها، كقولك كان زيد أصبح منطلقا ولا يحسن أصبح زيد كان منطلقا، «الأشياء والنظائر ص ٢٣».

وهذه الأفعال تسمى ناقصة لأنها لا تدل على حدث وإنما تدل على

زمن.

ولأنها لا تكفي بمرفوعها، بل لابد من ذكر منصوبها «إلا لو كانت

تامة».

وسميت أيضا بالناسخة لأنها تنسخ الجملة الاسمية فتغير زمانها وترفع

الاسم وتنصب الخبر.

ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر	تنصبه ككان سيذا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا	أسمى وصار ليس زال برحا
فتىء وانفك وهذى الأربعة	لشبه نفسى أو لنفى متبعة
ومثل كان دام مسبقاً ب «ما»	كاعط مادمت مصيباً درهما

يتناول الناظم فى البيت الأول عمل كان، فيذكر أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها مثل كان عمر سيذا. ثم يذكر فى البيت الثانى بعد أخوات كان فيقول أن مثل كان فى العمل الأفعال: ظل، بات، أضحى، أصبح، أسمى، صار، ليس وهذه كلها تعمل الرفع ثم النصب مطلقاً أى دون شروط. ثم يأتى إلى (زال، وبرح، وفتىء وانفك) فذكر أن هذه الأفعال الأربعة لابد - لكى تعمل - أن يسبقها نفى أو شبه نفى، ملفوظاً أو مقدراً، فالنفى مثل مازال زيد مجتهداً، وشبهه وهو (النهى) أو الدعاء) نحو:

لا تزال قائماً، لا يزال الله محسناً إليك، والمقدر مثل قوله تعالى

قاله تفتاً تذكر يوسف، أى (لا تفتاً)

ثم يذكر فى البيت الرابع فعلاً واحداً له شرط عندما يعمل عمل كان وهو (دام) وشرطه أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية، نحو قوله سبحانه وتعالى (وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حياً).

وهذه الأفعال تدل على التوقيات المعينة فكان لمطلق الماضى، وتجد أن العرب لا تقول ظل يظل إلا لكل عمل بالنهار<sup>(١)</sup>. وهذا جاء من الظل الذى تكفيه الشمس، ولا يكون إلا نهاراً بالطبع، وأضحى كذلك، فالضحى

(١) اللسان : مادة ظل.

الضحوة على مثال العشية ارتفاع النهار وقبل الضحى من طلوع الشمس  
 ى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا أو حين تطلع الشمس فيصفو  
 نوؤها والضحاء إذا ارتفع النهار واشتد ووقع الشمس وأضحى يفعل ذلك،  
 ى صار قاعلا له فى وقت الضحى<sup>(١)</sup>، وأصبح من الصبح وهو أول طلوع  
 نهار وهو نقيض المساء، وأصبح القوم دخلوا فى الصباح كما يقال أمسوا  
 دخلوا فى المساء.

ويقولون إذا زالت الشمس إلى أن ينتصف الليل أمسيت بخير، وكيف  
 مسيت<sup>(٢)</sup> ويات يفعل كذا أى ظل يفعله بالليل....

وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماضى منه استعمالا  
 الماضى من هذه الأفعال يعمل الرفع ثم النصب كما ذكرنا وكذلك  
 يعمل العمل نفسه مايجىء من هذه الأفعال من مضارع أو أمر أو اسم فاعل.  
 وتنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف إلى:

- ١ - أفعال لاتتصرف : دام وليس.
  - ٢ - أفعال يجىء منها المضارع وهى زال وفتىء وبرح وانفك.
  - ٣ - أفعال تنصرف وهى باقى هذه الأفعال.
- وفى جميعها توسطها الخبر أجز، وكل سبقه دام خطر.
- يجوز أن تتوسط أخبار هذه الأفعال بينها وبين اسمها نحو قوله تعالى  
 «وكان حقا علينا نصر المؤمنين» بشرط إلا يوجد مايجب تقديم الاسم نحو:  
 كان أخى رفيقى لأن الجزأ بين معرفتان.
- ومن توسط خبر ليس بين ليس واسمها قول الشاعر

(١) اللسان : مادة ض ح ا.

(٢) اللسان : مادة ص ب ح .

سلى - إن جهلت - الناس عنا وعنهم

فليس سواءً مالمَّ وجهولٌ

وكل النحاة منع سبق خبر دام عليها فلا يجوز نحو لا أصحابك قائما  
مادام زيد.

كذلك سبق خبر ما النافية فجاء بها متلوة لا تالية

أى كذلك منع النحاة أن يسبق الخبر ما النافية سواء أكان هذا الحرف  
شرطاً للعمل مثل قائما مازال زيد أم ليس شرطاً نحو قائما ماكان زيد.

ومنع سبق خبر ليس اصطفاً وذو تمام مايرفع يكتفى

أى أن بعض النحاة أجاز تقديم خبر ليس عليها وبعضهم - وهذا ما  
اختاره الناظم - منع ذلك، فلا تقول قائما ليس زيد.

أما الذين أجازوا التقديم فقد استندوا إلى الآية الكريمة (ألا يوم يأتيهم  
ليس مصروفا عنهم) .

فيوم ظرف زمان متعلق باسم المفعول (مصروفا) الذى هو خبر ليس أى  
أن يوم وهو معمول الخبر قد تقد على ليس فأولى بالخبر نفسه (وهو العامل)  
أن يتقدم.

وقول الشارح (ذو تمام) أى مايجىء تاما من هذه الأفعال يكتفى  
بمرفوعة على أنه فاعل ولا يحتاج إلى خبر وكل هذه الأفعال تستعمل ناقصة  
وتامة، عدا ليس فتىء وزال التى مضارعها يزال لا التى مضارعها يزول فإنها  
تكون ناقصة ليس غير.

وشاهد استعمال كان تامة «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» ،  
وقولهم كان الشتاء فكان البرد وشاهد استعمال دام تامة، قوله تعالى «



خالدين فيها مادامت السموات والارض» وأمسى وأصبح «فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون».

أما الفعلان فتىء وزال فلا يستعملان إلا ناقصين

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفاً أي أو حرف جر

عندما نقول كان محمد كاتباً درسه فإن كاتباً خبر كان وهو اسم فاعل أى أنه عامل فى (درسه) فهو مفعول به لاسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل هذا المفعول (درسه) لا يجوز أن يتقدم على عامله (كاتباً) فلا يجوز لك أن تقول كان درسه محمد كاتباً. وهذا معنى قوله ولا يلي العامل معمول الخبر أى لا يجرى العامل (أى الخبر) بعد معموله أما إذا كان معمول شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) جاز تقدمه على الخبر العامل نحو كان عندك زيد مقيماً، وكان فيك زيد راغباً.

ومضمّر الشأن اسماً انوإن وقع موهم ما استبان أنه امتنع إن جاء شاهد شعري فيه هذا الامتناع أى تقدم معمول الخبر على الخبر العامل، فيجب إضمار ضمير شأن وعده اسماً لكان. فبيت الشعر:

قنافذ هذا جون حول بيوتهم

بما كان إياهم عطية عودا

فإياهم معمول للفعل (عود) الذى هو خبر كان، ولتخريج هذا البيت نضمّر اسماً لكان وهو ضمير الشأن أى بما كان الشأن أو القصة أو الأمر أو هو ويكون عطية متبداً، وجملة (عودا) فى محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم مفعول به لعودا وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان الذى هو ضمير الشأن.

ونرى أن هذا التخريج لا يمنع من تقديم معمول الخبر على الخبر، إلا إذا كان المقصود بهذا التخريج عدم تقدم معمول الخبر على اسم كان.  
وقد تزداد كان في حشو كما كان أصبح علما من تقدما.  
عرفنا أن كان تأتي ناقصة مثل وكان الله غفورا رحيمًا وتأتي تامة نحو كان الشتاء فكان البرد.

ويضيف الناظم نوعا ثالثا لكان وهي كان الزائدة.

محمد «كان مجتهد»	وتزداد بين المبتدأ والخبر
لم يوجد كان مثلك	والفعل والفاعل
جاء الذي كان أكرمه	والصلة والموصول
	والصفة والموصوف نحو قول الشاعر :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام  
وما فعل التعجب: ما كان أصح علم من تقدما وبين حرف الجر  
ومجروره:

سراة بنى بكر تسامى	على كان المسومة العراب
ويكثر زيادتها بصيغة الماضي، وتقل في المضارع ومنه	
أنت تكون ماجد نبيل	إذا تهب شمال بليلى
ويحذفونها ويبقون الخبر	وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر
هناك حالات لحذف كان مع اسمها وحذفها وحدها وحذف نونها.	

وفى هذا البيت يبين متى تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها

وذلك بعد إن ولو الشرطيتين مثل

قد قبل ما قبل إن صدقا وإن كذبا

فما اعتذارك من قول إذا قولا

أى إن كان المقول صدقا وإن كان المقول وكذبا.

ومن أمثلة حذف كان مع اسمها بعد لو تقولهم اتنى بدابة ولو حمارا  
أى ولو كان المأتى به حمارا، وتصدق ولو بشق تمره؛ أى ولو كان المتصدق  
به شق تمره.

وبعد (أن) تعويض (ما) عنها ارتكب

كمثل «أما أنت برا فاقترب».

يتناول فى هذا البيت حالة حذف كان وحدها بعد أن المصدرية ويأتى  
بمثال بعد الحذف وهو ما أنت برا فاقترب، وهذا المثال أصله قبل الحذف:

لأن كنت برا فاقترب، فحذف لام التعليل وحذف كان فانفضل الضمير  
الذى كان متصلا وجيء بما عوضا عن كان المحذوفة فأصبح المثال أن ما  
أنت برا فاقترب، ثم أدغمت أن فى ما فأصبح المثال أما أنت برا فاقترب

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون، وهو حذف ما التزم

يجوز حذف نون كان إذا كانت فى صيغته المضارع المجزوم (يكن)  
ولا يكون بعدها ساكن، ولا متصلة بضمير نحو قوله تعالى «ولم أك بغيا»  
ومثال يكن بعدها ساكن «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ...»  
ومثال يكن متصلة بضمير قول الرسول ﷺ «إن يكنه فلن تسلط عليه».

## إن وأخواتها

لأن، أن، ليت، لكن، لعل  
 كأن عكس ما كان من عمل  
 كأن زيدا مالم بأنى  
 كفاء ولكن ابنه ذو ضغن

قلنا إن الجملة الاسمية تتكون من جزأين المبتدأ والخبر، ويدخل على هذين الجزأين أفعال وهي كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع وكذلك تدخل عليها حروف مشبهات بليس وهي ما ولا ولات وإن وهذه كلها ترفع المبتدأ على أنه إسم لها وتنصب الخبر على أنه خبرها. وفي هذين البيتين تأتى الحروف التى تدخل على الجملة الاسمية فتمعمل فيها عكس ماتمعمل كان، إذ إنها تنصب المبتدأ على أنه اسم لها وترفع الخبر على أنه خبرها وهذه الحروف هي:

إن وأن للتأكيد نحو  
 لكن للاستدراك الشمس طالعة لكن السماء ممطرة  
 كأن للتشبيه  
 ليت للتمنى نحو  
 إلا ليت الشباب يعود يوما

فأخبره بما فعل المشيب

لعل للترجى لعل الطالب ناجح

والفرق بين التمنى والترجى أن التمنى فى الممكن وغير الممكن أما الترجى فلا يكون إلا فى الممكن والمثال الذى أتى به الناظم فى لكن:

لكن ابنه ذو ضغن

لكن: حرف من أخوات إن ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وينفد الاستدراك.

ابنه: اسم لكن منصوب بالفتحة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف اليه.

ذو: من الأسماء الخمسة مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه خبر لكن وهو مضاف

ضمن: أى كراهية وحقد مضاف الى مجرور بالكسرة.

وراع ذات الترتيب، إلا فى الذى كليت فيها - أو هنا - غير البذى.  
وقوله وراع ذا الترتيب أى حافظ على هذا الترتيب بأن يأتى اسم إن أولاً ثم يأتى خبرها.

أما إذا كان الخبر شبه جملة فلك أن تؤخره أو تقدمه كالمثال الذى أنه به الناظم ليت فيها غير البذى أو ليت هنا غير البذى.

فشبه الجملة (فيها أو هنا) متعلق بمحذوف خبر ليت وهو متقدم ويجوز تأخيره فتقول ليت غير البذى هنا أو فيها.

وإذا كان فى الأسم ضمير يعود على الخبر فيجب حينئذ تقديم الخبر فتقول ليت فى الدار صاحبها، ولا يجوز أن تؤخر الخبر فتقول ليت صاحبها فى الدار لأن الضمير تأخر عن مرجعه.

كذلك لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إن كان المعمول غير ظرف أو جار ومجرور، فلاتقول إن طعامك زيداً أكل طعامك.

أما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فمن النحاة من منع تقديمه أيضاً فلا تقول إن بك زيداً واثق، ولا تقول إن عندك زيداً جالس، ومن النحاة من أجاز التقديم فى هذه الحالة استناداً إلى الشاهد

فلا تلحنى فيها؛ فإن بحبها أنحاك مصاب القلب جم يلاله

الشاهد إن بحبها أخاك مصاب. فقهم الجار والجار بحب - الذي هو متعلق أو معمول للخبر مصاب - على الاسم (أخاك).

وهمز إن افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذلك أكسر.

متى نفتح همزة إن ومتى نكسرهما؟ للفتح أحوال وللأكسر أحوال ولكن القاعدة العامة لكل هذه الأحوال أنه إذا صح أن يأتي مصدر من أن ومعمولها فتفتح وإن لم يصح فتكسر.

فقول الله تعالى «قل أو حي إلى» أنه استمع نهر من الجن» تؤول أن مع معموليها: قل أو حي إلى إستماع وتكون إستماع نائب فاعل، لذلك تفتح همزة إن ونحو يسرنى أنك مجتهد، تؤول: يسرنى اجتهداك تفتح همزة إن واجتهاد تعرب فاعلاً؛ مثلاً يسر كلية الآداب أن تستضيف تؤول يسر كلية الآداب استضافة ونحو عجبت من أن الطالب كسول تؤول.

عجبت من كسله جار ومجرور متعلق بعجبت

ونحو عرفت أنك مؤدب تؤول عرفت أدبك أدب مفعول به

ففي كل هذه الأمثلة استطعنا أن تؤول أن ومعمولها بمصدر لذلك وجب فتح همزة إن أما إذا لم يصح ذلك فتسر نحو إن محمداً مجتهد ونحو جاء الذي إنه ناجح.

فاكسر في الابتداء وفي بدء صلة

أو حكيت بالقول أو حلت محل

وكسروا من بعد فعل علماً

بفصل الأحوال التي تكسر فيها همزة إن وهي:

- فى الابتداء إنَّ الله سميعٌ علِيمٌ.
- فى صدر جملة الصلة وآتيانه من الكنور من إنَّ مفاتحه لتنوء
- فى القسم وإن يكون فى خبرها اللام: والله إنَّ الحقَّ لمنصرف.
- أن تكون محكية بالقول: قال إني عبد الله.
- أن تكون فى أول جملة الحال: زرتُه وإنى ذو أمل. انتظرتك وإنَّ الشمس طالعة.
- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وفى خبرها اللام علمت إنَّ زيدا لقائم.
- وهذه اللام تسمى اللام المعلقة أى أنها علقت (علم) عن العمل فى اللفظ وليس فى المحل، فلم يجر لذلك أن نؤول مفعولى علم - وهما أن ومعموليهما - بمصدر فتقول علمت قيام زيد وفى القرآن الكريم: والله يشهد إنك لرسوله. بعكس المثال الذى ليس فيه اللام مثل علمت أنَّ زيدا قائم، فتفتح الهمزة كما ذكرنا.
- وهناك أحوال لم يذكرها الناظم:
- ١ - بعد ألا الاستفتاحية ألا إنهم هم السفهاء.
  - ٢ - بعد حيث: ذهب حيث إنك ذاهب وذلك أن حيث يأتي بعدها جملة، ولا تؤول هذه الجملة بمفرد.
  - ٣ - إذا جاءت مع معموليهما خبراً عن اسم عين نحو محمدٌ إنه مجذٌ.
- بعد إذا فجاءة أو قسم      لا لام بعده بوجهين نمى  
مع تلوفا الجزا وذا يطرد      فى نحو (خير القول إني أحمد)

برجھین نمی آى عَرِف وجهان (كسر وفتح) بعد اِنْ الواقعة بعد:-

١- إذا الفجائية: نحو خرجتْ فإذا اِنْ زيدا قائمٌ، على (اِنْ زيدا قائم) جملة. والفتح خرجت فإذا اَنْ زيدا قائم على اَنْ اَنْ ومعموليهما تؤول بمصدر مبتدأ خبره إذا الفجائية، أى خرجت فإذا قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، أى خرجت فإذا قيام زيد موجود. ومن شواهد جواز الوجهين.

وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيدا

إذا إنه عبد القفا واللهازم

٢- إذا وقعت جوابا لقسم ليس فى خبرها اللام:

خَلَقْتُ اِنْ زيد قائم

٣- إذا وقعت بعد فاء الجزاء نحو (من يأتنى فإنه مكرم).

فجملة إنه مكرم لا تؤول بمصدر، وأنه مكرم على تأويلها بمصدر إكرام مبتدأ وخبره محذوف تقديره موجود أى فإكرامه موجود.

ومما جاء بالفتح والكسر قوله تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) فالكسر على الجملة فهو غفور رحيم والفتح على (فغفران ورحمة جزاؤه)؛ أى مبتدأ لخبر محذوف أو العكس (فجزاؤه الغفران والرحمة) خبر لمبتدأ محذوف.

٤- ويجوز الوجهان أيضا إذا وقعت اِنْ مع معموليها خبراً عن قول قائله هو نفسه قائل خبر اِنْ. نحو خير القول اِننى أحمد الله، فقائل (أحمد الله) هو نفسه قائل خير القول. فلك هنا أن تكسر على أساس أن (اِننى أحمد الله) جملة وأن تفتح على التأويل بمصدر: خير القول حمد الله.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء، نحو: اِننى لوزر.



إذا قلت (محمد مجتهد) لم يكن فى هذه الجملة تأكيد، فإذا أردت أن تؤكد نسبة الخبر إلى المبتدأ أى نسبة الإجتهد إلى محمد قلت إنَّ محمداً مجتهد. فإذا أردت أن تؤكد هذه النسبة أكثر وأكثر قلت: إنَّ لمحمداً مجتهداً. ونلاحظ تتابع حرفى تأكيد فى هذه الجملة إن واللام مما يجعل فيها ثقلاً وغلظة لذلك فقد زحلّقوا اللام من المبتدأ وجعلوها فى الخبر فسميت اللام الموحلقة وصارت الجملة إن محمداً لمجتهد.

وهذه اللام لا تدخل إلا فى خبر إنَّ، أما باقى أخواتها فلا تجيء فى خبرها إلا نادراً وفى شواهد معدودة.

ولا يلى ذى اللام ماقد نفياً      ولا من الأفعال ماكرضياً.  
وقد يليها مع قد كأنَّ ذا      لقد سما على العدا مستحوذاً

أى أنَّ هذ اللام لا تدخل على خبر إنَّ عندما يكون فعلاً منفياً فلا نقول إنَّ زيداً لما يقوم، كذلك لا تدخل على الأفعال الماضية المتصرفه غير المقرونة بقد فلا تقول إنَّ زيدا لرضى ومن ثمَّ فهى تدخل على المضارع متصرفاً أم غير متصرف نحو إنَّ محمداً ليرضى وإنَّ محمد ليزر الشر.

وكذلك تدخل على الماضى الجامد نحو إنَّ زيدا لنعم الرجل

وكذلك تدخل على الماضى المتصرف المقترن بقد: إنَّ زيدا لقد قام

وتصحب الواسط معمول الخبر      والفصل، وأسما حلَّ قبله الخبر

أى إذا توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر جاز دخول اللام عليه مثل: إنَّ محمداً لدرسه كاتب، بشرط أن يصح دخول اللام على الخبر نفسه. فلا يجوز أن تقول: إنَّ محمداً لدرسه كتب لان (كتب) وهى الخبر فعل ماضى لا يصح دخول اللام عليه فالأولى ألا يصح دخولها على معموله.

وكذلك تدخل على ضمير الفصل، وسمى كذلك لأنه يفصل بين الخبر والصفة ففي قولك محمد هو القائم هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب والقائم خبر محمد ولولا وجود هو لكانت الجملة محمد القائم ويكون هناك احتمال لإعراب القائم صفة لمحمد ولم يأت الخبر بعد.

ضمير الفصل هذا يجوز دخول اللام عليه فتقول

إنَّ محمداً لهو القائم

وكذلك تدخل هذه اللام على اسم إنَّ إذا تأخر عن الخبر مثل إن في الدار لزيداً.

ووصل (ما) بذي الحروف مبطل إعمالها وقد بقي العمل

(ما) نكون نافية وموصولة وزائدة وكافة إن وأخواتها عن العمل واستفهامية والتي توصل بأن ربما تكون الكافة أو الموصولة بمعنى الذي.

وفي هذا البيت يبين أن ما إذا اتصلت بأن وأخواتها كفها عن العمل فيكون الجزء الأول مرفوعاً بالابتداء والثاني يكون مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ، ويستثنى من هذه القاعدة الحرف ليت فإذا اتصلت به ما يجوز إعمال ليت ويجوز إنَّ محمداً قائم وإنما محمد قائم ويجوز أيضاً إعمالها فتقول ليتما محمداً غني وليتما محمد غني.

كان العروس بدر - كأنما العروس بدر

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكملاً

تقول إن محمداً مجتهداً، فإذا عطفت على منصوب إن أي اسمها بعد أن تستكمل أن جزأيها فنقول إنَّ محمداً مجتهد وعلى وإعراب (على) مبتدأ لخبر محذوف تقديره كذلك، ويجوز أن يكون معطوفاً على محل اسم إنَّ فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ.

ويجوز لك أن تنصب فتقول إنَّ محمداً مجتهدٌ وعلياً بالعطف على اسم  
إنَّ.

أما إذا عطفت قبل أن تستكمل جزأها؛ أى قبل الخبر فليس لك إلا  
النصب فتقول :

إن محمداً وعلياً مجتهدان

والحققت بأنَّ لكنَّ وأنَّ من ذون ليت ولعل وكأنَّ

الحكم الذى ذكر فى البيت السابق وشرحناه مطبقاً على إنَّ ينطبق أيضاً  
على لكنَّ وأنَّ. أما ليت ولعل وكأنَّ.

فلا يجوز فى المعطوف إلا النصب سواء تقدم أم تأخر تقول ليت زيدا  
وعمرًا قائمان. وليت زيدا قائم وعمرًا

وخففت إنَّ فقلَّ العمل وربما استغنى عنها إنَّ بدا  
وتلزم اللام إذا ما نهمل ما ناطق أرادته معتمداً

إنَّ المشددة إذا خففت تصبح إنَّ التى لا تعمل غالباً وتلزم اللام فى  
خبرها فتقول إنَّ محمداً مجتهد وهذه اللام تسمى اللام الفارقة؛ لأنها تفرق  
أى تميز بين إنَّ المخففة وإنَّ النافية فى قول الله سبحانه وتعالى إنَّ الكافرون  
إلا فى غرور فإنَّ ظهر الفرق بينهما من سياق الجملة فيستغنى عنها أى عن  
اللام كما فى قول الشاعر:

ونحن أباة الضيم من آل مالك وإنَّ مالك كانت كرام المعادن

فسياق المدح يظهر إنَّ (إنَّ) للإثبات وليس للنفى

والفعل إنَّ لم يكن ناسخاً فلا تلفيه غالباً بأنَّ ذى موصلاً

إنَّ المخففة التي بينها في البيت السابق لا ينبغي بعدها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة (كان وأخواتها وظن وأخواتها) قال الله تعالى: وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله. وقال الله تعالى: وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم. وقال الله تعالى: وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين. وقول الناظم تلغيه غالباً بأن ذى موصلاً أى تجدد أن المخففة متصلة بفعل ناسخ غالباً.

وعلى ذلك فالتصالها بغير الناسخ نادر وفي شواهد معدودة كقولهم  
إن يزنيك لنفسك وإن يشينك لهيه.

وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر اجمل جملة من بعد أن  
أن المفتوحة المشددة تخفف فتصبح أن وحينئذ يكون اسمها ضمير شأن  
محذوفاً والجملة بعدها تكون خبراً تقول علمت أن زيد قائم  
أن: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير بشأن محذوف أى أن الأمر أو  
الشأن أو الحكاية أو القصة أو أنه زيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة

قائم خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة

والجملة من المبتدأ أو الخبر في محل رفع خبر أن

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعاً ولم يكن تصريحه متمنعاً

فالأحسن الفصل بقدر أو نفى أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

يبين أحكام خبر أن المخففة من الثقيلة فإذا كان الخبر جملة اسمية فلا  
يحتاج إلى فاصل بينها وبين خبرها نحو علمت أن زيد قائم

وإذا كان الخبر جملة فعلية - وهو المقصود بقوله (وإن يكن فعلاً)  
فلا يحتاج إلى فاصل:-

١ - إذا كان الخبر فعلا غير متصرف لم يؤت بفواصل نحو قوله الله سبحانه وتعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله الله سبحانه وتعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب اجلهم.

٢ - كذلك إذا كان الخبر فعلا يتصرفا مقصودا به الدعاء كقوله سبحانه وتعالى والخامسة أن غضبت الله عليها.

ويحتاج الخبر إلى فاصل في غير الحالتين السابقتين أى إذا كان فعلا متصرفا غير مقصود به الدعاء وقد ذكر الناظم أنواع الفاصل وهى قد أو النفى أو سوف أو السين أو لو قليلا نحو :

١ - قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقتنا.

٢ - السين كقوله تعالى علم أنه سيكون منكم مرضى.

٣ - سوف نحو أعلم أن سوف يأتينى ما هو مقدر لى.

٤ - النفى نحو قوله تعالى : أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ، وقوله تعالى أychسب الإنسان. أن لن نجمع عظامه.

٥ - لو واستعمال لو فاصلا قليلا نحو قوله سبحانه وتعالى وأن لو استقاموا على الطريقة.

وخففت كأن ايضا فنوى منصوبها وثابتا ايضا روى

تخفف كأن فتصبح كأن وينوى منصوبها أى يكون اسمها ضمير شأن محذوفا وربما يذكر ثم يجرىء خبرها جملة فتقول كأن زيد قائم.

فاسمها ضمير شأن محذوف والجملة بعدها خبر كأن زيدا قائم.

كأن عاملة واسمها زيدا. وخبرها قائم. كأن لم تغن بالأمس.

كأن المخففة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة بعدها خبر والفاصل

لم .

## المفعول لأجله

ينصب مفعولا له المصدر إن أبان تعليلا كـ «جد شكرا ودن»  
 وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفعلا وإن شرط فقد  
 فاجره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا اقنع  
 المفعول لأجله أو المفعول معه هو المصدر الذي يفيد سببا (علة) ويشارك  
 العامل فيه في الوقت والفاعل.

وقد أتى الناظم بمثال: جدّ - أمر من الجود - شكرا  
 فشكرا مصدر مبين لعلة أى لسبب الجود وهو الشكر لله  
 ففاعل الجود هو نفسه الشاكر لله وهو المخاطب ووقت الفعلين واحد  
 وكذلك ذهبت إلى الطبيب طلباً للشفاء  
 ففاعل ذهبت هو فاعل (طلباً) والاثنان في وقت واحد.  
 ويعرف المفعول لأجله بأنه جواب لسؤال يبدأ بلمّ أو لماذا أو ما السبب؟  
 وينصب إذا وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة : المصدرية وإبانة السبب  
 ومشاركة العامل في الفاعل والوقت.

فإن فقد واحدا من هذه الشروط يعيّن جره بحرف الجر مثل :

جئتك للسمن فقد المصدرية

جئتك اليوم للإكرام غدا فقد الاتحاد مع عامله في الوقت

جاء زيد لإكرام عمرو له فقد الاتحاد مع عامله في الفاعل

ومع ذلك فإنه يجوز جر المفعول له إذا استكمل الشروط ومثل الناظم

بالمثال: قنع هذا لزهد أو قنع هذا زهدا.

وقل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب آل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو توات زمر الأعداء

وقل أن يصحب (المصدر) المجرد من آل والإضافة حروف الجر. والعكس في مصحوب آل؛ أى أن المصدر المقترن بآل كثيرا ما يجر بحرف الجر وتفصيل ذلك أن المصدر على ثلاثة أنواع:

١- الأول أن يكون مجردا من آل والإضافة وحينئذ يكثر نصبه ويقل جره نحو ضربت ابني تأديبا هذا هو الغالب. والقليل أن تقول: ضربت ابني للتأديب.

٢- الثانى أن يكون المصدر مقترنا بآل وحينئذ يكثر جره ويقل نصبه فتقول ضربت ابني للتأديب والقليل: ضربت ابني التأديب ومن هذا القليل ما أنشده الناظم.

لا أقعد الجبن عن الهجاء ولو توات زمر الأعداء

وعلى اللغة الغالبة كان يقول لا أقعد للجبن إلا أنه نصب الجبن للضرورة الشعرية ومثله قوله

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا شئوا الإغارة فرسانا وركبانا

٣- المصدر المضاف ويستوى فيه الجر والنصب:

ضربت ابني تأديبه

وضربت ابني لتأديبه

ومن شواهد النصب قوله تعالى «يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت».

وقول الشاعر: وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريما.

## التمييز

أسم بمعنى (من) مبين نكرة ينصب تمييزاً بما قد فسر  
كشبر أرضاً وقفيز بُراً ومنوين عسلاً وتمرأ

هذا باب التمييز وهو من المنصوبات أيضاً مثل المفعول لأجله الذى سبق  
ويسمى أيضاً لمفسر والتفسير.

وهو أسم نكرة مبين لإحمال قبله أى مفسر ومميز له فإذا قلت اشتريت  
أفة، كانت (أفة) مجملة لا تفسر لها أو تميز، حتى إن السامع يسألك أفة  
م؟ فإذا قلت عنها مثلاً أو تفاحاً زال الغموض والإجمال وميزت الأفة أو  
فسره كنهها.

لذلك يعرب هذه المفسر تمييزاً منصوباً متضمناً معنى (من) فتقول أفة  
من عنب وتقول طاب زيد فيكون فى زيد إبهام وإجمال فتقول مفسراً ومميزاً  
طاب زيد نفساً. وحيث يكون المعنى طاب زيد من نفس.

### والتمييز نوعان:

#### ١- مبين لإجمال الذات:

(أ) يقع بعد المقادير وهى مادل على مساحات نحو زرعت فداناً قطناً أو  
دلّ على مكيلات نحو اشتريت صاعاً قمحاً أو دلّ على وزن مثل بعت  
رطلاً سكرأ

(ب) يقع بعد الأعداد نحو قرأت عشرين رواية

والتمييز فى هذه الأمثلة ومثلها منصوب بما قد فسر أى أن العامل  
فى التمييز الاسم المبهم الذى قبله (المساحة أو الكيل أو الوزن أو  
العدد).



٢- مبين لإجمال نسبة وهو المسوق لبيان ما يتعلق به العامل من فاعل أو مفعول.

فإذا قلت طاب زيد كان (زيد) فاعلاً، والعامل فيه طاب. فكان الفاعل أسند أو نسب إلى الفعل وهذه النسبة مبهمة أو مجملة؛ أى أن نسبة الطيب إلى زيد مبهمة تحتاج إلى تفسير فإذا قلت طاب زيد نفساً، ومثلها فر محمد عينا وفاض البشر ماء، أزلت إبهام النسبة. والتمييز فى هذه الأمثلة محول عن الفاعل. اذ هى بمعنى طابت نفس زيد وقرت عين محمد وفاض ماء البشر.

ومثلها التمييز المحول عن المفعول غرست الأرض شجراً وقوله الله سبحانه وتعالى

وفجرنا الأرض عيوناً، فهى بمعنى غرست شجر الأرض، وفجرنا عيون الأرض.

والناصب للتمييز فى هذه الأمثلة العامل الذى قبله.

وبعد ذى وشبهها اجرره إذا أضفتها ك (مدّ حنطة غدا

والنصب بعد ما اضيف وجبا إن كان (ملء الأرض ذهباً)

أى وبعد هذه والأمثلة وما يشبهها، أى التمييز الواقع بعد المساحة أو الكيل أو الوزن يجوز جره ويكون مضافاً إليه؛ أى إلى المساحة أو الكيل أو الوزن نحو عندى قيراط أرض وأقة خير ورطل سكر

فإذا كانت هذه المساحة أو الكيل أو الوزن مضافاً إلى غير التمييز ثم جىء بالتمييز فيجب نصبه نحو قوله تعالى :

- فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً، والمثال: مافى السماء قدر راحة سحاباً.

والفاعل المعنى انصبين بأفعلا مفضلا: كَ (أنت أعلى منزلا)

يجب نصب التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل إن كان يحمل معنى الفاعلية نحو المثال الذى أتى به الناظم: أنت أعلى منزلا. فمنزلا يحمل معني الفاعلية إذ تقول أنت علا منزلك ونحو أنت أكثر مالا، على معنى كثر مالك.

أما إذا كان التمييز الواقع بعد فعل التفضيل لا يحمل معنى الفاعلية فيجب جرّه بالإضافة. زيد أفضل رجلا، إلا إذا أضفت أفضل إلى غير التمييز، فحيثئذ تأتى بالتمييز منصوبا نحو زيد أفضل الناس رجلا.

وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز، ك (أكرم بأبى بكر أبا)

قلنا إن التمييز نوعان مبين لإجمال الذات أو مبين لأجمال النسبة، وفي هذا البيت يأتى الناظم بالتمييز الواقع بعد التعجب، وهو أيضا تمييز نسبة عند جمهور النحاة وأمثله أكرم بأبى بكر أبا ولله درك عالما وحسبك يزيد رجلا وكفى به عالما. إلا إذا كان فى الكلام ضمير غائب لم يعرف مرجعه ففى هذه الحالة يكون تمييز ذات نحو لله در فارساً. وعندى أن ذكر مرجع الضمير ضرورى وليس من المعقول ذكر ضمير دون معرفة مرجعه. وعلى هذا فإن تمييز النسبة بعد التعجب هو الغالب المقرر.

واجرره بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفسا نفد.

قلنا إن التمييز يصح أن يتضمن معنى (من) مثل عندى شبر أرضا بمعنى عندى شبر من أرض. غرست الأرض شجراً، أى غرست الأرض من شجر؛ إلا إذا كان التمييز فيه معنى الفاعلية نحو طاب زيد نفسا أو بعد العدد فلا يجوز جرّه بمن نحو طاب زيد نفسا وعندى عشرون درهما،

فلا تقول طاب زيدٌ من نفس، أو عندى عشرون من درهم.

وعامل التمييز قدم مطلقا      والفعل ذو التصريف نزر سبقا

قلنا إن عامل التمييز؛ أى الذى يعمل فى التمييز النصب هو الفعل إن  
كان التمييز محولا عن الفاعل أو المفعول به أو الاسم الذى قبله إن كان  
التمييز عن ذات والناظم هنا يقول إنَّ هذا العامل يجب أن يتقدم على  
لتمييز سواء أكان فعلا متصرفا أم غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد،  
ولا عندى درهما وعشرون.

وعند بعض النحاة أن العامل إن كان فعلا متصرفا فيجوز تقدمه على  
التمييز وجاء على هذا قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالمراق حبيبها      وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقول الآخر

ضيّعت خرمى فى إبعادى الأملأ      وما ارعويت وشيئا رأسى اشتعلا  
أما إذا كان غير متصرف فعند النحاة جميعا عدم تقدم التمييز عليه سواء  
أكان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أم غيره نحو عندى عشرون درهما.

**قالنا**

**نصوص من**

**مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**

**لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري**

**المتوفى سنة ٧٦١ هـ**

## الباب الأول

### فى تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعنى بالمفردات الحروف وماتضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك. وقد رتبها على حروف المعجم، ليسهل تناولها. بما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا لميس الحاجة إلى شرحها.

### حرف الألف

الألف المفردة - تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً ينادى به القريب، كقوله:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل..... ٣-

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذى للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

والثانى: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم، نحو «أزيد قائم؟». وقد أجزى الوجهان فى قراءة الحرمين «أمن هو قانت أناء الليل» وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبيده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير «يا» ويقربه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: «أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أى المخاطب بقوله تعالى: «قل تمتع بكفرك قليلاً» فحذف شيان: معادل الهمزة، والخبر. ونظيره فى حذف المعادل قول أبى ذؤيب الهذلى:

٤- دعانى إليها القلب إنى لأمره سميع فما أدرى أرشد طلابها؟

تقديره: أم غي ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل أم: «أفمن يلقى في النار خيراً أم من يأتي آناً يوم القيامة» ولك أن تقول: لاجاجة إلى تقدير معادل في البيت، لصحة قولك: «ما أدري هل طلابها رشد»، وامتناع أن يؤتى ل «هل» بمعادل. وكذلك لاجاجة في الآية إلى تقدير معادل، لصحة تقدير الخبر بقولك: «كمن ليس كذلك» وقد قالوا في قوله تعالى «فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت»، إن التقدير: «كمن ليس كذلك» أو «لم يوحده»، ويكون «جعلوه لله شركاء» معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني وقالوا: التقدير في قوله تعالى: «أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة» أي كمن ينعم في الجنة، وفي قوله تعالى: «أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً» أي من هداه الله، بدليل «فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء»، أو التقدير: «ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى «فلا تذهب نفسك عليهم حسرات» وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى «كمن هو خالد في النار وسقوا ماءً حميماً» أي أمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار. وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: «أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها»، «أفمن كان على بينه من ربه كمن زين له سوء عمله».

والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة:

٥- بدا لي منها معظم حين جمرت وكف خصيب زينت بينان

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

أراد: أبسبح، أم لم تتقدمها كقول الكميت:

٦- طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً منى، وذو الشيب يلعب؟

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟ اختلف في قوله عمر بن أبي ربيعة

٧- ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهراً عدد الرمل والحصى والتراب. فقيل: أراد «أحبها؟» وقيل: إنه خبر، أى أنت تحبها، ومعنى «قلت بهراً»: قلت أحبها خبا بهرنى بهراً، أى غلبنى غلبة، وقيل: معناه: عجا.

وقال المتنبي:

٨- أحياء، وأيسر ما قاسيت ما قتلاً والبين جاراً على ضعفى ما عدلاً

أحياء: فعل مضارع والأصل أأحياء؟ حذفت همزة الاستفهام، والواو للحال والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحياء وأقل شيء قاسيته قد قتل غيرى؟ والأخفش يقيس ذلك فى الاختيار عند أمن اللبس، وحل عليه قوله تعالى «وتلك نعمة تمنها على» وقوله تعالى: «هذا ربي» فى المواضع الثلاثة، والحققون على أنه خبر وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكى كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة. وقرأ ابن محيصن «سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم» وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق؟» فقال «وإن زنى وإن سرق».

الثانى: أنها ترد لطلب التصور نحو «أزيد قائم أم عمرو؟» ولطلب التصديق نحو «أزيد قائم؟» و«هل» مختصة بطلب التصديق نحو «هل قام زيد؟» وبقيّة الأدوات مختصة بطلب التصور نحو «من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك ومتى سفرك؟».

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفى نحو «ألم

نشرح لك صدرك» «أو لما أصابتكم مصيبة» وقوله:

٩- «إلا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى؟

ذكره بعضهم، وهو منتقض بأم، فإنها تشاركها فى ذلك، تقول: أقام

زيد أم لم يقم؟

الرابع: تمام التصدير، بدليلين أحدهما: أنها لا تذكر بعد أم التى للاضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد. والثانى: أنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بشم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها فى التصدير، نحو «أو لم ينظروا» «أفلم يسيروا» «أنتم إذا ما وقع أمتهم به» وأخواتها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو «وكيف تكفرون» «فأين تذهبون»، «فأنى تؤفكون» «فهل يهلك إلا القوم الفاسقون»، «فأى الفريقين»، «فما لكم فى المنافقين فمتين». هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة فى تلك المواضع فى محلها الأصلي، وإن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون التقدير فى «ألم يسيروا»، «أفمنضرب عنكم الذكر صفحاً»، «أفإن مات أو قتل انقلبتم»، «أفما نحن بميتين»: أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، أؤمنون به فى حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مخلصون فما نحن بميتين. ويضعف قولهم مافيه من التكلف، وأنه غير مطرد فى جميع المواضع. أما الأول فلدعوى حذف الجملة، فإن قولهم بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه، لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظاً. مع أن فى هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شئ فى شئ، أى أصالة الهمزة فى التصدير، وأما الثانى فلأنه غير ممكن فى نحو «أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت» وقد جزم الزمخشري فى مواضع بما يقوله



لجماعة، منها قوله في «أنا من أهل القرى» أنه عطف على «فأخذناهم بنسبة» وقوله في «أنا لمبعوثون أو آباؤنا» فيمن قرأ بفتح الواو: إن «آباؤنا» عطف على الضمير في مبعوثون، وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: «أفغير دين الله يغنون»: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره أتولون، فغير دين الله يغنون.

## فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتزد ثمانية معان:

أحدها : التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» وما «مأدرى» وليت شعري» ونحوهن. والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو «ما أبالي أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثاني: الإنكار الإيطالي وهذه تقتضي أن مابعدا غير واقع، وأن مدعيه كاذب نحو «أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا»، «فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون» «أفسحر هذا» «أشهدوا خلقهم»، «أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا» «أفبعينا بالخلق الأول». ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفى مابعدا لزم ثبوته إن كان منفيا. لأن نفى النفي اثبات ومنه «أليس الله بكاف عبده» أي الله كاف عبده، ولهذا عطف «ورضعنا» على «ألم نشرح لك صدرك» لما كان معناه: شرحنا، ومثله «ألم يجعلك يتيما فأوى ووجدك ضالا فهدى»، «ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم طيرا أبابيل».

ولهذا أيضا كان قول جرير في عبد الملك:

١٠ - ألتئم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

مدحا، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا ألبة.

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن مابعدا واقع وأن فاعله ملوم

نحو ﴿تَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾، ﴿أَغْيِرَ اللَّهُ دَعْوَنَ﴾، ﴿أَنْفَكُوا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تَرِيدُونَ﴾.

﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ﴾، ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَانَا﴾ وقول العجاج:

١١ - أطسربا وأنت قنسرى      والدهر بالإنسان دوارى؟

أى أظرب وأنت شيخ كبير؟

والرابع: التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذى تقرر به، تقول فى التقرير بالفعل: أضربت زيدا؟ وبالفعل أنت ضربت زيدا؟ وبالمفعول: أزيدا ضربت؟ كما يجب ذلك فى المستفهم عنه. وقوله تعالى ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾ محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقى بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، وإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به، لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد اجابهم بالفاعل بقوله ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾.

فإن قلتَ ماوجه حمل الزمخشري الهمزة فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ على التقرير؟

قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفى، لا التقرير بالنفى، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخى أو الإبطالى، أى أَلَمْ تَعْلَمْ أيها المنكر للنسخ.

والخامس: التهكم، نحو ﴿أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾.

والسادس: الأمر، نحو ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ أى أسلموا

والسابع: التعجب: نحو ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾

والثامن: الاستبطاء، نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وذكر بعضه معانى آخرَ لاصحة لها

### التعليق

قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون «وأى» بمعنى وعد، ومضارعه يثى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وفي يفى، وونى ينى، والأمر منه (إه) بحذف اللام للأمر وبالياء للسكت فى الوقف. وعلى ذلك يتخرج اللفز المشهور وهو قوله:

١٢ - إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مِنْ أَضْمَرَتْ لَخْلَ وَفَاءُ

فإنه يقال: كيف رفع اسم إن صفته الأولى؟ الجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصل إين بهمزة مكسورة، وباء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقاءها ساكنة من النون المدغمة كما فى قوله:

١٣ - لَتَقَرَّعَنَّ عَلَى السَّنِّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي  
وهند : منادى مثل «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا» والمليحة : نعت لها على اللفظ كقوله :

١٤ - يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ

والحسناء إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه :

١٥ - بِمَوْدُ الْفَضْلِ مِنْكَ عَلَى قَرَيْشٍ وَتَفَرَّجُ عَنْهُمْ الْكَـ مَرْبَ النَّادِ  
فَمَا كَتَبَ مَمَّةً وَابْنَ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أى عدى يا هند الخلَّة الحسناء، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفى، من غير أن يعين لها الموعود. وقوله «وأى» مصدر نوعى منصوب

بفعل الأمر، والأصل : وأيا مثل وأى من، ومثله «فأخذناهم أخذَ عزيز مقتدر». وقوله «أضمرت» بناء التانيث محمول على معنى من، مثل «من كانت أمك؟».

## (آ) بالمد

حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكر سيبويه، وذكره غيره.

## (أيا)

حرف كذلك، وفي «الصحيح» أنه حرف النداء لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر :

١٦- أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلى نسيما

وقد تبدل همزتها هاء، كقوله :

١٧- فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا

## أجل

بسكون اللام - حرف جواب مثل نعم، فيكون تصديقا للمخبر، وإعلاما للمستخبر، ووعدا للطالب، فتقع بعد نحو «قام زيد»، ونحو «أقام زيد؟» ونحو «اضرب زيدا» وقيد المألقي الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهي. وقيل لا تجيء بعد الاستفهام. وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها. وقيل تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري، وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده.

## إذن

فيها مسائل :

الأولى: في نوعها، قال الجمهور هي حرف، وقيل: اسم، والأصل في «إذن أكرمك» إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض التثوين عنها،

وأضمرت أن، وعلى القول الأول فالصحيح أنها بسيطة، لامركبة من إذ وأن، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبيون: في كل موضع، وقال أبو على الفارسي: «في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً، إذ لامجازة هنا ضرورة» ١٥-

والأكثر أن تكون جواباً لأن أو ظاهرتين أو مقدرتين فالأول كقوله:

١٨- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

وقول الحماسي:

١٩- لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان

إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لثة لانا

فقوله «إذن لقام بنصري» بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب، والثاني نحو أن يقال: أتيتك فتقول: «إذن أكرمك» أي: إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى «ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله»، إذن لذهب كل إله بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض» قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام قبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون لن، وإن روى عن المازني والمبرد. وينبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالالف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالالف، وإلا كتبت بالنون،

للفرق بينها وبين إذا وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية، يقال آتاك، فتقول «إذن أكرمك» ولو قلت «أنا إذن» قلت «إذن أكرمك» ولو قلت أكرمك بالرفع، لفوات التصدير، فأما قوله:

٢٠- لا تتركني فيهم شطيرا  
إني إذن أهلك أو أطيرا

فمؤول على حذف خبر إن، أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف مابعد، ولو قلت إذن يا عبد الله قلت: «أكرمك» بالرفع، للفصل بغير ما ذكرنا.

### تنبيه

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو «وإذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا» «فإذا لا يوتون الناس نقيرا» وقرئ شاذًا بالنصب فيهما، والتحقيق أنه إذا قيل «إن تزرني أزرك» وإذن أحسن إليك» فإن قدرت العطف على الجواب جازمت ويطل عمل إذن لوقوعها محشوا، أو على الجملتين جنمعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل: يتعين النصب، لأن مابعدا مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول.

ومثل ذلك «زيد يقوم» وإذن أحسن إليه» إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الأسمية فالمذهبان.

## (إن) المكسورة الخفيفة

ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية، نحو ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ﴿وَأِنْ تَعُودُوا نَعَذِّبْ﴾ وقد تقترب بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائية، نحو ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾، ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾، ﴿وَالْأَنْفُسُ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ﴿وَالْأَنْفُسُ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ وقد بلغنى أن بعض من يدعى الفضل سأل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ فقال: ما هذا الاستثناء؟ أم متصل أم منقطع؟

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ ﴿إِنْ أُمَمَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ ومن ذلك ﴿وَأِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أى: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به فحذف المبتدأ، وبقيت صفتها، ومثله ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ وعلى الجملة الفعلية نحو ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى﴾، ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ و﴿تَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾، ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

وقول بعضهم: «لا تأتي إن النافية إلا بعدها «إلا» كهذه الآيات، أو لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتشديد الميم، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ، مردود بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ مَا نَعْبُدُونَ﴾، و﴿إِنْ أَدْرَى لَعَلَّه فَتَنَّا لَكُمْ﴾.

وخرج جماعة على «إن» النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيهَا﴾ إن مكناكم فيه، نأى فى الذى ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول



«مكتناهم في الأرض ما لم نمكّن لكم»، وكأنه إنما عدل عن «ما» لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطية «ما» قلبوا ألف «ما» الأولى هاء، فقالوا: مهما وقيل: بل هي في الآية، بمعنى قد، وإن من ذلك «فذكر إن نفعت الذكرى» وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل «إسرائيل تفيكم الحر» أي والبرد، وقيل إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة، وقيل ظاهرة الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك، عظ الظالمين إن سمعوا منك، وتريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: «ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده» الأولى شرطية، والثانية نافية، جواب القسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبا.

وإذا دخلت على الجملة الأسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس، وقرأ سعيد بن جبير، «إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم» بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب «عبادا» و«أمثالكم» وسمح من أنزل العالية «إن أحد خيرا من أحد إلا بالنافية» وأن ذلك نافعك ولا ضارك، وبما يتخرج على الإعمال الذي هو لغة الأكثر بين قول بعضهم إن قائم وأصله: إن أنا قائم، فحذفت همزة أنا انتعابا، وأدغمت نون «إن» في نونها، وحذفت ألفها في الرفع، وسمح «إن قائما» على الإعمال، وقول بعضهم: «نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت» مردوده، لأن المحذوف لعله كالتأنيب، ولهذا تقول «هذا قاض» بالكسر لا بالرفع، لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة الشبوت، وحذف الهمزة في الإندغام، لأن الهمزة فاسدة في التقدير ومثل هذا البحث، في قواعد نحال، «لكننا نرى الله وي».

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل في الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين، لنا قراءة الحرميين وأبي بكر «وإن كلاً لما ليفينهم» وحكاية سيويه «إن عمراً لمنطلق» ويكثر إعمالها نحو «وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا»، «وإن كل لما جميع لدينا محضرون»، وقراءة حفص «إن هذان لساحران» وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان ومن ذلك «إن كل نفس لما عليها حافظ»، في قراءة من خفف لما وإن دخلت على الفعل أهملت وجوهاً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو «وإن كانت لكبيرة»، «وإن كادوا ليفتنوك»، «وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين»، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك»، «وإن نظنك لمن الكاذبين»، ويقاس على النوعين اتفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو قوله:

٢١- شئت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

لا يقاس عليه خلافاً للأخفش، أجاز «إن قام لأنا، وإن قعد لأنت» ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم «إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهية» ولا يقاس عليه إجماعاً، وحيث وجدت «إن» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة كقوله:

٢٢- ما إن أتيت بشئ أنت تكرهه

وأكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت أو اسمية كقوله:

٢٣- فما إن طبنا جين ولكن مناينا ودولة آخرينا

وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وأما قوله:  
 ٢٤- بني غدانة ما إن أتم ذهابا ولا صريفا ولكن أنتم الخزف  
 في رواية من نصب ذهابا وصريفا، فخرج على أنها نافية مؤكدة  
 لـ (١٠).

وقد تزداد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:  
 ٢٥- يَرْجِي المرأة ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب  
 وبعد ما المصدرية كقوله:  
 ٢٦- ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن نخيرا لا يزال يزيد  
 وبعد ألا الاستفتاحية كقوله:

٢٧- إلا أن سرى ليلى فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا  
 وقبل مدة الإنكار، سمع سيبويه رجلا يقال له: أخرج إن أنصبت  
 البادية؟ فقال: أنا إني؟ مكنرا رأيته على خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب  
 أنها تزداد بعد لما الإيجابية، وهو سهو وإنما تلك أن المفتوحة  
 وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران، فزعم قطرب أنها قد  
 تكون بمعنى قد كما مر في «إن نفعت الذكرى»، وزعم الكوفيون أنها  
 تكون بمعنى إذ، وجعلوا منه «واتقوا الله إن كنتم مؤمنين»، «لتدخلن  
 المسجد الحرام إن شاء الله آمنين»، وقوله عليه الصلاة والسلام «وإنا إن شاء  
 الله بكم لاحقون» ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وقوله:

٢٨- أتغضب إن أذا قتيبة حزنا جهارا، ولم تغضب لقتل ابن خازم؟  
 قالوا: وليست شرطية؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بأنه شرط جئ به للتوبيخ والإلهاب، كما تقول لابنك: إِنْ كُنْتَ ابْنِي فَلَا تَفْعَلْ كَذَا.

وعن أية الميعة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أُخبروا عن المستقبل أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك، أو إن المعنى لتدخلن جميعا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِلَّا يَمُوتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَبْلَ الدَّخُولِ وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى (الله) لنا ذلك، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب والأصل: أن غضب إِنْ افْتَخَرَ مُفْتَضَّرٌ بِسَبَبِ حَزْ أَذْنِي، قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب وبسببها على الحز. الثاني: أن يكون على معنى التبيين، أي أن غضب إِنْ تَبَيَّنَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَنَّ أَذْنِي قَتِيْبَةٌ حَزْنَا فِيمَا مَضَى، كما قال الأعرابي.

٢٩- إذا ما انتسبنا لم تلدني لقيمة ولم تجدي من أن تقرى به يدا

أي، يتبين أنني لم تلدني لقيمة

وقال الخليل والمبرد: العرواب «أن أذناه» بفتح الهمزة من أن، أي لأن أذناه ثم هي عند الخليل أن الغاشية، وعند المبرد أنها أن الغاشية من القتيبة.

ومرد قول الخليل أن الغاشية لا يابها الأرواح إلا سار القمل، وإنا ذلك لأن المكسورة، نحو ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾.

وعلى الوجهين، يتخرج قول الأعرابي:

٣٠- إِنْ يَمُوتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَبْلَ الدَّخُولِ إِنْ يَمُوتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَبْلَ الدَّخُولِ

أي إِنْ يَمُوتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَبْلَ الدَّخُولِ، أو إِنْ يَمُوتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَبْلَ الدَّخُولِ

## (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون

على وجهين: اسم، وحرف

والأسم على وجهين: ضمير المتكلم فى قول بعضهم «ان فعلت» بسكون النون، والأكثرون على فتحها وصلأً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً، وضمير المخاطب فى قولك «أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن» على قول الجمهور إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب.

والحرف على أربعة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع فى موضعين أحدهما: فى الابتداء، فتكون فى موضع رفع نحو «وأن تصوموا خير لكم»، «وأن تصبروا خير لكم»، «وأن يستعففن خير لهن»، «وأن نعفوا أقرب للتقوى»، وزعم الزجاج، أن منه «أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس»، أى خير لكم، فحذف الخبر، وقيل التقدير مخافة أن تبروا، وقيل فى «فأله أحق أن تخشوه»، إن «أحق» خبر عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه وفى «والله ورسوله أحق أن يرضوه» كذلك والظاهر فيهما أن الأصل: أحق بكذا، والثانى بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون فى موضع رفع: نحو «الم يأمن للدين آمنوا أن نخشع قلوبهم»، «وعسى أن تكرهوا شيئاً الآية، ونحو «يعجبني أن تفعل»، ونصب: نحو «وما كان هذا القرآن أن يفترى»، «يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة» و«فأردت أن أعيها»، ونخطف: نحو «أوذيها من قبل أن تأتينا»، «من قبل أن يأتى أحدكم الموت»، «وأمرت لأن أكون»، ومحتملة لهما: نحو «والذى أطمع أن يغفر لى» أصله فى أن يغفر لى ومثله «أن تبرأ»، إذا قدر: فى أن تبروا أو لكلا تبروا، وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف وسيأتى وقيل: التقدير

مخافة أن تبروا، واختلف في المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم» المشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل على المفعولية، وإن معنى «عسيت أن تفعل» قاربت أن تفعل، ونقل عن المبرد. وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى: دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأول بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البديل سد مسد الجزأين كما سد في قراءة حمزة «ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم» مسد المفعولين.

و«أن» هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كما مر، أو ماضياً نحو «لولا أن من الله علينا» «ولولا أن ثبتناك» أو أمراً كحكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم» هذا هو الصحيح.

وقد اختلف من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، واختلف ذلك ابن طاهر، رغم أنها غيرها، بدليلين أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، والثاني، أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، ولا قائل به.

والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فأنها أيضاً تخلص مع دخولها على الماضي باتفاق.

وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه.

الأمر الثاني: كونها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان، زعم أنها لاتوصل به وأن كل شيء سمع من ذلك ف «أن» فيه تفسيرية، واستدل بدليلين، أحدهما: أنهما إذا قدرا بالمصدر فأت معنى الأمر، والثاني: أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا، لا يصح «أعجبني أن قم» ولا «كرهت أن قم»، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو «والخامسة أن غضب الله عليها»، إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا.

وعن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لما لا ذكر، ثم ينبغي له إلا يسلم مصدرية كي، لأنها لاتقع فاعلا ولا مفعولا، وإنما تقع مخفوفة بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيوبه «كتبت إليه بأن قم» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله:

٣١- ..... لا يقرآن بالسور.

وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر، زائدة كانت أو غير زائدة - لاتدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله.

### تنبيه

ذكر بعض الكرفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن، ونقله اللحياني

عن بعض بنى صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قوله:

٣٢- إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا      تعالوا إلى أن يأتينا الصيد نحطب

وقوله:

٣٣- أحاذر أن تعلم بها فتردها      فتركها ثقلا على كما هي

وفى هذا نظر، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة  
لامجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن «لمن أراد أن يتم  
الرضاعة» وقول الشاعر:

٣٤- أن تقرأ ان على أسماء ويحكما      منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخففة من الثقيلة شد اتصالها  
بالفعل، والصواب قول البصريين أنها أن الناصبة حملا على «ما» اختها  
المصدرية، وليس من ذلك قوله:

٣٥- ولا تدفني في الفلاة فإننى أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

كما زعم بعضهم، لأن الخوف هنا يقين، فإن مخففة من الثقيلة.

٢- الوجه الثانى: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين  
أو ما نزل منزلته نحو «أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا»، «علم أن سيكون»  
و«حسبوا أن لا تكون» فيمن رفع تكون وقوله:

٣٦- زغم الفرزدق أن سيقتل مربعا      أبشر بطول سلامة يامربع

و«أن» هذه ثلاثية الوضع، وهى مصدرية ايضا، وتنصب الأسم وترفع  
حجبر، خلافا للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئا، وشرط أسمها أن يكون



ضمير المحذوف وربما ثبت كقوله:

٣٧- فَمَلَوْا أَنْفُسَهُمْ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ  
وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة،  
ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله:  
٣٨- بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

٣- الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة، أي نحو «فأوحينا إليه أن اصنع  
الفلك»، «ونودوا أن تلکم الجنة» وتحتل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف  
العجز، فتكون في الأول أن الثنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من  
الثقيلة لدخولها على الاسم.

وعن الكوفيين إنكار «أن» التفسيرية البتة، وهو عندى متجه، لأنه إذا  
قيل كتبت إليه أن قم لم يكن «قم» نفس «كتبت» كما كان الذهب  
نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أى ذهب، ولهذا لو جئت ب «أى»  
مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولا في الطبع.

ولها عند مثبتها شروط

أحدها: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها «وآخر دعوانهم  
أن الحمد لله».

والثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز «ذكرت عسجدا أن ذهابا بل  
يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما  
مثلنا والاسمية نحو «كتبت إليه أن ما أنت وهذا».

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه  
«واطلق الملاء منهم أن امشوا»، إذ ليس المراد بالانطلاق المشى، بل انطلاق

أُستنتج بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى ﴿أَنْ اتَّخَذِي مِنَ الْجِبَالِ يَبُوتًا﴾ مفسرة، ورده أبو عبد الله الرازي بأنَّ قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول، قال وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال يبووتا.

والرابع: ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال «قلت له أن أفعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط، ألا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني، لأنه لا يصح أن يكون «اعبدوا الله ربي وربكم» مقولا لله تعالى؛ فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، لأن المفسر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلاً من ما، أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة، ومن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيد، وابن مالك، والقياس معهما في ذلك، وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع.

فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته لأن «أمر» لا يتعدى بنفسه إلى

الشيء المأمور به إلا قليلا، فكذا ما أول به.

قلنا: هذا لازم له على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في «به» ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع.

والخامس: ألا يدخل عليها جارا، فلو قلت «كتبت إلى بأن افعل» كانت مصدرية.

### مسألة

إذا ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا» نحر «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما ف «أن» مفسرة، ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية فإن فقدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

٤- والوجه الرابع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع:

أحدها: - وهو الأكثر - أن تقع بعد لما التوقيتية نحر «ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم».

والثاني: أن تقع بين لو وفعل القسم، مذكورا كقوله:

٣٩- فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم  
أو متروكا كقوله:

٤٠- أما والله أن لو كنت حراً وما بالحرأنت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويسعد أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة

ليس كذلك.

والثالث: وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:

٤١- ويوماً توافينا بوجهٍ مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

في رواية من جر الظبية

والرابع: بعد إذا، كقوله

٤٢- فأمله حتى إذا أن كأنه معاطى يد في لجة الماء غامر

وزعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما ينجر من والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه «وما لنا أن لا نتوكل على الله»، و«مالنا أن لا نقاتل في سبيل الله» وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضمن «مالنا» معنى مامننا، وفيه نظراً لأنه لم يثبت لإعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل ألا تكون لا زائدة، والصواب قول بعضهم، إن الأصل ومالنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة، أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيتين، وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم، فذلك عمل فيه.

مسألة

ولامعنى له أن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى «ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم»: دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى «ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً» تنبيهاً وتأكيذاً على أن «الإساءة كانت تعقب الجيء، فهي مؤكدة في قصة

لوط للاتصال والزوج، ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين، لما كانت «أن للسبب في «جئت أن أعطي» أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه وكذلك في قولهم «أما والله أن لو فعلت لفعلت» أكدت «أن» ما بعد لو وهو السبب في الجواب وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين انتهى.

والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت مانصه: «أن» صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لافاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأن قيل: لما أحسن بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، انتهى، والريث: البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، ولإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جاء به لتوكيده، ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ثم إن قصة الخليل التي فيها «قالوا سلاماً» ليست في السورة التي فيها «سوء بهم» بل في سورة هود، وليس فيها «لما». ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها «قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية» ثم إن التعبير «الاساءة» لحن، لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصواب «المساءة» وهي عبارة الزمخشري.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا أن.

والثاني: أن أن في المثال مصدرية والبحث في الزائدة.

## تنبيه

وقد ذكر لـ «أن» معان أربعة أخرى:

أحدها: الشرطية كإِنْ المكسورة واليه ذهب الكوفيون، ويرجحهُ عندى (أمور):

(أحدها): توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرأ بالوجهين قوله تعالى «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا»، «ولا يجزئ منكم شأن قوم أن صدوكم»، «أنضرب عنكم الذكر صفحاً إن كنتم قوماً مسرفين» وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله:  
٤٣ - اتغضب أن أذا قتيبة حزنا .....

(الثاني): مجيء الفاء بعدها كثيراً كقوله

٤٤ - أبا خراشة أما أنتَ ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع

(الثالث) عطفها على إن المكسورة في قوله:

٤٥ - إما أقمتَ وأما أنتَ مرتحلاً فالله يكأ ما تأسى وما تذر

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريّة لزم عطف المفرد على الجملة، وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك «إن جئتني أكرمك» وقولك «أكرمك لإتيانك إياي» واحداً صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول «إن جئتني وأحسنيت إلي أكرمك» ثم تقول «إن جئتني وإحسانك إلي أكرمك» فتجعل الجواب لهما، انتهى

وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً ما

المعنى الثاني: النفي كإِنْ المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى

«أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم» وقيل: إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

الثالث: معنى إذ كما تقدم عن بعضهم في إن المكسورة، وهذا قاله بعضهم في «بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم» وفيخرجون الرسول وأياكم أن تؤمنوا» وقوله:

٤٦ - أنفضب أن أذنا قتيبة حزنا

والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة، والرابع: أن تكون بمعنى لثلا، قيل به في «يسين الله لكم أن تضلوا» وقوله.

٤٧ - نزلتم منزل الأضياف منا  
فعلنا القرى أن تشتمونا  
والصواب أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا وهو قول البصريين، وقيل: هو على إضمار لام قبل أن ولا، بعدها، وفيه تعسف.

(إن) المكسورة المشددة

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، وقيل: وقد تنصبهما في لغة، كقوله:

٤٨ - إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا، إن حراسنا أسدا

وفي الحديث «إن قعر جهنم سبعين خريفا» وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسدا، والحديث على أن القعر مصدر «قعر البئر» إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، أي إن بلغ قعرها يكون في

سبعين عاما.

وقد يرفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام، «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون» الأصل إنه أى الشأن.

كما قال:

٤٩- إن من يدخل الكنيسة يوما  
يلقى فيها جاذرا وظباء  
وإنما لم تجعل «من» اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين،  
والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله.  
وتخرج الكسائي الحديث على زيادة «من» فى اسم إن يأباه غير  
الأخفش من البصريين، لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح،  
والمعنى أيضا يأباه لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس.  
وتخفف فتعمل قليلا، وتهمل كثيرا، وعن الكوفيين أنها لا تخفف،  
وأنه إذا قيل «إن زيد لمنطلق»، ف «إن» نافية «واللازم بمعنى إلا، ويرده أن  
منهم من يعملها مع التخفيف، حتى سبوه «إن عمرا لمنطلق» وقرأ الحرميان  
وأبو بكر «وإن كلاً لما ليوفينهم».  
الثانى: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم، خلافا لأبى عبيدة، استدلل  
المثبتون بقوله:

٥٠- ويقلن: شيب قد علا  
ك، وقد كبرت، فقلت: إنه

ورد بأننا لانسلم أن الهاء للسكت، بل هى ضمير منصوب بها والخبر  
محذوف، أى إنه كذلك، الجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضى الله عنه  
لمن قال له «لعن الله ناقة حملمتى اليك». «إن وراكبها» أى نعم ولعن



راكبها، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ «إن هذان ساحران» واعترض بأمرين: أحدهما، أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت، الثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلية على مبتدأ محذوف، أى لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد أن هذه لشبهها بأن المؤكدة لفظاً كما قال:

٥١- ورج الفتى للخير ما إن رأيته      على السن خيراً لا يزال يزيد

فزاد «إن» بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة الشعر والثاني أن الجمع بين لام الوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، وقيل: اسم إن ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب إن المفتوحة إذا خفضت فاستسهلوه، لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد، إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها إلا ترى أن من يقول: لد ولم يك، ووالله يقول لذك، ولم يكن، وبك لأفعلن ثم يرد إشكال دخول اللام. وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحارث ابن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً كقوله:

٥٢- ..... قد بلغا في المجد غايتها

واختار هذا الوجه ابن مالك، وقيل «هذان» مبني لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين «هذين» جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب، وقلت على هذا فقراءة «هذان» أقيس، إذ الأصل في المبني ألا يختلف صيغه، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء في «إحدى ابنتي هاتين» فهي هنا أرجح لمناسبة ياء «ابنتي» وقيل: لما اجتمعت ألف هذا

والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف «هذا»  
التغيير.

### تنبيه

تأني «إن» فعلا ماضيا مسنداً لجماعة المؤنث من الأين - وهو العب  
- تقول «النساء إن» أي تعين، أو من آن بمعنى قرب، أو مسنداً لغيرهن  
على أنه من الأئين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال في رد وجب،  
رد وجب، بالكسر تشبيهاً له بقليل وبيع، والأصل مثلاً «أن زيد يوم  
الخميس» ثم قيل «إن يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأئين، أو  
لجماعة الإناث من الأين أو من آن بمعنى قرب، أو للواحدة مؤكداً بالنون  
من وأي بمعنى وعد كقوله:

٥٣- إن هند الملية الحسناء .....

وقد مر، ومركبة من إن النافية وأنا كقول بعضهم «إن قائم» والأصل  
إن أنا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه.

فالأقسام إذن عشرة: هذه الثمانية والمؤكد، والجوابية.

### (أن) المفتوحة المشددة النون

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح  
أنها فرع عن إن المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعى أن «أنما»  
بالمفتوح تفيد الحصر كإنما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى «قل إنما يوحى إلي  
إنما إلهكم إله واحد» فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية  
بالعكس، وقول أبي حيان «هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في

إنما بالكسر» مردود بما ذكرت، وقوله «إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد» مردود أيضا بأنه حصر مقيد، إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحى إلى في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، ويسمى ذلك قصر قلب، لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذى يقول هو فى نحو «وما محمد إلا رسول» فإن «ما» للنفى، و«إلا» للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة فى الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قصر أفراد.

والأصح أيضا أنهم موصول حرفى مؤول من معموليه بالمصدر؛ فإن كان الخبر مشتقا بالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير «بلغنى أنك تنطلق» أو «أنتك منطلق» : بلغنى الانطلاق، ومنه «بلغنى أنك فى الدار» التقدير استقرارك فى الدار، لأن الخبر فى الحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر، وإن كان جامدا قدر بالكون نحو «بلغنى أن هذا زيد» تقديره بلغنى كونه زيدا، لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول «هذا زيد» وإن شئت «هذا كائن زيدا» إذ معناهما واحد وزعم السهيلي أن الذى يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف، وأن المشددة إنما تؤول بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو «علمت أن الليث الأسد» وهذا يشعر بالمصدر، انتهى، وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.

وتخفف أن بالاتفاق، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم شرحه فى أن الخفيفة.

الثانى: أن تكون لغة فى لعل كقول بعضهم «أئت السوق أنك تشتري لنا شيئا» وقراءة من قرأ «وما يشرككم أنها إذا جاءت لا يؤمنون».

## (حتى)

(حتى) حرف يأتي لأحد ثلاثة معان : إنتهاء الغاية<sup>(١)</sup> وهو الغالب والتعليل<sup>(٢)</sup>، إلا في الإستثناء<sup>(٣)</sup>، وهذا أقلها، وقل من يذكره.  
ونستعمل على ثلاثة أوجه أحدها :

أحدها : أن تكون حرفاً جارياً بمنزله إلى ، في المعنى، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أن تخفوضها شرطين : أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد، فأما قوله :

أنت حتاك تقصد كل فج      ترجى منك أنها لا تجيب<sup>(٤)</sup>

فضرورة، واختلف في علة المنع، فقليل : هي أن محرووها لا يكون إلا بعضها مما قبلها أو بعض منه، فلم يكن عود ضمير بعضاً على الكل، ويرده قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك (زيد ضربت القوم حتاه) وقيل : العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه لقليل في العاطفة (قاموا حتى أنت، وأكرمتمهم حتى إياك) بالفصل، لأن

(١) نحو : سلام هي حتى مطلع الفجر.

(٢) نحو : أسلم حتى تدخل الجنة.

(٣) نحو : ما أفعل حتى تفعل ونحو البيت :

ليس العطاء من الفضول سماحة      حتى تجود وما لديك قليل

(٤) البيت من الوافر والفج الطريق الواسع بين جبلين وشاهد الإتيان بمخفوض حتى مضمراً وهذا شاذ، ثم أن هناك شاهداً آخر في البيت وهو مجيء اسم أن المخفضه ضميراً مذكوراً لا محذوفاً.

الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة (حتاك) بالوصل كما في البيت،  
وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في تأكيد الضمير المنصوب (رأيتك  
أنت) وفي البديل منه (رأيتك أياك) فلم يحصل لبس، وقيل : لو دخلت عليه  
قلبت ألفها ياء كما في إلى، وهي فرع عن إلى، فلا تحتل ذلك، والشرط  
الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء<sup>(١)</sup>، وهو أن يكون المجرور آخرًا نحو (أكلت  
السمكة حتى رأسها) أو ملاقيًا لآخر جزء نحو (سلام هي حتى مطلع  
الفجر) ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها كذا قال المغاربة  
وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري واعترض عليه  
بقوله :

عَيَّنْتُ لَيْلَةً، فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفَهَا رَاجِيًا، فَعَدْتُ يَوْمًا<sup>(٢)</sup>

وهذا ليس محل الاشتراط، إذ لم يقل فَمَا زِلْتُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ حَتَّى  
نَصَفَهَا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ.

الثاني<sup>(٣)</sup> : أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها<sup>(٤)</sup> كما  
في قوله :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلُهُ

والزاد، حتى نَمَلَهُ أَلقاهَا<sup>(٥)</sup>

(١) أي أن ما قبل حتى يكون ذا أجزاء وفي هذه الحالة لابد أن يكون ما بعد حتى هو آخر جزء من  
الأجزاء التي لما قبلها.

(٢) هذا البيت من الغفيف واستدل به ابن مالك على أنه لا يشترط في مجرور حتى كونه آخر  
الجزء. ويرد ابن هشام بأن الشاعر لم يمين ليله بعينها.

(٣) الثاني من الأمور التي تخالف (حتى) فيها (إلى).

(٤) أي دخول ما بعدها فيما قبلها.

(٥) البيت من الكامل والشاهد في وجود قرينة تقتضي دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها وهي (ألقاهما)  
أي ألقى (الفعل) وهو داخل في الملقى.

أو عدم دخوله كما فى قوله :

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عُرِيَتْ

لهم ، فلا زال عنها الخير مجدوداً<sup>(١)</sup>

حمل على الدخول<sup>(٢)</sup> ، ويحكم فى مثل ذلك لما بعد (إلى) بعدم الدخول<sup>(٣)</sup> حملاً على الغالب فى البابين ، هذا هو الصحيح فى البابين<sup>(٤)</sup> ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الإتفاق فى حتى العاطفة لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو .

والثالث : أن كلاً منهما قد يتفرد بمحل لا يصلح للآخر .

فما إنفردت به (إلى) أنه يجوز (كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو) أى هو غايته كما جاء فى الحديث (أنا بك وإليك) و (سرت من البصرة إلى الكوفة) ولا يجوز : حتى زيد ، وحتى عمرو ، وحتى الكوفة ، أما الأولان<sup>(٥)</sup> فلأن حتى موضوعة لأفادة تقضى الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية ، وإلى ليست كذلك وما الثالث فلضعف حتى فى الغاية ، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية<sup>(٦)</sup> .

(١) البيت من البسيط والشاهد وجود قرينة تقتضى عدم دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها وهو دعاء الشاعر أن يظل الخير مقطوعاً عن الأرض التى نسبت إليهم فلا يسقيها المطر .

(٢) أى إذا وجدت القرينة أو انعدمت حمل على الدخول أى دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها .

(٣) إذا وجدت القرينة أو انعدمت فى حال الحركة إلى ألا يدخل ما بعدها فيما قبلها بعكس (حتى) .

(٤) أى باب (إلى) وباب (حتى) .

(٥) أى المثال الأول (حتى زيد) والمثال الثانى (حتى عمرو) .

(٦) ابتداء الغاية الذى يستفاد من الحرف (من) . وإذن فإن (إلى) تتفرد فى الاستعمال عندما لا يقضى الفعل شيئاً فشيئاً .

وما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو (سرت حتى أدخلها) وذلك بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز : سرت إلى أدخلها وإنما قلنا أن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس<sup>(١)</sup>.

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان : مرادفه إلى نحو : (سرتي يرجع إلينا موسى)<sup>(٢)</sup> ومرادفه كى التعليقية نحو (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم)<sup>(٣)</sup>، (هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا)<sup>(٤)</sup>، وقولك : (أسلم حتى تدخل الجنة) ويحتملها (فقاتلوا التي تبتغي حتى تفرغ إلى أمر الله)<sup>(٥)</sup> ومرادفه إلا في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قوله سيبويه في تفسير قولهم (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في (وما يعلمان من أسد حتى يقول)<sup>(٦)</sup>، والظاهر في هذه الآية خلافه<sup>(٧)</sup>، وأن المراد معنى الغاية فم هو ظاهر فم أنشد ابن مالك في

(١) أى أن حتى تخفض الاسم الذى بعدها، ومن لم لا يجب أن يكون عاملة في الفعل كذلك فإن الناصب للفعل بعدها هو (أن) مضمرة وجوبا. على أن القاعدة التي أوردها ابن هشام من أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال يرد عليها نحو أى رجل تضرب أضرب فإن شرطية جازمت العمل وهي في الوقت نفسه مضافه جرت ما بعدها.

(٢) آية ٩١ من سورة طه.

(٣) آية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٤) آية ٧ من سورة المائدة.

(٥) آية ٩ من سورة الحجرات.

(٦) آية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٧) أى بخلاف الاستثناء.

قوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل<sup>(١)</sup>

وفى قوله :

والله لا يذهب شيخى باطلاً حتى أبير ملكاً وكساهلاً<sup>(٢)</sup>

لأن ما بعدهما ليس غايه لما قبلها ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) إذ زمن الميلاد لا يتناول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه التعليل ولك أن تخرجه على أن فيه محذوفاً، أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.

ولا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب، نحو (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى)<sup>(٣)</sup> وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول)<sup>(٤)</sup> الآية : فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع بعد

(١) البيت من الكامل ومحل الشاهد فيه استعمال (حتى) بمعنى (إلا) والبيت للمقنع الكندي.

(٢) البيت من الرجز وقاله امرؤ القيس حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وشيخى يعنى أباه، وأبير :

أهلك ومالك وكاهل : قبيلتان، ومحل الشاهد استعمال (حتى) بمعنى (إلا).

(٣) آية ٩١ من سورة طه ومحل الشاهد أن رجوع موسى عليه لسلام كان مستقبلاً بالنسبة للزمن الذى تكلموا فيه، والنسبة لعبادتهم العجل لذلك وجب نصب ما بعد حتى.

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة والشاهد أن ما بعد حتى يجوز فيه وجهان : الأول النصب وهى قراءة الجمهور فيكون ما بعد حتى مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال والثانى الرفع وهى قراءة نافع فيكون الفعل بعدها حال مقارن لما قبلها فيكون الأخبار بشيئين الزلزال والقول، وذلك نظير قولك (مرض زيد حتى لا يرجونه).



(حتى) إلا إذا كان حالاً، ثم أن كانت حالته بالنسبة إلى زمن المتكلم فالرفع واجب، كقولك : (سرت حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حالته ليست حقيقه - بل كانت محكية - رفع وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حيثئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

وأعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدهما أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا، والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها، فلا يجوز (سرت حتى تطلع الشمس) ولا (ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها) أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ولا يجوز (أيهم سار حتى يدخلها) و (متى سرت حتى تدخلها) لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان وأجاز ألا خفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابياً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك، والثالث أن يكون فضله، فلا يصح في نحو (سيرى حتى أدخلها) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو (كان سيرى حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت (سيرى أمس حتى أدخلها) جاز الرفع إلا أن علقتم أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

الثاني<sup>(١)</sup> من أوجه حتى : أن تكون عاطفه بمنزلة الواو، إلا أن بينهما

(١) الأول هو . أن تكون حرفاً جارياً بمنزلة إلى ....

فرقا من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط، أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره، والثاني : أن يكون اما بعضاً من جمع<sup>(١)</sup> ك (قدم الحاج المشاة) أو جزءاً كل نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها.

ويمتنع أن تقول (حتى ولدها) والذي يضبط لك ذلك<sup>(٢)</sup> أنها تدخل حيث يصبح دخول الاستثناء<sup>(٣)</sup>، ويمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز (ضربت الرجلين حتى أفضلهما)<sup>(٤)</sup> وإنما جاز (حتى نعله القاهما) لأن القاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله والثالث : أن يكون غاية لما قبلها أما في زيادة أو نقص، فالأول نحو (مات الناس حتى الأنبياء)<sup>(٥)</sup>، والثاني نحو (زارك الناس حتى الحجامون)<sup>(٦)</sup>، وقد اجتماعاً في قوله :

قهرناكم حتى الكمأة فأنتم تهابونا حتى بنينا الأصاغرا<sup>(٧)</sup>

الفرق الثاني : أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن

(١) أى أن يكون معطوفاً ....

(٢) أى يضبط صحة العطف به.

(٣) الاستثناء المتصل.

(٤) أى لأنه لا يصح الاستثناء، فلا تقول (ضربت الرجلين إلا أفضلهما) لأن شرط الاستثناء المتصل أن يكون ما قبل إلا شاملاً لما بعدها ظهوراً لا نصاً فلا يجوز ضربت الرجال إلا أفضلهم جاز (شرح السوقي).

(٥) الأنبياء بالرفع فهم زيادة في الشرف عن باقي الناس.

(٦) الحجامون لأنهم أنقص قدرأ من الناس.

(٧) البيت من الطويل والكمأة جمع كام وهو الشجاع وفي البيت شاهدان العطف به حتى على الأكثر شرفاً (حتى) الكمأة، والمعطف بها على الأقل منزلة (حتى بنينا الأصاغرا).

يكون جزاء مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو صحيح وزعم ابن السيد في قوله امرئ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان<sup>(١)</sup>  
فيمن رفع (تكل) أن جملة (تكل مطيهم) معطوفة بحتى على سريت بهم.

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، فرقاً بينها وبين الجارة فنقول : (مررت بالقوم حتى يزيد) ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو (عجبت من القوم حتى بنيهم) وقوله :

جود يحنك فاض الخلق حتى بائس دان بالرساء دينسا<sup>(٢)</sup>

وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال : هي جاره، إذ لا يشترط في تالي الجاره أن يكون بعضاً أو كبعض بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا (أعجبتني الجارية حتى ولدها) قال : وهي في البيت محتملة، انتهى وأقول : أن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من إمتناع (أعجبتني الجارية حتى ابنها) امتناع (عجبت القوم حتى بينهم)

(١) البيت من الطويل، والسرى هو السير ليلاً والأرسان جمع رمن وهو الحبل ومحل الشاهد أن ابن السيد البطلوس وهو من تلمذة الأندلس زعم أن هناك من يرفع تكل ففكون حتى عاطفه على جملة وهذا شاذ.

(٢) ملخص هذا أن ابن الخباز أطلق إعادة الخافض في معطوف (حتى) سواء أكانت للجرام للعطف لكن ابن مالك اشترط في إعادة الخافض أن يكون (حتى) جارة أما إن كانت عاطفة فلا يعاد الخافض، والبيت من الخفيف ومحل شاهده أن (حتى) فيه عاطفة فلم يبد الخافض (حتى) بائس، والبائس الشديد القوى.

لأن اسم القوم يشمل أبنائهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن نخل فيه (إلى) محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو (اعتكف فى الشهر حتى فى آخره) بخلاف المثال والبيتين السابقين وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه : العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البته، ويحملون نحو (جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيلك) على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل<sup>(١)</sup>.

الثالث من أوجه حتى : أن تكون حرف ابتداء، أى حرفاً تبدأ بعده الجملة أى تستأنف، فيدخل على الجملة الإسمية، كقول جرير :

فما زالت القتلى نمع دماءها      بدجله حتى ماء دجله أشكل<sup>(٢)</sup>

وقال الفرزدق :

فواعجباً حتى كليب تسبى      كأن أباهما نهشل أو مجاشع<sup>(٣)</sup>

ولابد من تقدير محذوف قبل حتى فى هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له أى فواعجباً يسبى الناس حتى كليب تسبى، وعلى الفعلية<sup>(٤)</sup> التى

(١) العامل فى المثال الأول الفعل (جاء)، وفى الثانى الفعل (رأى) وفى الثالث حرف الجر الياء.

(٢) البيت من الطويل : و (نمغ) لرمى. دجله بكسر الدال وفتحها أشكل اشتغل فيها البيضاء بالحمرة. ومحل الشاهد الإتيان بجملة بعد حتى على أنها حرف ابتداء وما بعده مستأنف.

(٣) البيت من الطويل : وكليب من يربوع رهط جرير، ونهشل وتمتع رهط الفرزدق. وشاهده كشاهد سابقه. وأعجباً نداء. عجباً منادى مندوب، منصوب بفتح مقدرة لأنه مصاب إلى ياء المتكلم التى حذفت لاتصاله باللف الندة.

(٤) أى فتدخل على الجملة الفعلية.

فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله (حتى يقول الرسول) برفع يقول :  
وكقول حسان :

يَغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كَلَابِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ<sup>(١)</sup>

وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو (حتى عفوا وقالوا)<sup>(٢)</sup> . وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة، وإن بعدها أن مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً وفيه تكلف أضمار من غير ضرورة، وكذا قال في حتى الداخلة على إذا في نحو (حتى إذ فشلت وتنازعت)<sup>(٣)</sup> أنها الجارة، وإن إذا في موضع جر بها<sup>(٤)</sup> وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء.

وإن إذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها<sup>(٥)</sup> والجواب في الآية محذوف، أي امتحنتم أو انقسمتم، بدليل (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد)<sup>(٦)</sup> أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك،

(١) البيت من الكامل ويمدح قوماً بالكرم فيقول يأتي الناس إليهم ولا تهر كلابهم من الهرير وهو صوت الكلاب عند البرد، فهي قد تعودت على غشيان الناس لدور أصحابهم ومحل الشاهد دخول حتى على الجملة الفعلية (حتى ما تهر كلابهم).

(٢) الآية ٩٥ من سورة الأعراف وتامها «ثم بدلنا مكان الحسنه حتى عفوا وقالوا قد مس أباءنا الضراء والسراء فأخلناهم بقتة وهم لا يشعرون».

(٣) «إذ تحسبونهم بإذنه حتى إذا فشلت وتنازعت في الأمر وعصيت من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة لم صرفكم عنه» (آية ١٥٢ / آل عمران).

(٤) وعلى هذا لا تكون (إذا) ظرفاً بل اسماً بمعنى الوقت مجزوراً بحتى والمعنى تقتلونهم (الحس : القتل) بإذن الله إلى وقت فشلكم أي جبنكم وخرفكم.

(٥) من المستقر عليه أن (إذا) تخفض شرطها وتنصب بجوابها.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة لقمان.

وأما قول ابن مالك إن (فمنهم مقتصد) هو الجواب فمبنى على صحة مجيء جواب لما مقروناً بالفاء، ولم يثبت، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذکور وهو (عصيتهم) أو (صرفكم) وهذا مبنى على زيادة الواو وثم لم يثبت ذلك.

وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله :

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان<sup>(١)</sup>

فيمن رواه برفع تكل، والمعنى حتى كلت، ولكنه جاء (بلفظ المضارع) على حكاية الحال الماضية كقولك (رأيت زيدا أمس وهو راكب) وأما من نصب حتى حتى التجارة كما قدمنا ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكل، أي إلى زمان كلال مطيهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام (حتى الثلاثة)، كقولك (أشلت السمكة حتى رأسها) فذلك أن تخفض حتى معنى إلى، وأن تنصب عنان معنى الراو، ولن ترفع على ابتداء<sup>(٢)</sup>، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

عممتهم بالندی حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذی رشاد<sup>(٣)</sup>

وقوله :

(١) سبق شرح هذا البيت ومحل الشاهد فيه دخول حتى في شطره الأول على الجملة الفعلية، وفي شطره الثاني على الجملة الاسمية.

(٢) والمعنى على الوجه الثالث : أكلت السمكة حتى رأسها مأكولة، فدخل الرأس في الأكل لا نزاع فيع على الثاني والثالث، وأما على الأول فيجوز على الخلاف في الآيتين (وأنشدها برؤوسكم وأرجلكم إلى الكمين) و «حتى مطلع الفجر».

(٣) البيت من البسيط ومعناه أن كرمك قد شملهم جميعهم، ولذلك فقد ماكتهم به من كان منهم غويًا أو رشيداً، ومحل الشاهد (حتى غواتهم) بالأوجه الثلاثة ولكل وجه معنى كما في أمثال (أكلت السمكة حتى رأسها).

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله واليزاد حتى نعلهُ ألقاهما  
ألا أن بينهما فرقاً من وجهين.

أحدهما : أن الرفع فى البيت الأول شاذ، لكون الخبر غير مذكور، ففى  
الرفع تهية العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت  
(حتى رأسها) بالرفع أن تقول (مأكول).

والثانى : أى النصب فى البيت الثانى من وجهين، أحدهما : العطف  
والثانى إضمام العامل على شريطه التفسير، وفى البيت الأول من وجه واحد.  
وإذا قلت (قام القوم حتى زيد قام) جاز الرفع والخفض دون النصب،  
وكان لك فى الرفع أوجه، أحدهما : الابتداء، والثانى : العطف والثالث  
إضمام الفعل والجملة التى بعدها خبر على الأول، ومؤكدة على الثانى،  
كما أنها كذلك مع الخفض وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة، وزعم  
بعض المخاربة أنه لا يجوز (ضربت القوم حتى زيد ضربته) بالخفض، ولا  
بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمام فعل، لأنه يمتنع جعل (ضربته)  
أو كذا لضربت القوم، وقال : وإنما جاز الخفض فى حتى نعله لأن ضمير  
(ألقاهما) للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للفعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية، خلفاً للزجاج وابن  
درستويه زعما أنها فى محل جر بحتى، ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن  
العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما فى تأويل المفردات، وأنهم إذا أوتقوا  
بعدها إن كسروها فقالوا (مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) والقاعدة أن  
حرف الجر إذا دخل على أن فتحت همزتها نحو (ذلك بأن الله هو  
الحق) (١).

(١) الآية ٦ من سورة الحج.





رابعاً

أبحاث للمؤلف



## الإعراب والفقه

نتقل الآن إلى وجهة أخرى من وجهات البحث وهي تأثير الإعراب في الأحكام الشرعية وتوجيهها. فالمعروف أن المعاني تختلف باختلاف وجوه الإعراب، والمعروف أيضاً أن الفقهاء كلهم كانوا على دراية واسعة بالنحو واللغة، الأمر الذي كان يمكنهم من التفرقة بين الأساليب المختلفة مما صغر هذا الاختلاف، ومن الفقهاء من كان يعتز اعتزازاً بالغاً بالنحو وبمعرفة به، ويتخذونه نبراساً يهتدى به إلى العلوم الأخرى فهذا الإمام الشافعي مثلاً يقول : «من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم»<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً : «لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو»<sup>(٢)</sup> وكان أبو عمر الجرمي يدل بمعرفة بالفقه والنحو معاً وكان يقول : «أنا أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه» وكان يقول «سلوني عما شئتم من الفقه فأني أجيبكم على قياس النحو» فقالوا له : ما تقول في رجل سها في الصلاة سجدتى السهو فسها؟ فقال : لا شيء عليه فقالوا له : من أين قلت ذلك؟ قال : «أخذته من باب الترخيم، لأن المرخم لا يرخم»<sup>(٣)</sup>.

ويربط ابن هشام بين جواز يصلي الحاج عن غيره ركعتين الطواف، وبين حذف الفاء في خبر (أما) مع أنها واجبة الذكر، كقوله تعالى : «فأما الذين

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ص ٢٣١.

(٢) هو صالح ابن اسحق، أخذ عنه المبرد، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، وتوفي سنة ٢٢٥ هـ (بقيته الوفاء ص ٢٦٨).

(٣) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ص ٢٥١ : ٢٥٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. الكويت سنة ١٩٦٢ م.

آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم، وإنما الذين كفروا فيقولون...<sup>(١)</sup> يربط ابن هشام بين هذا وذاك بقوله : فإن قلت : قد حذفت الفاء في التنزيل في قوله تعالى : «فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم»<sup>(٢)</sup> . قلت : الأصل (فيقال لهم أكفرتهم) فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبخته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاج من غيره، يصلى عنه ركعتين الطواف، ولو صلى أحد من غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup> .

وإن الأنباري يصنف كتابه «الأنصاف في مسائل الخلاف بين نحوي البصرة والكوفة» ليكون على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة<sup>(٤)</sup> بل أنهم يشترطون في مفسر القرآن، وهو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، أن يكون ملماً بقواعد النحو والصرف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ومعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

فلا عجب والحال هكذا - أن يتدخل الإعراب تدخلاً ملحوظاً في بعض المسائل الفقهية ويوجهها توجيهات متباينة تبعاً لاختلاف وجوه الإعراب. واختلاف الأحكام الشرعية - التي يسببها اختلاف وجوه الإعراب - ليست إختلافات طفيفه، بل هي إختلافاً جوهريه تمس كيان الأحكام نفسه.

من ذلك ما ذكر في حكم الميراث الذي أوجبه الآيه «للمذكر مثل حظ

(١) آية ٢٦ من سورة البقرة.

(٢) آية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٣) المعنى جـ ١ ص ٥٦.

(٤) مقدمة «الأنصاف في مسائل الخلاف» ص ٣.

الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك<sup>(١)</sup> فكلمه (فوق) ظرف متعلق بمحذوف صفة النساء، ولكن بعض النجاء حكم بزيادتها، وبذلك يتغير الحكم الشرعى فى الميراث بناء على هذه الزيادة، إذ يكون للبنتين ثلثا تركة المتوفى. وقال أبو العباس المبرد: أن فى الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين، وذلك أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت، علمنا أن للأنثيين الثلثين، واستدلوا - بالإضافة إلى ذلك بأن (فوق) جاءت زائدة فى قوله تعالى «فأضربوا فوق الأعناق»<sup>(٢)</sup> وقد رد القرطبي هذه الأقوال كلها بأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز فى كلام العرب أن تزداد لغير معنى وقوله تعالى «فأضربوا فوق الأعناق» هو الفصيح، وليست (فوق) زائدة، بل هى محكمة للمعنى، لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام دون الدماغ<sup>(٣)</sup>.

ونحن لا يعنينا هنا مناقشة هذه الأحكام الشرعية من حيث عدد الإناث أهما إثنان، أم أكثر من ذلك؟ فهذا ليس مجال البحث، ولكن نود أن نبين أن إختلاف الإعراب فى كلمة (فوق) ترتب عليه إختلافات جوهريه فى الأحكام الفقهية.

مسألة أخرى تتصل بحكم الشرع فى الخنزير: أهو محرم كله: لحمه وشحمه وغضروفه وعظمه وجلده أم أن لحمه ليس غير هو المحرم بدليل الآية الكريمة «قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه، إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به»<sup>(٤)</sup>

(١) آية ١١ من سورة النساء.

(٢) آية ١٢ من سورة الأنفال.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ٦٣.

(٤) آية ١٤٥ من سورة الأنعام.

فهذا الحكم يتوقف على ما يعود إليه الضمير فى (فإنه رجس) أيعود إلى أقرب مذكور فيكون الخنزير كله محرماً أم يعود على المضاف وهو (لحم) فيكون اللحم دون غيره محرماً. يقول أبو حيان الأندلسى فى ذلك عندما تعرض لهذه الآية : الظاهر أن الضمير فى (فإنه) عائد على لحم الخنزير. وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائد على (خنزير) فإنه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح. وغرضى (أى ابن حزم) بأن المتحدث عنه إنما هو اللحم، وجاء ذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه، لا أنه هو المتحدث عنه المطوف<sup>(١)</sup>.

وإذاً فإن أبا حيان يرى عودة الضمير على (لحم) دون أقرب مذكور لأن هذا الأقرب فضلة وهو المضاف إليه : خنزير، أما المتحدث، عنه الذى يجب أن يعود عليه الضمير حتى إن لم يكن الأقرب فهو (لحم). ويؤيد أبو حيان رأيه هذا عند تعرضه للآيتين الثامنة والتاسعة والثلاثين من سورة طه إذا أوحينا إلى أمك ما يوحى. أن أقدفيه فى التابوت، فاقد فيه فى آليم، فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدولى وعدوله، حيث يقول : ولتقابل أن يقول ان الضمير إذا كان صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب أرجحاً. وقد نص النحويون على هذا فعوده على التابوت فى قوله «فاقد فيه اليم، فليلقه اليم» أرجح.

والجواب أنه إذا كان أحدهما هم المتحدث عنه، والآخر فضلة كان عوده على المتحدث عنه أرجح، ولا يلتفت إلى القرب. ولهذا ردنا على أبى محمد بن حزم - فى دعواه : أن الضمير فى قوله (فإنه رجس) عائد على خنزير، لا على لحم لكونه أقرب مذكور، فيحرم لذلك شحمه وغضروفه

(١) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٤١ لأبى حيان القاهرة ١٣٧٨ هـ.

وعظمه وجلده - بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير<sup>(١)</sup>.

وما يتصل بأحكام تأجيل الدين وهل لأهل الربا خاصة أو أن التأجيل للمعسر أياً كان بصفة عامة، هذه الأحكام مرهونة برفع أو بنصب (ذو) من الآية الكريمة.

«وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة»<sup>(٢)</sup> فيرى القرطبي أن قراءة الرفع (ذو) في هذه الآية بمعنى : وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين، وارتفع (ذو) بكان التامة التي بمعنى وجد أو حدث، وبذلك تكون الآية لكل معسر ينظر (أى يصبر عليه) في الربا والدين كله. ولو كان في الربا خاصة لكان الوجه، بمعنى (إن كان الذى عليه الربا ذا عسرة). وقال ابن عباس وشرح : ذلك في الربا خاصة، فأما الديون وسائر المعلومات، فليس فيها نظرة، بل يؤدى إلى أهلها، أو يحبس فيه حتى يوفيه، واحتجوا بقوله تعالى «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» قال ابن عطية : فكانوا هذا القول يترتب إذا لم يكن فقر مدقع وأما مع العدم والفقر الصريح فالحكم هو النظرة ضرورية<sup>(٣)</sup>.

وإذن فهناك وجهان لإعراب (ذو) الأول : رفعها وهذا يؤدى إلى تأجيل الدين للمعسر بصفة عامة، والثاني نصبها فيكون التأجيل للمعسر من أهل الربا دون غيره، حيث إن السياق القرآني كان يتناول مسائل الربا.

وكذلك نرى أن اختلاف التقدير النحوى يؤدى إلى الخلط بين الاستثناء والنسخ، ففي قوله تعالى : «والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم ترأنهم فى

(١) آية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٧٢.

(٣) آيات ٢٢٤ / ٢٢٧ من سورة الشعراء.

كل وإد وإد يهيمون وأنهم يقولون مالا يفعلون؛ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات»<sup>(١)</sup>.

قال القرطبي : وروى الضاحك عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : «والشعراء يتبعهم الغاؤون» منسوخ بقوله «إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» قال المهدوي : وفي الصحيح عن ابن عباس أنه استثناء<sup>(٢)</sup>. ويرى أبو جعفر النجاشي أن الكلام عام، الغاؤون هم الكفار فاستثنى منهم المؤمنين، وهذا قول صحيح في العربية وهو الذي تسميه العرب استثناء لا نسخاً وتقول : جائي القوم إلا عمراً، ولا يقال : هذا نسخ<sup>(٣)</sup>.

وأظهر من هذه الآية في اختلاف الحكم بالنسخ الآية السادسة من سورة المائدة، حيث يترتب على اختلاف حركة الإعراب (نصب أو رفع أو جر) اختلاف الحكم بالنسخ، ففي قوله تعالى «با أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» نجد أن هناك قراءتين في (أرجلكم) الأولى بالنصب وبه قرأ نافع وابن عامر والكسائي، وعامل النصب فعل الأمر (فاغسلوا). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة بالخفض عطفاً على (رؤوسكم) وعلى ذلك فإن قراءة النصب توجب الغسل للرجلين كما هو واجب للوجه، في حين أن قراءة الخفض توجب المسح للرجلين كما هو واجب للرأس. قال قوم في قراءة من قرأ (وأرجلكم) بالخفض : أنه منسوخ بفعل النبي ﷺ<sup>(٤)</sup> وفسر

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١٣ ص ١٥٣.

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٠٤ لأبي جعفر النجاشي. المكتبة الإسلامية بجوار الأزهر الشريف بالقاهرة سنة ١٩٣٨م.

(٣) السابق ص ١٢٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٩١.



القرطبي ذلك بأن الغسل هو الثابت من فعل النبي ﷺ واللازم من قراءة في غير ما حديث وقد رأى قوماً يتوضئون، وأعقابهم تلوح فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار اسبغوا الوضوء «فدل على وجوب غسلها»<sup>(١)</sup>.

وإذن فقد أثر عن الرسول ﷺ الغسل، وفي ذلك يقول الفراء : حدثني محمد بن أبياس القرشي عن أبي اسحق المهداني عن رجل عن علي أنه قال : نزل الكتاب بالمسح والسنة بالغسل. قال الفراء : وحدثني أبو شهاب عن رجل عن الشعبي قال : نزل جبريل بالمسح على محمد ﷺ عليهما وعلى جميع الأنبياء. قال الفراء السنة الغسل<sup>(٢)</sup>.

هذه الأقوال - إذن - بعضها ينسب إلى الرسول ﷺ أنه كان يمسح على رجليه، وبعضها ينسب إليه أنه كان يغسلها فإذا صح أن السنة الغسل فإن قراءة الآية بالخفض «وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم» تعني مسح الرجلين وبذلك يكون في الآية نسخ لما كان في السنة. أما من قرأها بالنصب، أي غسل الرجلين عطفاً على (وجوهكم) فليس في الآية نسخ، بل هي مطابقة لما جاء في السنة.

ولكن أمر النسخ لا يؤخذ هكذا بمثل هذه البساطة، لأن النسخ أمر له خطورته، فإلغاء حكم وإتيان آخر بدله ليس من السهولة بحيث نوقفه على أمر الإعراب والمناسب هو أن نورد ما قاله ابن النباري «المسح في اللغة يقع على الغسل، ومنه يقال تمسحت للصلاة أي توضأت». وقال أبو زيد الأنصاري - وكان من هذا الشأن بمكان : المسح خفيف الغسل فبينت السنة أن المراد بالمسح في الرجل هو الغسل<sup>(٣)</sup>.

(١) معاني القرآن ج ١ ص ٣٠٢ دار الكتب سنة ١٩٥٥ م.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٥. الهيئة المصرية للنشر ١٩٦٩ م.

(٣) معنى البيب ابن هشام ج ٣ ص ٣٥٤.

وفي هذه الآية أيضاً اختلاف في مباحث فقهيه أخرى نتجت عن اختلاف النحاء في وظائف حروف المعاني فمن ذلك :

حرف العطف في الآية وهو الواو، قال بعض النحاة ومنهم قطرب والريعي والقراء وتعلب : أنها تفيد الترتيب<sup>(١)</sup>، واستدل الدينوري على ذلك بأن الترتيب في اللفظ يستدعي شبيهاً والترتيب في الوجود صالح له فوجب العمل عليه<sup>(٢)</sup>.

والشافعية يستندون إلى هذا الرأي فيرون وجوب الترتيب؟ يقول العكبري : قيل (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى ﴿ويزدكم قوة إلى قوتكم﴾<sup>(٣)</sup> وليس هذا المختار، والصحيح أنها على بابها، وأنها الإتهاء الغايه، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة، وليس بينهما تناقض، لأن (إلى) تدل على إتهاء الفعل ولا يتعرض لنفي المحدود إليه، ولا بإثباته. ألا ترى أنك إذا قلت سرت إلى الكوفة، فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها، وأن تكون دخلتها، فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن مناقضاً لقولك سرت إلى الكوفة فعلى هذا تكون (إلى) متعلقة (باغسلوا)<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى : ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم علم الله أنكم متذكرونهم ولكن لا تواعدوهن سرا﴾<sup>(٥)</sup> ملحظ لطيف فإن المعربين على أن (سراً) مفعول به ليست حالاً أو صفة لمصدر محذوف. وما ذلك إلا أن (سراً) بمعنى نكاحاً فكان المعنى (لا

(١) معجم الهوامع شرح شمع الجوامع للسيوطي ج ٢ ص ١٢٩ دار المعركة بيروت دون تاريخ.

(٢) آية ٥٢ من سورة هود.

(٣) إعراب القرآن على حاشية الجمل ج ٣ ص ٣٩١

(٤) آية ٢٣٥ من سورة البقرة.

(٥) حاشية الجمل على الجلالين ج ١ ص ١٩١

تواعدوهن (نكاحاً) وفي ذلك الإعراب توافق مع التشريع بأن عقدة النكاح مشروطة بالإعلان، وتقدير المعربين (نكاحاً) في مقابلة كلمة (سراً) تقدير مقبول ومناسب، لأن النكاح سمي (سراً) لأن مسببه الذي هو الوطء مما يسره<sup>(١)</sup>. بمكس الخطبة فإنه مما يجوز التعريض أى التاريخ والإشارة.

ولا يتوقف تدخل الإعراب فى الأحكام الفقهي المستمدة من المصدر الأول، للتشريع، وهو القرآن بل يمتد هذا التدخل أيضاً حتى يشمل الأحكام الوضعيه التي هي من صنع البشر، فمن ذلك ما حدث لأبى يوسف القاضي عندما اجتمع هو والكسائي عند الرشيد، وأخذ أبو يوسف يذم النحو ويسخر منه، فقال له الكسائي وقد أراد أن يعلمه فضل النحو : ما تقول فى رجل قال لرجل : أنا قاتل غلامك، وقال له آخر : أنا قاتل غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال أبو يوسف : آخذهما جميعاً فقال له الرشيد : أخطأت. وكان له علم بالعريه فاستحيا، وقال : كيف ذلك؟ قال : الذى يؤخذ بقتل الغلام الذى قال : أنا قاتل غلامك بالإضافة، لأنه فعل ماض. وأما الذى قال : أنا قاتل غلامك بالنصب، فلا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل : ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾، فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه (غداً)، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العريه والنحو<sup>(٢)</sup>.

ولنتظر فى الرفع والنصب فى كلمة (ثلاث) من هذا البيت فإن حركة الإعراب تبين عدد مرات الطلاق التي وقعت :

فأنت طلاق<sup>(٣)</sup> والطلاق عزيمة (ثلاث) ومن يخرق أعق وأظلم

(١) الأنبياء والنظائر للسيوطي ج ٣ ص ٢٢٤ ط الهندسة ١٣٥٩ هـ.

(٢) أنت طلاق بمعنى أنت طالق، أو أنت ذات طلاق.

(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٣٨.

فقد بعث الرشيد إلى أبي يوسف القاضي يسأله عن عدد مرات الطلاق في حالة نصب (ثلاث) وفي حالة (رفعها) فبعث هذا بدوره إلى الكسائي الذي رأى أن من نصب (ثلاثاً) فإن الطلاق يقع ثلاث مرات، فكأنه قال : أنت طالق ثلاثاً، وجعله (الطلاق عزيمة) مبتدأ وخبر جملة معترضة، وأما من رفع هذه الكلمة فيكون الطلاق وقع منه مرة واحدة فكأنه قال : (أنت طالق)، ثم استطرد فقال (والطلاق عزيمة ثلاث) (الطلاق) رفع بالابتداء، (وعزيمة) خبره، و(ثلاث) خبر ثان<sup>(١)</sup>.

---

(١) النشر في القراءات العشر - ج ١ ص ٢٤٠ للمحافظ أبي الخير الشهير بابن الجزري، مطبعة التجارب الكبرى بالقاهرة دون تاريخ.

## الوقف والإعراب

يرتبط كل من الوقف والإعراب بالآخر ارتباطاً وثيقاً، إذ إن الوقف يؤثر في المعنى، وهذا بدوره يؤثر في الإعراب، ومن ثم كان لازماً لمن يدرس الوقف في القرآن أن يكون ملماً بأوجه الإعراب المختلفة وما يستوجبها كل وجه من وقف في القراءة عند موضع معين. بل إن من المشتغلين بعلم القرآن من اتخذ الإعراب والفصائل النحوية مقياساً لبيان مواضع الوقف، ولبيان أنواعه. والوقف عنصر من العناصر الصوتية في الغه وقد عرفه ابن الجزرى بأنه قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله<sup>(١)</sup>.

ولأهمية الوقف، ولأنه يؤثر في المعنى والإعراب - كما سيحى - فإننا نجد كثيراً ممن النحاة والقراء - على السواء - قد كتبوا فيه وبينوا أنواعه وما يترتب عليه من إختلاف في المعانى والإعراب، فقد ذكر ابن النديم<sup>(٢)</sup> حمرة والفراء وخلف وابن الأنبارى وابن كيسان وغيرهم، ونسب لكل منهم كتاباً بإسم كتاب الوقف والابتداء وكذلك ذكر الزركشى أبا جعفر النحاس وابن عباد والدانى والعمانى - وهم من النحويين القراء، ولكل منهم مؤلف فى هذا الفن<sup>(٣)</sup>.

ومما يدل عل إهتمام المسلمين الأوائل بعلم الوقف فى القرآن أنهم كانوا يساؤون بين تعلم الوقف وتعلم القرآن نفسه، يدل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمر من أنهم كانوا يعلمون ما ينبغى أن يوقف عنده كما

(١) الفهرست ص ٣٤.

(٢) البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٤٢.

(٣) النشر فى القراءات العشر ج ١ ص ٢٢٥.

يتعلمون القرآن، ذلك المعنى متوقف على الموضع الذى يقف عنده القارئ، وربما يقف القارئ على موضع بخل بالمعنى ويؤدى إلى التعسف فى الإعراب، وفى ذلك يقول ابن الجزرى، ليس كل ما يتعسفه بعض المحررين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقضى وقفاً أو ابتداءً - ينبغى أن يعتمد الوقف عليه، بل ينبغى تحرى المعنى الآثم والوصف الأوجه<sup>(١)</sup>. ثم يأتى ابن الجزرى بأمثله من التعسف والتمحل فى الوقف الذى يؤدى إلى التعسف فى إعراب أيضاً، فمن ذلك أن يقف القارئ على (أنت) من الآية : «وأرحمنا أنت. مولانا فأصرنا»<sup>(٢)</sup> فتكون (أنت) تأكيداً لضمير الفاعل فى (أرحمنا) وتكون (مولانا) منادى بحرف نداء مع حذف . ومن ذلك أيضاً أن يقف على (لا تشرك) فى الآية «يا بنى لا تشرك». بالله أن الشرك لظلم عظيم<sup>(٣)</sup>. على معنى القسم.

ويصف ابن الجزرى هذا النوع من الأمثلة بقوله «كله تعسف وتحمل وتخريف للكلم عن موضعه»<sup>(٤)</sup>.

فهذا مما يبين أن لكل موضع من مواضع الوقف وجهاً خاصاً من وجوه الإعراب وأن التحليل فى مواضع الوقف يؤدى بدوره إلى التمثل فى وجوه الإعراب المختلفة، وإيجاد ما يتناسب من هذه الوجوه لموضع الوقف.

ويوثق ابن الأنبارى رابطه بين الوقف والإعراب مستخدماً الفصائل النحوية المزدوجة مقياساً لعدم الوقف، فلا يصح عنده الوقف على المضاف دون المضاف إليه ولا المنعوت دون نعتيه، ولا المؤكد دون توكيده، ولا

(١) آية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) آية ١٣ من سورة لقمان.

(٣) النشر فى القراءات العشر - ج ١ ص ٢٢٥.

(٤) الإيقان فى علوم القرآن للسيوطى - ج ١ ص ٨٤.

المعطوف دون المعطوف عليه ولا البذل دون مبدله، ولا أن أو كان أو ظن وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء ولا الموصول دون صلته<sup>(١)</sup>.

والنظر إلى الوقف وعدمه يؤثران في الإعراب في قوله تعالى : قال : الله على ما نقول وكيل<sup>(٢)</sup>. إذ يجب الوقف على (قال) وقفه لطيفة، لئلا يتوهم كون الاسم الكريم فاعلاً للفعل (قال)، وإنما الفاعل يعقوب عليه السلام. كذلك يجب الوقف على قوله «ولا يحزنك قولهم»<sup>(٣)</sup>. ويتبدى إن العزة لله جميعاً لئلا يتوهم أن الآية الأخيرة هي مقول قولهم في محل نصب بل هي مستأنفة<sup>(٤)</sup>. كذلك يجب الوقف على (عوجاً) من قوله تعالى «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً»<sup>(٥)</sup>، ثم يبتدىء فيقول «قيماً لينذر بأساً...»<sup>(٦)</sup>، لئلا يتخيل كون (قيماً) صفة (عوجاً) في حالة عدم الوقف، إذ العرج لا يكون قيماً. ومن قال في قوله تعالى : «وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم»<sup>(٧)</sup>، أن (ملة) منصوبة بنزع الخافض - أى (كلمة) - أو عمل فيها ما قبلها، لم يقف على ما قبلها<sup>(٨)</sup>.

ولقد أكد بعض العلماء الوقف على قوله تعالى «ولقد همت به»

(١) آية ٦٦ من سورة يوسف.

(٢) الآية ٦٥ من سورة يونس.

(٣) البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٤٥ بتصرف.

(٤) الآية الأولى من سورة الكهف.

(٥) الآية الثانية من سورة الكهف.

(٦) آية ٧٨ من سورة الحج.

(٧) البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٤٤ بتصرف.

(٨) آية ٢٤ من سورة يوسف.

والابتداء بقوله ﴿وهم بها﴾<sup>(١)</sup>، وذلك للفصل بين الخبرين<sup>(٢)</sup>، أى أن (الواو) فى الآية استثنائية وليست من باب العطف، لأنها لو كانت من باب العطف لكان يوسف وامرأة العزيز مشتركين فى ذنب واحد، وهو أنه هم بها تماماً مثلما همت هى به، ولكنه - عليه السلام هم بدفعها، أى شأى حذف مضاف، فى حين أنها همت به، أى أرادت الفاحشه معه لذلك نفى الآية التاسعة والعشرين من السورة نفسها يجب الوقف على قوله يوسف أعرض عن هذا والابتداء بقوله واستغفرى لذنبك فإنه بذلك يتبين الفصل بين الأمرين لأن يوسف أمر بالإعراض، وهو الصفح. عن جهل من جهل قدره، وأراد ضره، والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها، لأنها عملت بما يجب الاستغفار منه، ولذلك أمرت به<sup>(٣)</sup>.

وعن أبى كعب وعائشة وعروة بن الزبير وغيرهم أنه يجب الوقف على (إلا الله) من قوله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾. والراسخون فى العلم يقولون آمنا به<sup>(٤)</sup>. على أن الراسخين فى العلم لا يعلمون تأويله، وتكون الواو للاستئناف، والراسخون مبتدأ، وجملة يقولون خبره. وجرى قوم على عدم الوقف، وأن الواو للعطف على لفظ الجلالة، والمعنى أن تأويل المتشابه يعلمه الله الراسخون فى العلم<sup>(٥)</sup>.

ويبدو تحكيم صنعه الإعراب فى موضع الوقف من قوله تعالى ﴿لا

(١) البرهان فى علوم القرآن حد ١ ص ٣٤٦.

(٢) السابق حد ١ ص ٣٤٦ بتصرف.

(٣) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٤) حاشية الجمل عمل الجلالين حد ١ ص ٢٤٣.

(٥) آية ٩٢ من سورة يوسف.



تثريب عليكم» ثم يبدأ «اليوم يغفر الله لكم»<sup>(١)</sup>، فالوقف على (عليكم) بين أن الظرف (اليوم متعلق بالفعل (يغفر) وليس متعلقاً باسم (لا). والسبب في ذلك أنه - أى الظروف لو تعلق بتثريب لصار اسم (لا) عاملاً في الظرف، أى أنه حينئذ يكون شبيهاً بالمضاف فيجب نصبه وتنوينه، ولما كانت قراءة (تثريب) بالبناء على الفتح، وجب تعلق الظرف بالفعل (يغفر)<sup>(٢)</sup>.

والأكثر من ذلك أن تقسيمات الوقف عند القراءة مقيسة بمقياس الإعراب ولتلق نظرة على هذه التقسيمات مشفوعة بأحكام إعرابية حتى نتبين ذلك.

قسم القراءة الوقف إلى تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح، متروك<sup>(٣)</sup>. فالتام هو الذى لا يتعلق بشئ مما بعده فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده<sup>(٤)</sup> ومن مواضعه الوقف قبل ياء النداء، وفعل الأمر، والقسم ولأمره دون القول و (الله) بعد رأس كل آية<sup>(٥)</sup> والشرط ما لم يتقدم جوابه<sup>(٦)</sup>.

ويجب الوقف أيضاً عند انتهاء مقول القول، إذ لو وصلنا لتوهم السامع إن ما بعد ذلك داخل فى مقول القول نحو (وجعلوا أعزة أهلها أذلة)<sup>(٧)</sup> هنا

(١) منار الهدى فى الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأمشونى. طبعة المطبعة المصرية بيولاى سنة ١٢٨٦ هـ.

(٢) البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٥٠.

(٣) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ج ١ ص ٣٥٠.

(٤) رأس الآية هى كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع (البرهان ج ١ ص ٥٣).

(٥) البرهان ج ١ ص ٣٥١.

(٦) آية ٣٤ من سورة النمل.

وقف تام لأنه انقضى كلام بلقيس ثم قال تعالى (وكذلك يفعلون)<sup>(١)</sup>.

ويطلق السجائدي على الوقف التام اصطلاح الوقف اللازم<sup>(٢)</sup>، ويقيسه بمقياس الإعراب أيضاً، فعند قوله تعالى ﴿وما هم بمؤمنين﴾<sup>(٣)</sup> يلزم الوقف، إذ لو وصل بقوله يخادعون الله<sup>(٤)</sup> توهم السامع أن الجملة صفة لقوله (مؤمنين) ويترتب على ذلك إنتقاء الخداع عنهم، وتقرير الإيمان لهم خالصاً عن الخداع، كما نقول ك ما هو مؤمن مخادع. وكذلك يلزم الوقف عند قوله تعالى: ﴿سبحانه أن يكون له ولد﴾ فلو وصلها بقوله: ﴿أنه ما في السموات وما في الأرض﴾. لتوهم السامع أنه صفة لولد، وأن المنفى ولد بأن موصوف بأن له ما في السموات وما في الأرض، في حين أن المراد نفى الولد مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

والنوع الثاني وهو الوقف الكافي. وهو ما يكون منقطعاً في اللفظ متعلقاً في المعنى فيحسن الوقف عليه والإبتداء أيضاً بما بعده، ومواضعه محكومة أيضاً بإحكام نحويه، منها الوقف بين المعطوفات نحو حرمت عليكم أمهاتكم، وبناتكم، وأخواتكم<sup>(٦)</sup>، وكل رأس آية بعدها (لام كي) إلا بمعنى لكن، وإن (أن) المكسورة المشددة والإستفهام، (بل) و (إلا) المخففة و (السين) و (سوف) على التهديد و (نعم) و (كيلا) ما لم يتقدمهن قول أو قسم<sup>(٧)</sup>.

(١) البرهان ج ١ ص ٣٥١.

(٢) الثقان ج ١ ص ٨٤.

(٣) آية ٨ من سورة البقرة.

(٤) آية ٨ من سورة البقرة.

(٥) آية ١٧١ من سورة النساء.

(٦) الإثقان ج ١ ص ٨٤.

(٧) آية ٢٣ من سورة النساء.

والوقف الحسن هو الذى يحسن الوقف عليه ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده، كالوقف على (الحمد لله)<sup>(١)</sup> ثم الابتداء (رب العالمين)<sup>(٢)</sup> فلا يحسن الابتداء هنا، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح، لأنه تابع<sup>(٣)</sup>.

والنوع الأخير الوقف القبيح وهو مقيس بمقاييس النحو فلا يوقف على الموصوف دون الصفة، والزمخشري يجوز ذلك إذا كانت الصفة مقطوعة نحو «من شر الوسواس الخناس»<sup>(٤)</sup> هنا الوقف ثم يتدئ «الذى يوسوس»<sup>(٥)</sup> أن جعله القارئ على القطع بالرفع أو بالنصب<sup>(٦)</sup> ومن الوقف القبيح أيضاً الوقف على القول ثم الابتداء بمقول القول بما يوهم أن مقول القول حقيقة وليس قول الكفار نحو الوقف على «لقد كفر الذين قالوا»<sup>(٧)</sup> ثم يبدأ فيقول «أن الله هو المسيح بن مريم»<sup>(٨)</sup>.

ومثله فى القبح الوقف على «فبهت الذى كفر والله»<sup>(٩)</sup> مما يفهم منه عطف لفظ الجلالة على الاسم الموصول. وأقبح وشنع الوقف على النفى

(١) الإقنان حـ ١ ص ٨٤.

(٢) الآية الثانية من سورة الفاتحة.

(٣) البرهان حـ ١ ص ٣٥٢.

(٤) البرهان حـ ١ ص ٣٥٢.

(٥) آية ٤ من سورة الناس.

(٦) آية ٥ من سورة الناس.

(٧) الكشف حـ ٢ ص ٥٦٩ والرفع على أنه مبتدأ لخبر محذوف أى : هو الذى والنصب على

تقدير فعل : أعنى أو أخص.

(٨) آية ١٧ من سورة المائدة.

(٩) آية ٧٨ من سورة البقرة.

(١٠) آية ١٩ من سورة محمد.

دون حرف الإيجاب، نحو ﴿لا إله﴾ يقف ثم يبدأ ﴿إلا الله﴾<sup>(١)</sup> ونحو ﴿وما أرسلناك﴾<sup>(٢)</sup> يقف ثم يبدأ ﴿إلا مبشراً ونذيراً﴾<sup>(٣)</sup>.

ويزيد صاحب منار الهدى قسماً خاصاً من أقسام الوقف، وهو الوقف الجائز الذي يجوز الوقف عليه وتركه، وكلاهما - أى الوقف وتركه - مبنى على وجوه الإعراب فمن هذا القسم ﴿وما أنزلنا من قبلك﴾ وبالأخيرة ﴿هم يوقنون﴾<sup>(٤)</sup> يجوز الوصل بعد (قبلك)، لأن واو العطف تقتضى عدم الوقف، ويجوز أيضاً الوقف، لأن تقديم المفعول على الفعل يقتضى الوقف، فإن التقدير (يوقنون) بالأخيرة، لأن الوقف عليه يفيد معنى. ومن الوقف الجائز عند صاحب منار الهدى أيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح بن مريم﴾<sup>(٥)</sup> هنا الوقف ثم يستدأ ﴿رسول الله﴾<sup>(٦)</sup> على أنه منصوب بفعل مقدر لأن اليهود لم يقرؤا بأن عيسى رسول الله فلو وصفنا (عيسى بن مريم) بـ (رسول الله) لذهب فهم من لا مساس له بالعلم أنه من كلام اليهود - أى ضمن مقول القول - فيفهم من ذلك أنهم مقرّون أنه رسول الله، وليس الأمر كذلك. وهذا التعليل برقيه ويقتضى وجوب الوقف على (ابن مريم) ويرفعه ذلك إلى التمام<sup>(٧)</sup>.

وبعد، فلعلنا أوضحنا أن الوقف مرتبط بالإعراب كل الارتباط بل هو

(١) آية ١٠٥ من سورة الإسراء

(٢) آية ١٠٥ من سورة الإسراء

(٣) البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٥٣.

(٤) آية ٤ من سورة البقرة.

(٥) آية ١٥٧ من سورة النساء.

(٦) منار الهدى فى الوقف والابتداء ص ٩.

## أفعال متفرقة

فى هذا الفصل نُحاولُ أن نجمعَ من كتب اللغة والأدب الأفعالَ غيرَ المتصرفِ النى، لم يجمعها بابٌ واحدٌ من أبواب النحو، وهذه هى السمة المميّزة لأفعال هذا الفصل، ومن ثمّ جسمناها معاً، فهى ليس من النواسخ مثلاً حتى نجدها مجتمعةً فى بابٍ واحدٍ شأن عسى وليس وكاد وكرب ... أو الاستثناء كخلا وعدا وحاشا أو من أفعال الذم والمدح كنعم ونس وحبذا وساء. على أن بعض النحاة قد أتى ببعض هذه الأفعال مجتمعاً عندما تحدث من تقسيم الفعل إلى متصرف و (جامد)؛ أى غير متصرف، فالسيوطى مثلاً قبل أن يتحدث عن نعم ونس وحبذا ولاحبذا، ألم ببعض هذه الأفعال غير المتصرفة فقال "الفعل متصرفٌ وهو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، وهو كثير، وجامد بخلافه وهو معدود، ومنه غير ما مرّ فى النواسخ والاستثناء: قلّ للنفى المحض فترفع الفاعل متلوّاً بصفة .... ومنه تبارك من البركة وهذّك من رجل ... وسقط فى يده ... وكذّب فى الإغراء ويهبط أى يصيح ...." (١).

ولقد ذكر السيوطى أيضاً بعضَ هذه الأفعال فى المزهّر (٢) نقلاً عن التسهيل لابن مالك، قال: ابن مالك: "مُنِعَتُ التَّصَرُّفَ أفعالاً منها المثبتة فى نواسخ الابتداء وباب الاستثناء والتعجب ومايليه، ومنها (قلّ) النافية، و(تبارك) و (سقط فى يده) و (هذّك من رجل) و (عمرّتك الله) و (كذّب) فى الإغراء، و (ينبغى) و (يهبط) و (أهذّم) و (أهأء) بمعنى آخذ و (أعطى) و (هلّم) التميمية و (هأ) و (هأء) بمعنى خذ و (عمّ صباحاً) و (تعلم) بمعنى أعلم، وفى زجر الخيل أقدم وأقدم وهب وأرحب وهجد، وليس أصواتاً ولا أسماء أفعال لرفعها الضمائر البارزة، واستغنى غالباً بترك عن (ودّر) وبالترك عن الودّر والدّع، وزمما قبل ودّع وودّع

(١) الهمع ج٢ ص ٨٣، ومكان النقط شرح لبعض أحكام هذه الأفعال وستعرض لها بالتفصيل بعد قليل.

(٢) المزهّر ج٢ ص ٤٥.

وودر<sup>(١)</sup>.

ونحن في بحثنا هذا نحاولُ درسَ هذه الأفعال مبيّنين استعمالاتها وشواهدَها وآراءَ النحويين في كلِّ منها. والتتبعُ التاريخي لاستعمال هذه الأفعال أمرٌ بالغُ الصعوبة، ذلك أن العقلَ ينسى خطواتِ التطويرِ المعنوي التي مرّت بها، ونقولُ ينساها إذا افترضنا أنه عرّفها في يومٍ من الأيام، فللكلمات دائماً قيمةٌ حضورية actuelle، يعني أنها محدودةٌ باللحظة التي تستعمل فيها، ومفردةٌ بمعنى أنها خاصٌ بالاستعمال الوقتي الذي تستعمل خلاله<sup>(٢)</sup>.

ومع ذلك فسنحاول قدرَ جهدنا القاءَ الضوء على التتبع التاريخي لاستعمال هذه الأفعال أو بعضها.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقامد لابن مالك ص ٢٤٦ و ٢٤٧ تحقيق محمد كامل بيركات دار

الكتاب بصر سنة ١٩٦٧ م.

٢١ اللغة فندرس ص ٢٢٦ تنصرف.

## وذر - ودع

من هذه الأفعال الفعلان وَدَعَ، وَذَرَ فالمستعمل منهما الأمرُ دَعَ وَذَرَ والمضارع يَدَعُ وَيَذَرُ، أما وَدَعَ وَوَذَرَ الماضيان فلم يستعملَا، ونستطيع أن نقول إن هذين الفعلين شبه متصرفين من ناحية الاستعمال ليس غير، إذ إن القياس لا يأتي مجيء الماضي أيضاً، كما هو الحال في وَزَنَ زِنْ وَزَنَّا. يؤيد ذلك ما قاله ابنُ درستويه "واستعمال ما أعملوا من هذا جائزٌ صوابٌ، وهو الأصلُ بل هو في القياس الوجهُ، وهو في الشعر أحسنُ منه في الكلام لقلّةِ اعتياده، لأنَّ الشعرَ أيضاً أقلُّ استعمالاً من الكلام"<sup>(١)</sup>.

ويرى بعضُ اللغويين أنَّ استعمالَ وَذَرَ وَوَدَعَ ثَقِيلٌ لابتدائهما بالواو، وهو حرفٌ مستثقلٌ فاستُغْنِيَ عَنْهُمَا بما خلا منه وهو تَرَكَ<sup>(٢)</sup>.

وربما كان في هذا تعليلٌ لاستعمال وزن مع أن أولَّهما واو؛ إذ لا نجد بديلاً لها كما وجدنا بديلاً للفعلين وذر وودع وهو ترك.

وقد عوّل الشيخُ خالد الأزهرى على أن للفعلين وذر وودع بديلاً وهو ترك - عوّل على ذلك تعليله لعدم تصرفهما. قال "... والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإنَّ كانَ باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضى ترك" (شرح التصريح ٩٢/٢).

وهذا خطأ لأنَّ الفعلين متصرفان كما بينّا. إلا أنَّ الاستعمالَ هو الذي هجر الماضىَ منهما، وبقي المضارعُ والأمرُ. وفي ذلك يقولُ ابنُ جنى "فإنَّ كانَ الشئُ شاذاً في السماعِ مطرداً في القياسِ تحاميتَ ما تحامتِ العربُ من ذلك وجرئتَ في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من وذر وودع، لأنهم لم يقولوها ولا غرّو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمحهما فأما قولُ أبي الأسود:

(١) المزهر ج ٢ ص ٤٦.

(٢) المزهر ج ٢ ص ٤٦.

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ<sup>(١)</sup>  
فتشاد، وكذلك قراءة بعضهم (ما ودَعَكَ رُبُّكَ وما قلَى) بتخفيف الدال فأما  
قولهم: ودع الشيء يدع - إذا سكن - فاندع مسموع متبع، وعليه أنشد بيت  
الفرزدق:

وعضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْعَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ<sup>(٢)</sup>  
فمعنى لم يدع - بكسر الدال، أى لم يتدع ولم يثبث<sup>(٣)</sup> والاستغناء عن الشيء  
بالشئ نص عليه سيبويه فى مواضع من كتابه فيقول "فقد يستغنون عن الشيء  
بالشئ، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون فى بابه"<sup>(٤)</sup>.

ويقول "هذا باب يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ (ما أفعل فعله) وعن (أفعل  
منه) بقولهم (هو أفعل منه فعلا)، كما استغنى بتركت عن ودعت"<sup>(٥)</sup>.

ويقول ".... كما أَنَّ يَدْعُ عَلَى وَدَعْتُ، وَيَدَّرُ عَلَى وَدَّرْتُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلَا،  
اسْتَغْنَى عَنْهُمَا بِتَرَكْتُ"<sup>(٦)</sup>.

على أَنَّ بَيْتَ أَبِي الْأَسْوَدِ:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ<sup>(٧)</sup>

(١) سنحقق هذا البيت بعد قليل.

(٢) شرح ديوان الفرزدق، عبد الله إبراهيم الصاوى ص ٥٥٦ التجارية بمصر سنة ١٩٣٦ م.

(٣) الخصائص ج ١ ص ٩٩.

(٤) الكتاب ج ٢ ص ١٩١.

(٥) الكتاب ج ٢ ص ٢٥١.

(٦) الكتاب ج ٢ ص ٢٣٨.

(٧) هذا البيت أنشده ابن جنى فى خصائصه ج ١ ص ٩٩ كما سبق، ولم يحققه الأستاذ النجار  
محقق الخصائص فى هذا الموضع، غير أنه عاد وذكر فى ص ٢٦٦ من الجزء نفسه أن نسبة  
هذا البيت لأبى الأسود خطأ، وإنما قائله هو أنس بن زعيم اللبى فى عبيد الله ابن زياد بن  
أبيه، وكذلك عدل فى روايته بأن جعله:

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ



له دلالة كبيرة من حيث تتبع التاريخ لاستعمال الفعل (ودع) ذلك أننا إذا أضفنا إلى هذا البيت قراءة الآية الكريمة "مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى" (١) بتخفيف الدال وهي قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وابن أبي عبيدة (٢) وأضفنا أيضاً ما ورد في اللسان وفي حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَيَنْتَهِيَنَّ

وقد بحثت في الكتب التي ترجمت لأبي الأسود على أجد الحقيقة في هذا البيت، لأنني سأبني عليه حكماً، فبحثت في الأغاني للأصفهاني ج ١٢ ص ٣٠١، دار الثقافة بيروت ١٩٧٤، وأسند الغابه في معرفة الصحابة لابن الأثير، نسخة قديمة دون ذكر الناشر أو تاريخ النشر، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأثير: تحقيق إبراهيم السامرائي ص ١، دار المعارف ببغداد ١٩٥٩، ومراتب التحريين لأبي الطيب اللغوي ص ٦ نهضة مصر ١٩٥٥، فلم أجد ذكراً لهذا البيت في كل هذه المراجع التي ترجمت لحياة أبي الأسود. ثم بحثت في بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ج ٢ ص ٢٣ تحقيق محمد إبراهيم طبعه عيسى الحلبي ١٩٦٤، فلم أجد هذا البيت فيه، إلا أنني وجدت بيتين آخرين من نفس البحر (الرملي) والقافية:

لَا يَكُنْ بِرُقَا خَلْبَا      إِنْ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ  
لَا تَهْنِ بَعْدَ إِكْرَامِكَ لِي      فَشَدِيدُ عَادَةٍ مُتَتَوَّعَةٍ

وقد ورد هذا البيت في اللسان إلا أن فيه رواية أخرى وقائلاً آخر غير أبي الأسود. يقول صاحب اللسان "وهذا البيت، رَوَى الْأَزْهَرِيُّ عَنْ ابْنِ أَخِي الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ عُمَةَ أَنْشَدَهُ لِأَنَسِ بْنِ زَنِيمَ اللَّيْثِيِّ:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلْبَلِي مَا لَدْنِي      غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ  
لَا يَكُنْ بِرُقَاكَ خَلْبَا      إِنْ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ

وإذا عرفنا أن أنساً هذا قد قال البيت في عبيد الله بن زياد بن بيه الملقب بابن مرجانة، وعرفنا أيضاً أن عبيد الله توفي سنة ٦٧هـ، وأن أبا الأسود توفي سنة ٦٩هـ - إذا عرفنا كل ذلك فلا يهنا من قائل البيت بقدر ما يهنا الفترة التي قبل فيها وهي الستينات من القرن الأول.

(١) الآية الثالثة من سورة الضحى.

(٢) اللسان ج ١ ص ٢٦٣.

أقوامٌ عن ودّعهم الجمعاتِ أو ليُخْتَمَنَ على قلوبهم" أى عن تركهم إياها<sup>(١)</sup> -  
استنتجنا أن هذا الفعل (ودع) بصيغته الماضية وكذلك المصدر (ودّعاً) لم يكونا  
مهجورين فى فترة نزول القرآن الكريم وعلى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم،  
واستمر استعمالهما حتى السنين الأولى من النصف الثانى من القرن الأول، وبعد  
ذلك هُجِر استعمالهما ولم يبق مستعملاً إلا المضارع والأمر.

---

(١) اللسان ج ١٠ ص ٢٦٣.

## كُذِّبَ عَلَيْكَ

أما الفعلُ (كُذِّبَ) فَمَنْعِيٌّ أَنَّهُ متصرف: كُذِّبَ يَكْذِبُ كُذْبًا وكُذَابًا وكُذَابًا فهو كاذب وكذاب وكذوب<sup>(١)</sup>.

وأما (عليك) فهو جار ومجرور، هذه، هي النظر الأولى لهذا الأسلوب ولكنهم يعدونه من أساليب الإغراء، وقد جاء على هذا النمط أو هذه الصورة دون تغيير، وتكون الكلمة (كذب) في هذه الحالة فعلاً غير متصرف، لزم صورة واحدة وهي الماضي، و (عليك) يشبهونها بتلك التي تستعمل في الإغراء، كما في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم"<sup>(٢)</sup> فـعليك هنا اسمُ فعلٍ متقولٌ عن الجار والمجرور بمعنى الزم أو احفظ.

وربما استعمل الفعلُ (كذب) غير متعدي بالحرف، بل يجيء بعده المفتول به مباشرةً فيقال (كذبك) وذلك كقول عمر بن الخطاب حين جاء رجل يشكو النفرس "كذبتك الظهائر، أي بالمشى فيها، والظهائر جمع ظهيرة وهي شدة الحر"<sup>(٣)</sup>.

أما شواهد (كُذِّبَ عَلَيْكَ) فقول عمر أيضاً حين شكاه إليه عمرو ابن معد يكرب المَعَصَ (التواء عصب القدم) فقال له: كُذِّبَ عَلَيْكَ العسل. يريد العسلان وهي مشى الذئب، أي عليك بسرعة المشى، وقوله أيضاً: "كُذِّبَ عَلَيْكَ العمرة"، يكتب عليكم الحج، ثلاثة أسفار كذب عليكم قال ابن السكيت: بمعنى عليكم به، كـالـجـبـة نادرة جاءت على غير القياس. وقال "الأخفش الحج مرفوع به ومعناه نصب، لأنَّه يريد الأمر به كقولهم أمكنك الصيد، يريد أرمه"<sup>(٤)</sup>، أي أن المغزى به كان حشد النصب، ولكنه جاء بالرفع شاذاً على غير قياس. يقول الأصمعي في ذلك "معنى

(١) اللسان مادة ك ذ ب

(٢) المائدة آية ١٠٥.

(٣) اللسان مادة ك ذ ب ج ٢ ص ٢٠٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث لأبي السعادات بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ج ٤ ص ١٣

المطبعة الخيرية بمصر دون تاريخ

(كذب عليكم) معنى الإغراء أى: عليكم به، وكان الأصل نى هذا أن يكون نصب، ولكنه جاء عنهم بالرفع شاذاً على غير قياس<sup>(١)</sup>.

ونستطيع القول بأن هذا الأسلوب قد هُجر الآن، ولم يُعد مستعملاً التبد، وجميع شواهد - كما سيتضح بعد قليل - لم يتعد زمنها زمن الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين من بعده يدل على ذلك أن سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ<sup>(٢)</sup> أورد في كتابه كلمة (كذب) - من حيث تعلقها بأحكام نحوية أو لغوية - مرتين<sup>(٣)</sup>: الأولى، عندما أنشد بيت الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غلَسَ الظلام من الرباب خيالاً<sup>(٤)</sup>

وقد استشهد بهذا البيت على إتيان الشاعر بأمر منقطة بعد الخبر<sup>(٥)</sup>.

والثانية: عندما أنشد بيت خز بن لودان أو عنتر:

كذب العتيق وماء شرب بارد إن كذب سائلتي غبوقاً فاذهب<sup>(٦)</sup>

ولم يعلق سيبويه على البيت إلا بقوله يريد (فاذهبي)، وكان ذلك فى (باب وجوه القوافى فى الإنشاد)، ولم يذكر سيبويه أن (كذب) فى أول البيت قد أتت بمعنى الإغراء، وربما يكون سبب ذلك ندرة هذا الأسلوب على عهد سيبويه، بل انعدامه. صحيح أن سيبويه قد أورد البيت فى مقام غير مقام استعمال (كذب) للإغراء، ولكننا لا ننسى أن سيبويه من طبعه الاستطراد، والدخول فى موضوع جديد طارئ، ثم الرجوع إلى الموضوع الذى كان يبحثه

(١) الهمع ج٢ ص ٨٣.

(٢) اللسان مادة كذب ج٢ ص ٢٠٥.

(٣) عرفت ذلك من فهرس كتاب سيبويه الذى صنعه عبد السلام هارون ج٥ ص ١٦٩. الهيئة

المعاصرة للكتاب ١٩٧٧ م.

(٤) الكتاب ج١ ص ٤٨٤.

(٥) الكتاب ج١ أسفل هامش ٤٨٤ (الشتى).

(٦) الكتاب ج٢ ص ٣٠٢.

على أن الشتمى ذكر ذلك حيث قال:

"ومعنى (كذب العتيق) عليك به، وهى كلمة نادرة تغرى بها العرب فترفع ما مدها وتنصب"<sup>(١١)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإن هذا التعبير نادر الاستعمال فى عصره، مهجور الآن نام الهجر، إلا أن السؤال الذى يطرأ للباحث: ماعلاقة الفعل (كذب) سواء أكان تصرفاً أم غير متصرف بالاغراء أو بالوجوب، فنقول: كذب عليكم الحج، بمعنى يجب؟

ظلت أفكر فى هذا السؤال على أحدى بإجابة مقنعة، وقد رأيت أن العلاقة بين الكذب والإغراء، علاقة غريبة، والأسلوب نفسه نادر غير مألوف، وقد قال ابن فارس كلاماً قيماً فى هذا الصدد: "ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلى أن الذى انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، ولو جأنا جميع ما قالوه لجأنا شعر كثير وكلام كثير وأحرى بهذا القول أن يكون صحيحاً، لأننا نرى علماء اللغة يختلفون فى كثير مما قاله العرب، فلا يكاد واحد منهم يُخبر عن حقيقة ما خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان، ألا قرئ أنا نسألهم عن حقيقة قول العرب فى الإغراء: كذبتك كذا، وعما جاء فى الحديث من قوله: كذب عليكم الحج، كذب العسل، وعن قول القائل:

كذبت عليكم أوعدونى وعللوا بى الأرض والأقوام فردان مؤطب

وعن قول الآخر:

كذب العتيق وماء شرب بارد إن كتب سائلنى غبوقاً فاذهب

ونحن نعلم أن قول (كذب) يبعد ظاهراً عن باب الإغراء، وكذلك قولهم...<sup>(١٢)</sup>.

(١) الكتاب ج ٢ أسفل ص ٣٠٢.

(٢) المزهج ج ١ ص ٦٦ و ٦٧، والصاحب فى فقه اللغة وسنن العرب لأحمد بن فارس ص ٦٧ و

٦٨ تحقيق مصطفى السوى، بيروت ١٩٦٤، والبيت الأول - فى اللسان - خدش بن زهير

والبيت الثانى هو الذى أنشده سيبويه ج ٢ ص ٣٠٢.

ثم يذكّر بعد ذلك أمثلة أخرى في سعة اللغة وغريبها، لايهنا منها إلا أسلوب (كذب عليك)، ثم يعلق على كل ذلك قائلاً "وقد كَانَ لذلك كَلَّةٌ ناسٌ يعرفونه، وكذلك يعلمون معنى ما تَسْتَغْرِهُ اليَوْمَ...." (١).

فهذا الأسلوب إذا كان له تفسيره عند قائلية في الماضي بالرغم من استغرابنا إياه اليوم. ونحن هنا نجتهد، فنقدّم على استحيا تفسيراً له، لقد اشتهر القول بين العامة في عصرنا الحاضر "عليك الحرام تفعل كذا..." يقول العامي ذلك مخاطباً غيره أو قل مغرباً غير، وربما قال مغرباً نفسه أو مُثَمِّماً على الحرام أفعل كذا... "أليس هذا مشابهاً للأسلوب (كذب عليك)؟ بلى هو مشابه. فالأسلوب العامي يعني أن الحرام يحلّ بي إن لم أفعل كذا، والأسلوب الثاني يعني أن الكذب يكون على - أي أنى أكون كاذباً - إن لم أفعل كذا، والعلاقة بين الكذب والحرام علاقة وثيقة.

---

(١) الزهر ج١ ص ٧ و ٧١ والصاحبي ص ٧١ و ٧٢.

## تَبَارَكَ

يَرْجِعُ هذا الفعل إلى المادة ب ر ك، ومن هذه المادة: الْبَرَكَةُ أى النماء والزيادة، والتَّبَرُّكُ أى الدعاء للإتسان، فيقال بَرَكْتُ عليك تَبَرُّكاً، أى قلت : بارك الله عَلَيْكَ. وفى التَّشْهيد "السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته" البركات أى السعادة<sup>(١)</sup>.

وَتَبَارَكَ على وزن تفاعل مثل تقاتل، وكان القياسُ أن يكون متصرفاً مثله، ولكنه جاء "غير متصرف" فلا يأتى منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل، وهو بمعنى تمظّم وتَجَدَّد وارتفع<sup>(٢)</sup>. وقد ذكر السبوطى هذا الفعل مع الأفعال التى لا تتصرف<sup>(٣)</sup>. وكذلك ذكره ابن مالك<sup>(٤)</sup>. وقد استعمل القرآن الكريم كثيراً من اشتقاقات هذه المادة كقوله تعالى: "وَجَعَلَ فِيهَا رِوْاسٍ مِّنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا"<sup>(٥)</sup>. و "فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنَ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلُهَا"<sup>(٦)</sup>. و "اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ"<sup>(٧)</sup>. و "وهذا ذِكْرُ مَبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ"<sup>(٨)</sup>.

ولكنه لم يستعمل الفعل تَبَارَكَ إلا مُسْتَنْدِئاً إلى الله سبحانه وتعالى فى كل المواضع التى ذُكِرَ فيها وهى:

- 
- (١) اللسان مادة ب ر ك ج ١٢ ص ٢٧٥.
  - (٢) حاشية الجمل على الجلالين ج ٢ ص ١٥٠.
  - (٣) همع الهوامع ج ٢ ص ٨٣.
  - (٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٢٤٦، تحقيق محمد بركات دار الكاتب العربى بمصر ١٩٦٧ م.
  - (٥) فصلت: ١٠.
  - (٦) النمل: ٨.
  - (٧) هود: ٤٨.
  - (٨) الأنبياء: ٥٠.

- ١- تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup>.
  - ٢- فتبارك الله أحسن الخالقين<sup>(٢)</sup>.
  - ٣- تبارك الذي نزل الفرقانَ على عبده. ليكون للعالمين نذيراً<sup>(٣)</sup>.
  - ٤- تبارك الذي إن شاء جعلَ لك خيراً من ذلك<sup>(٤)</sup>.
  - ٥- تبارك الذي جعل في السماء بروجا<sup>(٥)</sup>.
  - ٦- فتبارك الله رب العالمين<sup>(٦)</sup>.
  - ٧- وتبارك الذي له ملكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وما بينهما<sup>(٧)</sup>.
  - ٨- تبارك اسمُ ربِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ<sup>(٨)</sup>.
  - ٩- تبارك الذي بيده الملكُ وهو على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(٩)</sup>.
- فهذا الفعلُ غيرُ المتصرفِ مقصورُ استعمالٍ على إسناده لله سبحانه وتعالى. وربما كان هذا هو سببُ عدمِ تصرُّفه؛ للإشعار بأنَّ التمجيدَ والعظمةَ والرفعةَ لله سبحانه دونَ غيره، وللإشعار أيضاً بأنَّ هذا الفعلَ - وإن كان قد توقَّفَ منذ صيغة الماضي - يدلُّ على الحال والاستقبال أيضاً، مثلهُ في ذلك مَثَلُ الفعلِ (كان) في مواضع كثيرةٍ من القرآن الكريم كقوله تعالى: "وكان الله غفوراً رحيمًا"<sup>(١٠)</sup>، و"كان الله عليماً حكيمًا"<sup>(١١)</sup> و"كان الله سميعاً بصيراً"<sup>(١٢)</sup>

(١) الأعراف: ٥٤.

(٢) المؤمنون: ١٤.

(٣) الفرقان: ١.

(٤) الفرقان: ١٠.

(٥) الفرقان: ٦١.

(٦) غافر: ٦٤.

(٧) الزخرف: ٨٥.

(٨) آخر سورة الرحمن.

(٩) الملك: ١.

(١٠) النساء: ١٠.

(١١) النساء: ١١١.

(١٢) البقرة: ١٣٤.



## قل

غَنِيَ عن القول أَنَّ الفعلَ (قَلَّ) فعلٌ متصرفٌ، وقد كَتَبَ فيه صاحبُ اللسان ما يزيد على ست صفحاتٍ مبينةً اشتقاقات هذه المادة (قلل) واستعمالاتها. فمن ذلك قوله تعالى: "وللنساء نصيبٌ مما تَرَكَ الوالدان والأقربون" قَلَّ منه أو كَثُرَ<sup>(١)</sup> و "مَتَاعٌ قليلٌ ثم ماؤاهم جهنمُ ونسَّ المهاد"<sup>(٢)</sup> و "إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا"<sup>(٣)</sup> و "إِنْ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ"<sup>(٤)</sup>.

غير أَنَّ بعضَ النحويين قد جعلوا الفعلَ (قَلَّ) غيرَ متصرفٍ، وذلك في استعمال خاص به لا يتعداه، وذلك إذا كان بمعنى (ما) التي هي للنفي المحض، كقولهم "قَلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك" ويساوى في المعنى "ما رجلٌ يفعلُ ذلك" وم (ما) هنا حرف، ومادام الفعل (قل) قد استعمل موضعها فهو غيرُ متصرفٍ لشبهه بالحرف. يقول السيوطي في ذلك "ومنه - أى من الجامد - قَلَّ للنفي المحض فترفع الفاعلُ متلوا بصفةٍ مطابقةٍ له نحو (قل رجلٌ يقولُ ذلك) و (قل رجلان يقولان ذلك بمعنى (ما رجل ...))"<sup>(٥)</sup>.

وقد كرر هذا القول في المزمع نقلاً عن ابن مالك في التسهيل حيث قال "منعت التصرف أفعالاً منها المثبتة في نواسخ الإبتداء وباب الاستثناء والتعجب وما يليه، ومنها قَلَّ النافية ...".

ولم يذكر ابنُ مالك تفصيلاً لاستعمال هذا الفعل في هذا الموضع، إلا أَنَّهُ عَقَدَ

(١) النساء / ٧.

(٢) آل عمران / ١٩٧.

(٣) الكهف / ٣٩.

(٤) الشعراء / ٥٤.

(٥) الهمع / ٨٣/٢.

(٦) المزمع / ٤٥/٢.

(٧) تسهيل القرائد وتكميل المقاصد ص ٢٤٦.

فصلاً قبله مباشرةً بين فيه الصلة بين (قُلْ) و (ما) النافية، قال فيه "قد يقوم مقام (ما يفعل أحد) (أَقْلُ) ملازماً للابتداء والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مُغْنِيَةٍ عن الخبر لازم كونها فعلاً أو ظرفاً، وقد تُجعل خبراً، ولا بد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها، وسأوى (أَقْلُ) المذكور (قُلْ) رافعاً مجروراً (أَقْلُ).

ولسنا مع ابن مالك أو السيوطي في ذلك لِمَا يأتى:

١- أنا - فيما اطلعنا عليه من المراجع النحوية - لم نجد هذا الفعل إلا في المرجعين اللذين ذكرناهما ليس غير.

٢- أَنْ (قُلْ رجلٌ يفعل ذلك) مثالاً لا بُعْدُ به، ولم نجد شاهداً على غلط هذا المثال يؤيد قولهما.

٣- أَنْ القولُ بأن (قُلْ) تساوى (ما)، ومن ثم فإن (قُلْ) غير متصرفٍ لشبهه بالحرف - هذا القول يحتاج إلى دليل، وهو بعيدٌ عن واقع اللغة فعلاقة المساواة هذه نجدُها في المسائل الرياضية، وفرقٌ كبيرٌ في اللغة بين استعمال الفعل واستعمال الحرف.

وإذا دَخَلَتْ على (قُلْ) (ما) الكافة، أصبحت (قلما)، وحينئذ يجىء بعدها جملة فعلية. بعكس (قُلْ) مفردة، فإنها تتطلب بعدها فاعلاً. وقد ذكر سيبويه أنه من قبح الكلام أن تحجب (قلما) وبعدها اسمٌ يقولون "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه: لأنه مستقيم ليس فيه تناقض، فمن ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة:

صَدَدَتْ فَاطُورَتِ الصَّدُودَ وَقُلْمَا      وصالٌ على طول الصدود يدوم  
ولكنُ الكلام: قلما يدوم وصال<sup>(١)</sup>.

ذكر سيبويه ذلك، ولكنه لم يذكر في هذا المقام أن قُلْ فعلٌ غير متصرفٍ أو أنها تساوى (ما) ولم يذكر أيضاً المثال (قُلْ رجلٌ يفعل ذلك)، مع أن منهج

(١) الكتاب ١ ص ١٢.

سبويه أنه قد يستطرد فيذكر موضوعاً أو حكماً متعلقاً بالموضوع الذي يتكلم عنه ثم يرجع إلى هذا الموضوع مرةً ثانيةً.

وذكر سبويه (قلما) مرةً أخرى في كتابه عند عرضه "للحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون شيئاً منها"<sup>(١)</sup> وذكر من هذه الحروف قد وسوف والسين وربما قلما، أي أنه عد (قلما) كلها حرفاً<sup>(٢)</sup>، يقول "ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباههما، جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤها ليذكر بعدها الفعل، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قلّ يقول)"<sup>(٣)</sup>.

والمهم في ذلك كله أن سبويه لم يستطرد فيذكر أثناء ذلك أن (قلّ) في استعمال بعينه فعل غير متصرف أو أنه يساوي (ما) في المثال (قلّ رجل يفعل ذلك).

---

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٥٨.

(٢) يرى النحاة أن قلما مكونة من الفعل الماضي (قلّ) وما الكافة عن عمل الرفع (انظر المعنى ص ٤٠٣).

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٥٩.

## "سَقَطَ فِي يَدِهِ"

رأى النحاة أَنَّ الفعل "قَلَّ" متصرفٌ إلا في استعمال خاص لا يتعداه يكون فيه غير متصرف، وهو ما كان على مثال "قل رجل يفعل ذلك" بمعنى "مارجل يفعل ذلك"، وقد اختلفنا مع النحاة في ذلك لعدم وجود شواهد تؤيد رأيهم وتدل على أَنَّ (قل) تستعمل للنفي المحض مكان (ما).

أما بالنسبة للفعل (سَقَطَ)، فالأمرُ يختلف كلُّ الاختلاف، إذ نجد غير متصرف في استعمال بعينه دالاً على الندم والحسرة، ويؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى "ولما سَقَطَ في أيديهم ورأوا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لئن لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ" (١).

فاستعمال هذا الفعل دالاً على الندم والحسرة مقصورٌ على صيغة الماضي الذي لم يُسم فاعله دون إسناده أية ضمائر له فلا يُقال يسقط ولا سقطوا ولا يسقطون... أما بَقِيَّةُ استعمالاته فيكون فيها متصرفاً ومن ذلك قوله تعالى "وهُزِّيْ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْباً جَنِيًّا" (٢) و "أَوْ تُسْقِطُ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كَسِفاً" (٣) و "إِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطاً يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ" (٤).

ومن النحاة من يُجيزُ (أَسْقِطَ فِي يَدِهِ)، إلا أَنَّ الجمهور لا يُعتمدُ بها ويرى أَنَّ (سَقَطَ) التي استعمالها القرآن هي الأجود والأحسن (٥).

وقد ذكر هذا الفعل السيوطي وابن مالك ضمن الأفعال غير المتصرفة وأثبتا له

(١) الأعراف - ١٤٩.

(٢) مريم - ٢٥.

(٣) الإسراء - ٩٢.

(٤) الشعراء - ١٨٧.

(٥) الطور - ٤٤.

(٦) حاشية الجمل على الجلالين ج ٢ ص ١٩٥. ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ٣٩٢ ص ٣٩٣

تحقيق الأستاذين محمد نجاتي ومحمد النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠.

ذا التركيبَ دونَ غيره<sup>(١)</sup>.

وهذا التركيبُ لم تعرفه العربُ إلا بعدَ نزولِ القرآنِ<sup>(٢)</sup> ويبرهن أبو القاسم زجاجي على ذلك قائلا "سَقَطَ في أيديهم نظمٌ لم يُسمع قبلَ القرآنِ لا عرفته حربٌ، ولم يوجد ذلك في أشعارهم، والذي يدلُّ ذلك أن شعراءَ الإسلامِ لما سمعوا هذا النظم واستعملوه في كلامهم خَفِيَ عليهم وجهُ الاستعمال، لأنَّ عاداتهم لم تجرِ، فقال أبو نواس:

وَتَشَوُّهُ سَقَطَتْ مِنْهَا فِي يَدِي<sup>(٣)</sup>.

وأبو نواس هو العالم النحوي، فأخطأ في استعمال هذا اللفظ، لأنَّ (فَعَلْتُ) يُبْنَى إِلاَّ من فعلٍ يَتَعَدَّى، لا يُقال رَغِبْتُ ولا يُقال غَضِبْتُ، وإنَّما يُقال رَغِبْتُ في، غَضِبْتُ على<sup>(٤)</sup>.

وقد اهتم كثيرٌ من النحاة واللغويين والمفسرين بتأصيل هذا التركيب، وجميعهم رجعوه إلى صورة مشخصة ملموسة. قال سليمان الجمل "... وأصله سقطت حواهم على أيديهم، فـ (في) بمعنى (على) وذلك من شدة الندم، فإنَّ العادة أنَّ إنساناً إذا ندم على شيءٍ عضَّ بضمه على أصابعه فسقوط الألفاء على الأيدي زم للندم فأطلق اسمُ اللازم وأريدَ الملزوم على سبيل الكناية"<sup>(٥)</sup>.

(١) الزهر ٤٥/٢ والهمع ٨٣/٢ والتسهيل ٢٤٦.

(٢) حاشية الجمل على الجلالين ج٢ ص ١٩٢، ومجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بابن الأثير ج١ ص ٣٤٤. الناشر: عبد الرحمن محمد. ميدان الأهر بمصر ١٣٥٢هـ.

(٣) أجهدت نفس في البحث عن البيت بتمامه في ديوان أبي نواس، فلم أجده، وربما كنتُ غيرَ موفِّقٍ في ذلك، فحرفُ الروي يحتمل أن يكون الدالَّ وغيره، ومع ذلك فقد بحثت في كلِّ القصائد التي من بحر الرجز، ثم من الكامل على سبيل الاحتياط، ولا أدري كيف أتى به صاحبُ الأمثال.

(٤) مجمع الأمثال ج١ ص ٣٤٤.

(٥) ج١ ص ١٩٢، ج٢ ص ١٩٢.

وقال أبو جعفر الطبري "..... وأصله الاستسار؛ وذلك أن يضرب الرجل الرجل أو يصصره، فَيَرْمِي به بين يديه لياسره، فيكتفه فالرَمْيُ به مسقوطاً في يدي الساقط به، فقليل لكل عاجز عن شيء وصارع لمجزه فنتدم على ما فاته"<sup>(١)</sup>.

وقد عقب المحققان على ذلك بقولهما "والذي قاله أبو جعفر تفصيل جيد وبيان عن أصل الحرف قلما يوجد في كتب اللغة"<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري "... لأن من شأن من اشتد ندمه وحسرتة أن يعص يده غمماً فتصري يده مسقوفاً فيها"<sup>(٣)</sup>.

ونلاحظ أن القرآن الكريم قد استعمل هذه الجارحة - اليد - في صورتين آخرين ليعبر بهما عن الندم والحسرة. ويقول سبحانه وتعالى: "وَيَوْمَ يَعَضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلِيْتَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً"<sup>(٤)</sup>. ويقول سبحانه: "وأحيط بشمره فأصبح بقلب كفيه على ما أنفق فيها وهي خاوية"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) تفسير الطبري ج٢ ص ١١٨ و ١١٩ تحقيق محمود أحمد شاكر. دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٨.

(٢) تفسير الطبري ج٢ ص ١١٩.

(٣) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري ج٢ ص ١١٨. بيروت دون تاريخ.

(٤) الفرقان آية ٢٧.

(٥) الكهف آية ٤٢.

## عم صباحا

ذكر السيوطي هذا الفعل مع ظرف الزمان في معجم الهوامع<sup>(١)</sup> على أنه من الأفعال غير المتصرفة، وكذلك ذكره في الزهر<sup>(٢)</sup> نقلاً عن ابن مالك في التسهيل<sup>(٣)</sup>.

وهذه الجملة تحية عند العرب، يقال عِمَّ صَبَاحاً، وَعِمَّ مَسَاءً وَعِمَّ ظِلَاماً<sup>(٤)</sup>، ولكن (عِمَّ صَبَاحاً) هي التي كَثُرَ ورودها في الشعر:

قال زهير بن أبي سلمى:

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبِّعِيهَا      أَلَا انْعِمِ صَبَاحاً أَيُّهَا الرِّبْعُ واسلم<sup>(٥)</sup>

وقال عنترة:

يَا دَاكِرَ عَبْلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي      وَعِيمِي صَبَاحاً دَارَ عِبْلَةٍ واسلمي<sup>(٦)</sup>

وأنشد يونس بن حبيب شطراً من الطويل هو

عِمَّا طَلَلْنِي جُمْلِي عَلَى النَّأْيِ واسلماً<sup>(٧)</sup>

أما عِمَّ ظِلَاماً وعم مساء فقد قل ورودهما. قال شاعر بين الحارث الصبي:

أَتَوْا قَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنُ قَالُوا      سَرَاةُ الْجَنِّ قُلْتُ عِمُّوا ظِلَاماً<sup>(٨)</sup>

(١) الهمع ٨٣/٢.

(٢) الزهر ٤٥/٢.

(٣) التسهيل ٢٤٧.

(٤) خزانة الأدب للبغدادى ج ١ ص ٦٠ تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩.

(٥) شرح القصائد السبع الطول لابن الأنبارى ص ٢٤٣ تحقيق هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٠.

(٦) شرح القصائد السبع لا الأنبارى ص ٢٩٦.

(٧) اللسان مادة وع ج ١ ص ١٢٨.

(٨) الشعر، في اللغة لأبي زيد الانصارى ص ١٢٣. دار الكتاب العربي بيروت سنة ١٩٦٧ م.

ويبدو أن السيرطى وابن مالك كليهما قد تأيعا الفراء في عد هذا الفعل فعل أمر، لا يأتى منه مضارع ولا ماض. يقول الفراء: "قد يتكلمون بالأفعال المستقبلية ولا يتكلمون بالماضى منها، فمن ذلك قولهم (عِم صباحا) ولا يقولون (وَعَم)، ويقولون (ذُرْ ذا) و (دَعَة) ولا يقولون (وَذَرْتَه) ولا (وَدَعْتَه)" (١١). ويقول الأصمعي كذلك: "هكذا تُنشده عامة العرب وتقدير الفعل الماضى منه وَعَم، يعم ولا ينطق به" (١٢).

ويرى أبو عمرو بن العلاء رأياً آخر في (وعى صباحا) التى جاءت فى بيت عنتره، يقول 'وعى من قولهم: عَمَتِ السَّمَاءُ تَعْمِي' (١٣) ويقول أيضا: "هو كما يَعْمِي المطرُ وَيَعْمِي البحرُ يزيد، وأراه كثرة الدعاء لها بالاستسقاء" (١٤). وقد خطأ ابن الأثيرى أبا عمرو فقال: "وهذا عندنا خطأ، لأنه لو كان كذلك لكان (اعمى) على مثال (واقضى)، لأن عَمَتَ تَعْمِي على مثال قَضَتَ تَقْضِي، فينبغى أن يكون أمرُ المؤنثِ منه (أَعْمَى) على مثال (أَقْضَى) وكان أصحابنا ينكرون قولَ أبي عمرو، ويحتجون بهذا الذى وضعناه" (١٥).

وكذلك خطأ الأزهري ورد عليه بمثل ماردة ابن الأثيرى (١٦) ومن النحاة من لا يعمد (وَعَم، يعم، عِم) أصلاً مستقلاً بنفسه بل إن (يعم) عندهم محذوف من ينعَم، ولذلك أجازوا عِم صباحا بفتح العين وكسرها، كما يقال انعم وانعم، وزعموا أن بعض العرب أنشد: ألا عِم صباحا أيها الطلل البالى.

### بفتح العين (١٧).

(١) شرح القصائد السبع الطول لابن الأثيرى ص ٢٤٤.

(٢) السابق ص ٢٤٤.

(٣) السابق ص ٢٩٧.

(٤) اللسان ص ١٢٨ وخزانة الأدب ج ١ ص ٦٤.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٩٧.

(٦) اللسان ج ١ ص ١٢٨.

(٧) الخزانة ج ١ ص ٦٠ بتصريف.



ويقول الأزهري معللاً لذلك: "كانه لما كثر هذا الجرذ في كلامهم. حذفوا بعض  
وفي معرفة المخاطب به. وهذا كقولهم (لاهم) وقام الكلام (اللهم) وكقولك  
إِهْكَ والأصل (الله انك)" (١).

والرأى عندي أن هذا الفعل (يَعِم) إنما هو الأمر من الماضي وعم، والمضارع  
يَمُ، قد التبس الأمر على أبي عمرو بن العلاء عندما ظنه من عَمَى يَعْمَى، مثل  
عَمَى يَقْضِي على ما بينه ابن الأنباري والأزهري، كما أننا لا نلجأ إلى رأى من  
ي أن (يَعِم) اختصارٌ لِيَنْعَم. وقد التبس الأمر أيضا على الفراء والأصمعي، ثم  
لى ابن مالك والسيوطي من بعدها عندما رأوا أن الأمر هو المستعمل كما بينا،  
ما المضارع. فلعمري كيف غاب عنهم قول امرئ القيس:

ألا يَمُ صباحاً أيها الظلُّ البالي      وهل يَمُ من كان في العَصْرِ الحالي  
وهل يَمُ من كان أحدثُ مهده      قليلُ الهموم ما يبيت بأحوال  
وهل يَمُ من كان أحدثُ مهده      ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال (٢)

فقد استعمل المضارع (يَعِم) ثلاث مرات، لا مرة واحدة وفي جميعها جاء  
نقترنا بنون التوكيد الخفيفة لوقوعه بعد طلب وهو الاستفهام، كما أن شرح  
لأستاذين السقا والسندوبي على هذه الأبيات أن الفعل (يَعِم) مضارع.

أما الماضي فلم نعثر على شواهد لاستعماله، ولكننا لا نستبعد استعماله حيث  
إن الأمر والمضارع مستعملان، كما أن الأزهري ذكر عن يونس بن حبيب أنه قال:  
"وَعَمَّتْ الدارَ، أَعِمَّ وَعَمَّا: أي قلتُ لها انْعَمِي" (٣).

(١) اللسان ١٦٦ ص ١٢٨. ويلاحظ أن بعض النحاة يرون في (لهتك) إبدالا وليس اختصارا،  
فالأصل لإتتك ثم أبدلت الهمزة هاء وهذا متحقق عندهم في قول الشاعر:  
لهتك من غيبية لوسيمة      على هتوات كالب من يقولها  
أي لأنك. وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٢٩، شرح القصائد السبع الطوال ص  
٢٦ و ٢٦٥.

(٢) شرح ديوان امرئ القيس. الأستاذ حسن السندوبي ص ١٥٨ التجارية الكبرى بمصر ١٩٥٣،  
ومختار الشعر الجاهلي ص ٣٤ جمع الأستاذ مصطفى السقا الحلبي بمصر ١٩٤٨.

(٣) اللسان مادة، عم ١٦٦ ص ١٢٨.

## يُنْبَغِي

ما كان لهذا الفعل أن يأخذ مكانه في بحثي هذا، فهو فعل متصرف، لولا ما ذكره السيوطي في الهمع<sup>(١)</sup> وكذلك في الزهر<sup>(٢)</sup> نقلاً عن ابن مالك في التسهيل<sup>(٣)</sup>. وفي كل هذه المواضع نص على أنه فعلٌ غير متصرف لا يأتي منه إلا المضارع ليس غير، وقيل سُمع الماضي.

أما عن استعمال المضارع، فهذا مالا شبهة فيه، بدليل الآيات "وما يُنْبَغِي للرحمن أن يتخذ ولدا"<sup>(٤)</sup>، و "ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء"<sup>(٥)</sup> و "وما ينبغي لهم وما يستطيعون"<sup>(٦)</sup> و "لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر"<sup>(٧)</sup> و "وما علمناه الشعر وما ينبغي له"<sup>(٨)</sup>. و "قال رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد"<sup>(٩)</sup>.

أما الماضي فقد نص صاحب اللسان وصاحب القاموس وصاحب الصحاح على استعماله:

يقول ابن منظور: ".... هو من أفعال المطاوعة، تقول بَغَيْتُهُ فانبغى، كما تقول كسرتُهُ فانكسر ... ويقال: انْبَغَى لفلان أن يفعل كذا، أي صلح له أن يفعل كذا، وكأنه قال: طَلَبَ فعل ذلك، فانطلب له أي طاعته، ولكنهم اجتزموا بقولهم: انبغى الشيء: تيسر وتسهل"<sup>(١٠)</sup>..

(١) الهمع ٨٢/٢.

(٢) الزهر ٤٥/٢.

(٣) التسهيل ص ٢٩٦.

(٤) مريم: ٩٢.

(٥) الفرقان: ١٨.

(٦) الشعراء: ٢١١.

(٧) يس: ٤٠.

(٨) يس: ٦٩.

(٩) ص: ٣٥.

(١٠) اللسان ج ١ ص ٨٠.

ويقول الفبروز آبادي "انْبَغَى الشئُ: تَبَسَّرَ وَتَسَهَّلَ ... وما انْبَغَى لك أن تفعلَ وما ابْتَغَى وما يَنْبَغِي وما يَنْتَغِي" (١).

ويقول الجوهري: "وقولهم يَنْبَغِي لك أن تفعلَ كذا، هو من أفعال المطاوعة، يقال: بَغَيْتُهُ فانبغى كما تقول كسرته فانكسر" (٢).

صحيح أنني لم أعثر على شاهد لاستعمال (انبغى)، ولكن عندما ينص أصحاب ثلاثة من المعاجم الذين يُوثقُ بهم على أن الماضي مستعمل، فربما يكون في هذا شئ من الاطمئنان الذي يبعثه الشاهد في النفس.

يُضاف إلى ذلك ما أورده أبو زيد الأنصاري في نوادره "ما ينبغى لك أن تفعل كذا وكذا، وما يُنبغى بضم الياء، وقد انبغى له" (٣).

فإذا سلمنا بأن المضارعَ والماضيَ كليهما مستعمل، فماذا عن الأمر؟ نقول إن القياس لا يمنع من وجود فعل الأمر (انبغ) كما أن فعل الأمر من (ابتغى) موجودٌ وهو (ابتغ) (٤)، وكل من الفعلين مزيد يحرفين الألف والنون، ثم الألف والفاء إلا أن الفعل (انبغ) غير مستعمل، لأن معناه في الأمر بعيد عن آية مناسبة تستدعي استعماله، وما كان لإنسان أن يخاطب آخر أو يأمره بقوله (انبغ)، وهذا مماثل تماماً فعل الأمر (انكسر).

(١) القاموس المحيط ج٤ ص ٣٠٥ و ٣٠٦.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية ٢٢٨٣/٦ تحقيق أحمد عبد الغفور عطا دار الكتاب بمصر.

(٣) النوادر ص ٢٣٩.

(٤) قال تعالى: "ولا تبغرن بصلاتك ولا تخافن بها وابتنغن بين ذلك سبيلاً الإسراء - ١١٠.

## أَهْلُمُ وَهَـ

لقد جمعتُ بين هذين الفعلين لأنهما مشتركان في ندرة الاستعمال، بل نستطيع أن نقولَ في عدم الاستعمال، لاسيما في العصر الحديث، هذه واحدة، وأخرى أنهما مشتركان في وجود حرف الهاء الذي هو بمثابة تنبيه وإعلام لما سيحيى بعده، ولا بد أن نتحفظ فنقولُ إنَّ (ها) اسم فعل بمعنى خذ، إلا أن لها أشكالا أخرى تُعد فيها فعلا، وسنأتى إلى تفصيل ذلك.

فأما الفعل الأول (أَهْلُمُ) فهو جواب من قيل له (هَلُمُ)، إذ يرد قائلا (أَهْلُمُ) أو (لا أَهْلُمُ)، تماما كمن يؤمر بفعل الأمر: أقبل، فيرد قائلا (أقبل) أو (لا أقبل). جاء في اللسان، إذا قال هَلُمُ إلى، قلت: إلَامَ أَهْلُمُ، وإذا قال لك: هَلُمُ كذا وكذا، قلت: لا أَهْلُمُهُ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ (أَهْلُمُ) لا يتصرف، بل هو باق في زمن المضارع، ليس ذلك فحسب، بل المضارع المنسوب إلى المتكلم، والهمزة في أوله دليل على ذلك، فلا يقال يَهْلُمُ أو تَهْلُمُ كما هو الشأن في يقبل، ونص السيوطي على أنه لم يُستعمل منه الماضي ولا الأمر في أكثر اللغات، كما نص أيضا على أنه يحيى بعد الحرفين (لا) و (الم)<sup>(٢)</sup> كما ورد في (أَهْلُمُ) عدَّة لغات هي:

أَهْلُمُ      أَهْلُمُ      أَهْلُمُ      أَهْلُمُ<sup>(٣)</sup>

غير أنني لم أعثر على شواهد لاستعمال هذا الفعل مما يجعل هذه الأحكام غير متيقنة، هذا إلى أن القياس والصنعة لا يأبيان مجيء الماضي. فيقال هَلَمَعْتُ كَمَعَرَرْتُ، وشَمَلْتُ على وزن فَعَلَلْتُ<sup>(٤)</sup>.

(١) اللسان ج١ ص ١٠٢ والصاحح أيضا ج١ ص ٢٠٦٠ وشرح المفصل ج١ ص ٤١.

(٢) الهج ٨٣/٢.

(٣) اللسان ج١ ص ١٠٢: الأولى بضم الهمزة وفتح الهاء وكسر اللام وضم الميم مع التشديد. والثانية مثلها إلا أن اللام مضمومة. الثالثة بضم الهمزة وفتح الهاء، واللام وضم الميم مع التشديد. والرابعة بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، وضم الميم مع التشديد.

(٤) اختصاصي ج١ ص ٣٧٨.

وقد بينّا أن (أهلّم) إنّما هي جوابٌ مَنْ قيل له (هلم)، فلا بأس إذاً من أن نبين أصلها بشئ من الإيجاز، فأما الكوفيون فيرون أن الأصل فيها. هل أم<sup>(١)</sup>. وزاد الرضى تفصيلاً فقال "قال الكوفيون: أصله هَلَا أم، و (هَلَا) كلمة استعجالٍ كما مر، فغيّر إلى (هَل) لتخفيف التركيب، ونُقِلَ ضمةُ الهمزة إلى اللام، وحذفت كما هو في القياس نحو (قد أفلح)"<sup>(٢)</sup>. ويؤيدُ نسبةُ هذا الرأي إلى الكوفيين أن الفراء قد أوردَه في (معاني القرآن) حيث يقول "ونرى أن قولَ العرب، (هلم رلينا) مثلها - يقصد مثل اللهم - إنما كانت (هل) فضم إليها (أم)، فتركت على نصبها"<sup>(٣)</sup> وأما البصريون فيرون أن "أصلها (ها المم) فاجتمع ساكنان: الألف من (ها)، واللام من (الم)، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى فصارت (هلم)"<sup>(٤)</sup> وهذا الرأي نقله ابنُ يعيش عن الخليل<sup>(٥)</sup> وكذلك رواه سيبويه حيث قال "كانها (لم) بضم اللام وفتح الميم وتشديدها، ثم أدخلت عليها الهاء كما أدخلت على (ذا)"<sup>(٦)</sup>.

وإذا كانت شواهدُ (أهلّم) معدومة فإن شواهدَ (هلم) كثيرة.

يبقى بعد ذلك (هلم) في لغة بني تميم التي عدّها بعض النحاة فعلاً غير متصرف يقول السيوطي: "وهلم التميمية لم يستعمل منها إلا الأمر، أما المجازية فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر"<sup>(٧)</sup> فبنو تميم يجرونها مجرى الفعل في اتصال ضمائر الرفع بها فيقولون هَلُمَا، هَلُمُوا، هَلُمَي، هَلُمْنِ<sup>(٨)</sup>، إلا أنها وردت في

(١) الإيضاح ج ١ ص ٢١١.

(٢) شرح كافيّة ابن الحاجب لرضى الدين الاسترأبادي ج ٢ ص ٧٣ بيروت ط ٣ سنة ١٩٨٢م والآية من الأولى في سورة المؤمنتين.

(٣) معاني القرآن للقراء ج ١ ص ٢٠٣ تحقيق أحمد يوسف نجاشي محمد علي النجار الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٨٠.

(٤) الإيضاح ج ١ ص ٢١٤.

(٥) شرح المفصل ج ٤ ص ٤١.

(٦) الكتاب ج ٢ ص ٦٧.

(٧) الهمع ج ٢ ص ٨٣.

(٨) شرح الكافيّة ج ٢ ص ٧٣.

القرآن الكريم على لغة الحجازيين، قال تعالى: هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ<sup>(١)</sup> ولم يقل هلموا<sup>(٢)</sup>، ولهذا السبب - فيما نظن - نصّ الرضى على أن لغة بنى قميم ليست بالفصيحة<sup>(٣)</sup> ونحن نأخذ فى هذا المجال برأى ابن جنى أن اللغات تختلف، ولكن كلها حجة وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبها، لأنها ليس أحقّ بذلك من رسلتها. وضرب مثالا على ذلك (ما) التى أعملها الحجازيون وبها جاء القرآن ولم يعملها بنو قميم، ورأى أن الاثنين يقبلهما القياس<sup>(٤)</sup>. غير أننا لا نستطيع أن نقول مع السيوطى أن هَلُمُّ التسمية فمَلْ (جامد)، بل هى باقية على أصلها اسم للفعل ويدل ابن عيش على ذلك قائلا: "واعلم أن بنى قميم وإن كانوا يجزونها مجرى الفعل فى اتصال الضمان بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها إفادة الفعل، فهى عندهم أيضا اسم الفعل، وليس مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم، والذى يدل على ذلك أن بنى قميم يختلفون فى آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يتبع، فيقول (ردّ) بالضم و (فرّ) بالكسر، و (عضّ) بالفتح، ومنهم من يكسر على كل حال، فيقول ردّ وفروعضّ بكسر الأواخر، ومنهم من يفتح على كل حال، ثم رأيناهم كلّهم مجتمعين على فتح الميم من هلمّ ليس أحد يكسرها ولا يضمها، فدلّ ذلك على أنها خرّجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسما للفعل نحر دونك ورويدك وعندك"<sup>(٥)</sup>.

وأما (ها) فهو اسم لحذ، وفيه ثمانى لغات<sup>(٦)</sup> أورها الرضى، نتخذ منها ثلاث لغات تكون فيها أفعالا غير متصرفة لا ماضى لها ولا مضارع وليست بأسماء أفعال<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الأنعام آية ١٥٠.

(٢) شرح الكافية ج ٢ ص ٧٢.

(٣) السابق ج ٢ ص ٧٣.

(٤) الخصائص ج ٢ ص ١٠ بتصرف.

(٥) شرح المفصل ج ٤ ص ٤٢ و ٤٣.

(٦) شرح الكافية ج ٢ ص ٦٩.

(٧) السابق ج ٢ ص ٧٠.

فأما الأولى فهو أن تستبدل بالالف همزة ساكنة فتصبح هاءً وتتصرف تصرف ذر  
ودع فيقال هاءً وهى وهما وهنوا وهان.

وأما الثانية فهي كالأولى إلا أنها تتصرف تصرف خفف فيقال: هاءً هائى،  
هَاءً، هَامُوا، هَان.

وأما الثالث فهي كالأولى أيضا إلا أنها تتصرف تصرف ناد فيقال هَاءٍ وهائى  
وهائياً وهَامُوا وهَانِينَ<sup>(١)</sup> ومن هذه اللغة قول الشاعر:

وَمُرِيحٌ قَالَ لِي: هَاءٍ إِفْقُلْتُ لَهُ حِيَالِي رُبِّي لَقَدْ أَحْسَنْتَ بِي هَائِي<sup>(٢)</sup>

فالصورة واحد إذا ولكن الاختلاف طريقة التصريف. ومن اللغويين من يرى أن  
هاء بكسر الهمزة تعنى هات، ويفتحها (هَاء) بمعنى خذ<sup>(٣)</sup>.

وكما أن (أَهْلُم) رد وجواب عن (هَلُم)، كذلك (هَاء) لها جواب وهو (أَهَاء)  
وهو فعل غير متصرف لم يأت فيه إلا المضارع المنسوب إلى المتكلم. قال الرضى،  
"وإذا قيل لك (هَاء) بالفتح قلت ما أهَاء أى ما آخذ وما أهَاء على ماله بسم  
فاعله أى ما أعطى"<sup>(٤)</sup>. وقد أورد السيوطى هذا الفعل إلا أنه حذف الهمزة التى  
فى آخره قال "و (أها) مبنى للفاعل بمعنى آخذ، وللفعول بمعنى أعطى، لم  
يُستعمل منه غير المضارع"<sup>(٥)</sup>.

ويجدر بنا أن نقول إن كل هذه الصور من الفعلين أهلم وها قد هجرت الآن، ولم  
يبق من هذه المادة إلا (هَلُم) التى قيل إن جوابها أهْلُم.

(١) السابق ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠ بتصرف وشرح المفصل ج ٤ ص ٤٣ و ٤٤.

(٢) اللسان مادة ها ج ١٥ ص ٤٨٢.

(٣) الصحاح ج ١ ص ٨٤، ٨٥.

(٤) شرح الكافية ج ٢ ص ٧٠.

(٥) جمع الهوامع ج ٢ ص ٨٣.

## هَاتِ وَتَعَالَ

وقد جمعنا هذين الفعلين معاً، لأنهما من أشهر الأفعال غير المتصرفة وأكثرها استعمالاً، ولأنهما اتحدتا في صيغة الأمر.

ولعلّ هناك شيئاً من التجاوز في جعلنا الفعل (هَاتِ) فعلاً غير متصرف، إلا أنّ هذا التجاوز ربما كان له ما يبرره، فقد ذكر صاحب اللسان أن (هَاتِ) فعل أمر من هَاتَى يُهَاتِي مُهَاتَاةً بوزن مُفاعلة مثل عَاطَى يُعَاطِي<sup>(١)</sup>، وتحقيقاً لهذه المشابهة، فقد وضعه صاحب اللسان في باب الواو والياء فصل الهاء: هتا مثل عطا، ولم يَعدْ فيه هيت، وكذلك فعل صاحب القاموس المحيط<sup>(٢)</sup>.

وذكر المرحوم الشيخ محمد محيي الدين أن (هَاتَى) بفتح الهاء على مثال قَاضَى يُقَاضِي<sup>(٣)</sup>.

وذكر السيوطي هذا الفعل (هَاتِ) مع الأفعال غير المتصرفة، إلا أنه قال "وربما قيل هَاتَى يُهَاتِي"<sup>(٤)</sup>.

ونصّ ابن الأنباري على أن المضارع من هذا الفعل كان مستعملاً "فإذا قال رجل لرجل: هَاتِ يارجل، فأراد أن يقول له: لا أقعل قال: لا أهَاتِي"<sup>(٥)</sup>.

وهناك شطر من الرجز أنشد ابن منظور وابن بعيش ولم يقف على قائله وفيه المضارع: لله ما يعطى وما يهَاتِي<sup>(٦)</sup>.

من الواضح إذن أنّ هذا الفعل متصرف، ولكنّ المبرّر الذي من أجله وضعه

(١) اللسان مادة هتا جـ ٢٠ ص ٢٢٧.

(٢) القاموس المحيط مادة هتا جـ ص ٤٠٥.

(٣) شرح شذور الذهب هامش ص ٢٩.

(٤) همع الهوامع جـ ١ ص ٨٣.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦.

(٦) اللسان مادة هتا جـ ٢٠ ص ٢٢٧ وشرح المنفصل جـ ٤ ص ٣.



البيوطى فى باب الأفعال غير المتصرفة<sup>(١)</sup> أن كلاً هذه التصريفات قد أُسيئت، ولم يبق إلا الأمر فقط، فكانه بالذات قد نُزِلَ مَنْزِلَ الفعل غير المتصرف. وقد نص على ذلك ابن منظور حيث يقول "ولكن العرب قد أماتت كل شئ من فعلها غير الأمر"<sup>(٢)</sup>، فيقال: هات، وهاتيا، وهاتوا وهاتى وهاتيا وهاتين<sup>(٣)</sup>.

قال امرؤ القيس:

إذا قلت هاتى نولبنى قمايلتُ  
على هضم الكشح ربا المخلخل<sup>(٤)</sup>

وربما اتصلت به هات المفعول به، فيقال:

هاتيه، هاتيا، وهاتوه، وهاتيه، وهاتينه<sup>(٥)</sup>.

ولم يأت هذا الفعل فى القرآن الكريم إلا فى صيغة الأمر المسند إلى واو الجماعة (هاتوا) كقوله تعالى "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين"<sup>(٦)</sup>.

وينفرد الزمخشري عن باقى النحاة بأنه بعد هذه الكلمة (هات) اسم فعل، وليست فعلاً، وقد ذكرها فى أول مبحث سماء الأفعال والأصوات وتابعه فى ذلك شارح مفصله دون اعتراض عليه. قال الزمخشري "أسماء الأفعال والأصوات، وهى على ضربين ... وهات الشئ أى أعطينه"<sup>(٧)</sup>. وقال ابن يعيس شارحاً قول الزمخشري: "ومن ذلك هات الشئ أى أعطينه، وهو اسم لأعطى وناولنى ونحوهما، وهو مبنى لوقوعه موقع الأمر، وكسراً لالتقاء الساكنين الألف والتاد وكأنه من لفظ (هبت) ومعناه"<sup>(٨)</sup>.

(١) همع الهوامع ج ٢ ص ٨٣.

(٢) اللسان ج ٢٠ ص ٢٢٧.

(٣) شرح القصائد للشيخ الطوال ص ٥٦.

(٤) السابق ص ٥٦.

(٥) اللسان ج ٢٠ ص ٢٢٧.

(٦) البقرة آية ١١١، وقد جاء أيضاً فى الأنبياء، - ٢٤ والنمل - ٦٤ والتقصص - ٧٥.

(٧) شرح المفصل ج ٤ ص ٢٥.

(٨) السابق ص ٣٠.

وواضح أن ابن يعيش جعل أصل المادة (هَبَتْ) من حيث اللفظ والمعنى لكي يستقيم رأيه أن (هات) اسم فعل، بعكس ما فعل صاحب اللسان والقاموس المحيط اللذان جعلاً أصل المادة (هتا) كما سبق.

وقد رد ابن هشام وكذلك الشيخ محمد محيي الدين على قول الزمخشري بأن (هات) فعلٌ بدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، ثم أنشد ابن هشام بيت امرئ القيس إذا قلت هاتي .. دليلاً على فعلية (هات) لاتصال ياء المخاطبة به، أما اسم الفعل فهو كالمثل لا يتغير فتقول مه للواحد والاثنتين والجماعة<sup>(١)</sup>.

وربما كانت (الهاء) التي في أول (هات) هي التي أوهمت الزمخشري أن الكلمة (هات) اسم فعل، لأن هناك كثيراً من أسماء الأفعال والأصوات تبدأ بحرف (الهاء) نحو: هَا وَهَيْتَ، وَهَيْهَاتٍ وَهَلَا وَهَى ...<sup>(٢)</sup>. وقد رأى بعض النحاة - ربما من أجل رفع هذا الهم - أن (الهاء) في (هات) إنما هي مبدلة من الهمزة، فالأصل آتِي يُؤَاتِي<sup>(٣)</sup>، ولا يستبعد مثل هذا الرأي، فهناك ثيرٌ من حالات هذا الإبدال كقول رجلٍ من ثَمَرٍ غير معروف:

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهَيْتَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ<sup>(٤)</sup>

أى لأتلك: وكبيت الشعر الذي لم يُعرف قائله:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَعَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا<sup>(٥)</sup>

أى إذا والهمزة للاستفهام.

وكقول الشاعر:

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٨ و ٢٩ وانظر هامشيها.

(٢) انظر مبحث أسماء الأفعال والأصوات في شرح المفصل ج٤ ص ٢٥ والكافية ج٢ ص ٦٥

وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ١٩٦ وغيرها من المراجع.

(٣) اللسان ج٢ ص ٢٢٧، وشرح المفصل ج٤ ص ٢٠.

(٤) مغنى اللبيب ص ٣٠٤.

(٥) السابق ص ٤٥٥.

لَهَيْكَ مِنْ عَيْبَةِ لَوْسِيْمَةٍ عَلَى هَقَرَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا<sup>(١)</sup>

ويقال: أَرَقْتُ الْمَاءَ وهناك من يبدل من الهمزة هاء فيقول هَرَقْتُ الْمَاءَ<sup>(٢)</sup>.

ولا يُستبعد مع هذه الحالات أن يكون أتى يُؤاتى هى الأصل فى هَاتِي يَهَاتِي، وبذلك ندفع وهم من رأى أن هات اسم فعل.

كان هذا عن فعل الأمر (هات) فماذا عن (تعال)؟ إنَّ التاء فى (تعال) زائدة كقولك فى الأمر تعلمْ وتَمرَسْ وتَفَضَّلْ. وقد ذكر ابنُ منظور هذا الفعل - تعال - فى مادة علا، ذكر من اشتقاقاتها جلا ويعلو وحرف الجر على واستعلى والأعلى، وعَالِيَّتُهُ على الحمار وَعَالِيَّتُهُ عَلِيَّةٌ وناقَة عَلِيَّةٌ وَعِلْيَانُ أى مرتفعة السبر، والعَلِيَّون الذين ينزلون أعالي البلاد...<sup>(٣)</sup>.

فكل اشتقاقات هذه المادة تدل على العلو والارتفاع، ومن ثَمَّ كان فعلُ الأمر (تعال) بمعنى ارتفع واسمٌ، وهو من تَعَالَى يَتَعَالَى كَتَرَامَى يَتَرَامَى<sup>(٤)</sup>، فهذا هو الزمر ثم الماضى ثم المضارع فكيف يكون الفعلُ غير متصرف. إنَّ عدمَ التصرف هنا مقترنٌ باستعمال معين لايتعداه، وذلك إذا استُعملت (عال) فى النداء بمعنى (أقبل) ففى هذه الحالة يقتصر الاستعمال على الأمر دون غيره، "فلاتقول تعاليت ولاينهى عنه"<sup>(٥)</sup>.

وأصلُ الفعل (تعال) كما يتبين من معناه "طلب الإقبال من مكان مرتفع تفاؤلا بذلك وإذناً للمدعو لآثته من العلو والرفعة، ثم تُوسع فيه فاستعمل فى مجرد طلب مجئ، حتَّى يقالَ ذلك لمن تريد إهانتَه كقولك للعدو: تعال، ولمن لايعقل كالبهائم

(١) الإتصاف ج١ ص ١٢٩.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦ و ٢٦٥.

(٣) اللسان مادة علا ج١ ص ٣٢٤.

(٤) حاشية الجمل على الجلالين ج١ ص ٢٨٢.

(٥) اللسان ج١ ص ٣٢٤.

وبحورها، وقبل هو الدعاء لمكان مرتفع، ثم توسع فيه حتى استعمل في طلب الإقبال إلى كل مكان حتى المنخفض<sup>(١)</sup>. ولا يُبالون أين يكون المادّة في مكان أعلى من مكان الواعى أو مكان دونه<sup>(٢)</sup>.

أمّا إذا استعمل في غير النداء فهو متصرف كأن تقول: تعالى فلان عن الفناء "أى بعد وارتفع"، وكان يتعالى عليه "أى ينأى بجانبه ويتكبر". وكما قلنا في (هات) نقول في (تعال) "إنّها فعلٌ أمرٌ صريحٌ وليس باسم فعل لا اتصال بين الفاعل المرفوعة البارزة به: تعالياً وتعالوا وتعالى وتعالين، وجاء هذا الفعل مستنداً إلى واو الجماعة في القرآن الكريم سبع مرات<sup>(٣)</sup> كما جاء مستنداً إلى نون النسوة مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.

ونظن أن هذين الفعلين في صيغة الأمر: هات وتعال كثر استعمالهما الآن، لاسيما على ألسنة العوام.

(١) حاشية الجمل على الجلالين ج ١ ص ٢٨٢.

(٢) اللسان مادة علا ج ١٩ ص ٢٨٢.

(٣) آل عمران: ٦١ و ٦٤ و ١٦٧ والنساء: ٦١ والمائدة: ١٠٤، الأنعام: ١٥١ والمنافقون: ٥.

(٤) الأحزاب: ٢٨.

## يَهِيْطُ وَيَسْوِيْ

هذان الفعلان غير مستعملين. فأما الأول فقد أميت، وقد ذكره السيوطي في الهمع حيث قال: ويهيط: يصبح ويضع، لم يستعمل إلا مضارعاً. يقال: مازال منذ اليوم يهيط هيطاً<sup>(١)</sup>. وقد ذكره ابن مالك أيضاً في التسهيل<sup>(٢)</sup>.

وقد اقترن لفظُ (الهِيط) بلفظ (المِيط)، فيقال هَيْطٌ وَمَيْطٌ أى صباح وجلبة أو دنو وتباعد. والهائط الذاهب، والمائط الجاني<sup>(٣)</sup>.

والذى أظنه أن هذين اللفظين وأشباههما كانا من نطق عوام العرب في عصور قديمة، يدلُّ على ذلك اختلاف عين الكلمة فيهما وفي أشبهما فيقال "مهايطه وممايطه ومعمايطه ومسايطه" ثم إن النحاة - من بعد - قد وضعوا اسمي الفاعل (هائط) و(مائط)، والفعل المضارع (يَهِيْطُ)، فقالوا "مازال منذ اليوم يهيط أى يصبح"<sup>(٤)</sup>.

ولم أجد فيما اطلعت عليه من مراجع نحوية ولغوية - عدا همع الهوامع وتسهيل القوائد واللسان - شواهد لاستعمال هذا الفعل أو اسمي الفاعل، بل لم أجد ذكراً للفعل نفسه أو لاسمي الفاعل. وقد نص ابن منظور على أن هذا الفعل قد أميت<sup>(٥)</sup>.

ولكن الشيء اللافت للنظر هنا أن ابن منظور قد جمع بين (مُهاَيْطَة ومُساَيْطَة ومُعماَيْطَة ومُماَيْطَة)، فقال "يقال بينهما مهايطه ومسايطه ومعمايطه وممايطه؛ أى بينهما كلامٌ مختلف" فهل هناك علاقة بين هذه الكلمات؟ أو قل هل هناك علاقة بين مادة هيط التى نحن بصدها وبين المواد الميط وعيط وسيط؟

(١) همع الهوامع ٨٣/٢.

(٢) التسهيل ٢٤٧.

(٣) اللسان مادة هيط ج ٩ ص ٢ ٣.

(٤) السابق ٣٠٢/٩.

(٥) السابق ٣٠٢/٩.

لقد رأينا أن الفعلَ (يَهَيِّطُ) بمعنى يصيح، وهو غير متصرف. فلا يستعمل الماضي هاط ولا أمر هط. غير أن اقترانَ (هيط) به (مبيط) في قولهم: "ما زال في هيط ومبيط" وفي قول الفراء "تهايط القوم تهايطا" إذا اجتمعوا وأصلحوا أمرهم. وقمايطوا إذا تبعوا<sup>(١)</sup> يشير في النفس الظن أن (هاط) كان متصرفاً ومستعملاً، لأنَّ ماط الذي اقترن به متصرف مستعمل. قال الأعشى مستعملاً المضارع والأمر:

فَمِيطِي تَمِيطِي بِصَلْبِ الْفُؤَادِ      وَوَصَالِ حَبْلِ وَكُنَادِهَا<sup>(٢)</sup>  
وقال المثقب العبدى:

وَلَكِنَّا مِمَّا تُمِيطُ مَرَدَّةً      بِشَاشَةٍ أَدْنَى خُلَّةٍ تَسْتَفِيدُهَا<sup>(٣)</sup>  
وماط وأماط بمعنى بعد وتنحى، ومنه إماطة الأذى عن الطريق<sup>(٤)</sup>. وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فإذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها، وليميط ما كان بها من أذى وليأكلها"<sup>(٥)</sup>..

وأما مادة عيط فلها كثير من الاشتقاقات، فمنها عَاطَتِ النَّاقَةُ عَيَاطًا وَتَعَيَّطَتْ، واعتاطت أى لم تحمل سنين من غير عقر، والأعبط العالى، قال سويد بن كاهل الشكرى:

مُقْعِيًا يُرْدِي صَفَاءَ لَمْ تَرِمْ      فِي ذُرَى أُعِيطَ وَغَرِ الْمَطْلَعِ  
وقال حارث بن حلزة:

قَبْلَ مَا إِلْيَوْمٍ بِيضَتْ بَعْيُونِ الْ      نَاسِ فِيهَا تَعِيطُ وَإِنَاءُ

(١) في ديوانه القصيدة الثامنة، البيت الثالث وعجزه: وصول جبال وكنادها.

(٢) الفضليات ص ١٤٩

(٣) اللسان ج ٩ ص ٢٨٦

(٤) صحيح مسلم ج ٦ ص ١١٤ كتاب الأشرية. ط صحيح دون تاريخ.

(٥) الفضليات ص ١٩٩

أى ارتفاع وامتناع<sup>(١)</sup>.

وأما سَاطَ، فالسَّوْطُ خلط الشئ ببعضه ببعض، وساط الشئ سَوَاطً وَسَوَاطَةً<sup>(٢)</sup>،  
خاضه وخالطه. قال كعب:

لكنَّها خَلَّةٌ قد سَبَطَ من دَمِها فجَعَّ رولع وإخلاف وتهديل<sup>(٣)</sup>

وسَمَّى السَّوْطُ سَوَاطً، لأنه إذا سَبَطَ به إنسانٌ أو دابةٌ خَلَطَ الدَّمُ باللحم<sup>(٤)</sup>. قال  
الشماع:

فصَوَّته كأنه صَوَّبٌ غبيةً على الأَمْعَرِ الضَّاحِي إذا سَبَطَ أَحْضَرًا<sup>(٥)</sup>

وقد أوردتُ كلَّ هذه النصوص لأثبت أن ما اقترن بالفعل (يهبط) متصرف  
مستعمل، فليس هناك ما يمنع من الظن أن (يهبط) نفسه كان متصرفا ومستعملا،  
ثم إنه تلاشى تدريجيا حتى انقرض وأُمِت.

وأما الثانى (يَسْوِي) فقد وضعه السيوطي أيضا في عداد الأفعال غير  
المتصرفة، حيث لم يُستعمل إلا المضارع ولكن ابن مالك لم يذكره في التسهيل<sup>(٦)</sup>.

وهناك أكثر من نحوى ولغوى أنكروا وجودَ هذا الفعل، أو حكموا بندرته وبأن  
المستعمل هو سَاوَى يُسَاوَى، قال الفراء: هذا الشئ لأَسَاوَى كذا. ولم يعرف  
يَسْوَى كذا<sup>(٧)</sup> وأيده في ذلك الأزهرى وقال: "وقول الفراء صحيح". وقال الليث:

(١) شرح المعلقات ص ٤٥٨.

(٢) اللسان ج ٩ ص ١٩٨.

(٣) شرح ديوان كعب بن زهير ص ٨. تحقيق السكرى. دار الكتب، ١٩٥٠.

(٤) اللسان ج ٩ ص ١٩٨.

(٥) بحث في ديوانه ص ٢٦ (بتحقيق الشنقيطى، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ)، فلم أجد هذا  
البيت، ووجدت قصيدة كاملة من البحر الطويل نفيه وحرف رويه الراء ونفس القافية، ولكنى  
لم أجد هذا البيت منها، والظاهر أن سقط، أو أنه زائد فيما أطلع عليه ابن منظور.

(٦) معجم الإلهام ٨٣/٢

(٧) الصنح ج ١ ص ٢٤٨٤.

"يَسَوَى نادرة ولا يقال منه سَوَى ولا سَوَى" وقد رُوى عن الشافعي: "وأما لا يَسَوَى فليس بعربي صحيح"<sup>(١)</sup>.

ونظن - بعد أن رأينا أن (يَسَوَى) غير مستعملة ويساوى هي المستعملة - أن (يَسَوَى) معدولة عن يساوى إن صح هذا التعبير<sup>(٢)</sup> وربما كان هذا (العدل) لهجة من اللهجات أو هو للتخفيف من المد الذي في (يساوى) وأنه كان نطقُ نفرٍ من العرب ثم انقرضَ هذا النطقُ بعد ذلك.

---

(١) اللسان ج٩ ص ٣٠٢.

(٢) أخذنا هذا الاصطلاح من قول النحاة في باب المنوع من الصرف إن عمرَ معدولٌ عن عامرٍ وزفرَ معدولٌ عن زافرٍ.



## نَكِرَ

ورد هذا الفعل في قول الله سبحانه وتعالى: فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً<sup>(١)</sup>.

ورود أيضا في قول الأعشى:

وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرْتَ  
من الحوادث إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلَامَ<sup>(٢)</sup>

وفي قول أبي ذؤيب:

فَتَنَكَّرْتُ، فَتَقَرَّنَ، وَامْتَرَسَتْ بِهِ سَطْعًا هَادِيَةً وَهَادٍ جُرُشَع<sup>(٣)</sup>

وفي جميعها استعمل الفعل (نكر) في زمن الماضي ولم يجر المضارع ينكر بفتح الباء، وأقول بالفتح لأن المضارع بضم الباء جاء كثيرا وهو ماضى أَتَكَّرَ.

وقد جاء في اللسان "أن نكر لم تستعمل في غابر ولا أمر ولا تنهى"<sup>(٤)</sup>. وقد شككت في معنى غابر: هل هي بمعنى الماضي؟ فرجعت إلى اللسان أيضا (مادة) غير فوجدت أن الفعل غَيْرَ بمعنى ذهب ومعني مكث وبقي، والغابر الباقي والغابر الماضي وهو من الأضداد. وقال الأزهري "المعروف الكثير أن الغابر الباقي قاله: غير واحد من الأئمة أن يكون بمعنى الماضي"<sup>(٥)</sup>.

وعلى ذلك فإن معنى غابر في قول ابن منظور بمعنى باق أي مضارع.

وحقيقة الأمر أن نكر وأنكر لفتان، ولكن المضارع ينكر (بضم الباء) مستعمل للثنتين ولم يجر المضارع من (نكر). والذي يدل على ذلك:

(١) هود - ٧٠.

(٢) ديوان الأعشى الكبير. القصيد الثالثة عشرة. تحقيق د. محمد محمد حسين بيروت ط ٢ ١٩٦٨.

(٣) شرح الفضليات ص ٨٦٧.

(٤) اللسان ج ٧ ص ٩١.

(٥) اللسان ج ٦ ص ٣٠٥.

١- أن الطبري في تفسيره للآية الكريمة "تَكْرِهُمُ وَأَوْحِشْ مِنْهُمْ خِيفَةً"<sup>(١)</sup>. قال :  
 "تَكَبَّرْتُ الشَّيْءَ وَأَتَكَبَّرُهُ وَأُنْكِرُهُ وَأُنْكِرُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ". فجاء بالمضارع يُنْكِرُ بِضَمِّ  
 الياء للماضى الرباعى وجعله للثلاثى أيضا ، ولم يجرى له يَنْكِرُ بفتح الياء ،  
 وأنه عندما تعرض لبيت الأعشى :

وَأُنْكِرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَبْتُ مِنْ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشُّبَّ وَالصَّلَاةُ

قال : "فجمع بين اللفتين" أى أُنْكِرَ ونَكَبَ"<sup>(٢)</sup>.

٢- كمر القرطبي ما قلّه الطبري وزاد عليه أن نَكَبْتُ لما تراء بعينك وأنكرت لما  
 تراء بقلبك"<sup>(٣)</sup>.

٣- قال شارح ديوان الأعشى عندما علق على بيته السابق "تَكَبَّرَهُ وَأُنْكِرَهُ" جهلة  
 ولم يعرفه"<sup>(٤)</sup> فعطف الرباعى على الثلاثى مما يدل على أنهما بمعنى واحد.

فإذا عرفنا أن (نكبر) و (أنكر) لفتان جاز لنا أن نقول إن الثلاثى هو الأصل،  
 وأنه كان لهجة من اللهجات القديمة، وكان له مضارع (بفتح الياء) ثم تعدى  
 الماضى بالهمزة فأصبح (أنكر) ومضارعه يُنْكِرُ (بضم الياء) ، ثم أصبح هذا الفعل  
 هو المضارع لكل من الثلاثى نكر والرباعى أنكر ، وذلك بعد أن هُجِرَ المضارع يُنْكِرُ  
 (بفتح الياء) ، وصار الاستعمال مقصورا على ماضيه فقط (نكر).

(١) هود / ٧٠.

(٢) تفسير الطبري (جامع البيان ...) ج ١٥ ص ٣٨٨ تحقيق محمود شaker دار المعارف  
 ١٩٦٠.

(٣) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٩ ص ٦٦ دار الكتب المصرية ٩٣٩.

(٤) شرح ديوان الأعشى القصيدة الثالثة عشرة.

## هد

غنى عن القول أن (هَدَّ) فعل متصرف بمعنى هدم وكسر<sup>(١)</sup>، ولكنه فى استعمالٍ خاصٍ دالٌّ على المدح لم يجرى هذا الفعلُ إلا ماضياً، وذلك فى مثل "مررت برجلٍ هَدَك من رجلٍ"<sup>(٢)</sup>، أى ثقلك وصفُ محاسنِهِ<sup>(٣)</sup> وواضحٌ أن هناك علاقةً معنويةً بين الفعل (هَدَّ) بمعناه العام وبين معناه فى المدح "أثقلت أو أعجزك وصف محاسنه - وأنشد ابن الأعرابي شطراً من الطويل:

وكي صَاحِبٌ فى الدَّارِ هَدَكُ صاحباً<sup>(٤)</sup>.

فـ (هَدَكُ صاحباً) و (هَدَك من صاحبٍ) لافرق بينهما إلا فى الحرف (من) وهو حرف جر زائد.

على أن هناك استعمالاً آخرَ لهذا الفعل، وفيه يكون أيضاً غيرَ متصرفٍ وذلك عند دخول لام التوكيد عليه، فيقال: لَهْدُ الرجل<sup>(٥)</sup>. أى ما أجَلَدَه وما أَشَدَّه، تماماً كما يقال "لنعم الرجل"، ومنه قول أبي لهب "لَهْدٌ ما سَحَرَكُمُ صاحبُكم"<sup>(٦)</sup> ويكون الاستعمالُ هنا للتعجب وليس للمدح.

وفى (هَدَك من رَجُلٍ) لفتان فمَنهم من يُجرِيه صُجْرِيه المصدر فلا يؤنثه ولا يثنيه ولا يجمعُه، ومنهم من يؤنث ويثنى ويجمع فيقول: هَدَاك وهَدُوك وهَدَّتْكَ وهَدَّتَاك وهَدَّدَتْكَ<sup>(٧)</sup>.

(١) القاموس المحيط ج١ ص ٣٦١.

(٢) الهمع ٨٣/٢.

(٣) اللسان ج٤ ص ٤٤٤.

(٤) السابق ج٤ ص ٤٤٤.

(٥) القاموس ج١ ص ٣٦١.

(٦) النهاية فى غريب الحديث ج٤ ص ٢٥٧.

(٧) اللسان ج٤ ص ٤٤٤.





